علاقةُ السنة النبوية

بفُنُون اللغة العربية

الباحث

د. أحمد عبد الرحمن عبد الراضي

مدرس الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة

جامعة الأزهر، فرع أسيوط، مصر

علاقةُ السنة النبوية بفُنُون اللغة العربية

أحمد عبد الرحمن عبد الراضي
قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة ، جامعة الأزهر، فرع أسيوط، مصر
البريد الالكتروني: Ahmedabdelmoez4819@azhar.edu.eg

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد: فهذا بحث مهمّ سلطت من خلاله الضوء على أثر اللغة العربية في علم الحديث رواية ودراية.

أسميته: "علاقة السنة النبوية بفنون اللغة العربية". وقد جاء هذا البحث مكونًا من: مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثة مباحث، وخاتمةٍ، وفهارس.

أما المقدمة: ففيها بعد حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

وأما التمهيد: وهو بعنوان: "مكانة اللغة العربية"، أبين فيه –بإيجاز– منزلتها، وفضلها، من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية، وكلام أعلام الأمة.

وأما المبحث الأول: وعنوانه: "علوم المتن وعلاقتها باللغة العربية"، وفيه خمسة مطالب، وهي:

المطلب الأول: خطورة اللحن في الحديث. والثاني: تأثير الحديث النبوي في اللغة العربية. والثالث: حاجة شراح الحديث إلى اللغة العربية. والرابع: غريب الحديث والمعاجم اللغوية. والخامس: حكم ترجمة الحديث النبوي إلى غير العربية. والسادس: هل الحديث النبوي حجة في إثبات اللغة؟، والسابع: إعراب ألفاظ الوحيين.

وأما المبحث الثاني: وعنوانه: "علوم الإسناد وعلاقتها باللغة العربية"، وفيه مطلبان، وهما:

المطلب الأول: الجرح والتعديل وحاجته إلى اللغة العربية. والثاني: التحمل والأداء وصلتهما باللغة العربية.

وأما المبحث الثالث: وعنوانه: "علوم الحديث وعلاقتها باللغة العربية"، وفيه خمسة مطالب وهي:

المطلب الأول: التدوين المبكر للسنة وأثره في الحفاظ عليها. والثاني: ضبط الكتاب عند المحدثين. والثالث: التصحيف والتحريف وصلتهما باللغة. والرابع: رواية الحديث بالمعنى واستدلال المجيزين والمانعين بالعربية. والخامس: أثر اللغة العربية في تسمية بعض أنواع علوم الحديث.

ثم الخاتمة: وبها أهم النتائج والتوصيات. ثم فهارس البحث اللازمة لخدمته. والحمدُ لله رب العالمين

الكلمات المفتاحية: علاقةُ، السنة النبوية، فُنُون، اللغة العربية.

The Relationship Between the Prophetic Sunnah and the Arts of the Arabic Language

Ahmed Abdelrahman Abdelradi
Department of Hadith and Its Sciences, Faculty of Usul Al-Din and Da'wah, Al-Azhar University, Assiut Branch, Egypt.
Email: Ahmedabdelmoez4819@azhar.edu.eg

Abstract

All praise is due to Allah, the Lord of all worlds, and peace and blessings be upon the most noble of all creation, our Prophet Muhammad, and upon his family and companions. This study sheds light on the profound influence of the Arabic language on the sciences of Hadith, both in transmission and comprehension.

Titled *"The Relationship Between the Prophetic Sunnah and the Arts of the Arabic Language,"* the research comprises an introduction, a preface, three main chapters, a conclusion, and indexes.

The introduction discusses the significance of the topic, the reasons for choosing it, the research plan, and the methodology employed.

The preface, titled *"The Status of the Arabic Language,"* briefly outlines the virtue and significance of the Arabic language as highlighted in the Qur'an, the Sunnah, and the statements of Islamic scholars.

The first chapter, titled *"The Sciences of Text and Their Relationship with the Arabic Language,"* includes seven subtopics:

The danger of grammatical errors in Hadith.
The impact of the Prophetic Hadith on the Arabic language.
The necessity of Arabic for Hadith commentators.
The role of lexicons in explaining uncommon terms in Hadith.
The ruling on translating Hadith into non-Arabic languages.
The use of Hadith as evidence for Arabic linguistic rules.
Parsing the words of the Qur'an and Sunnah.

The second chapter, titled *"The Sciences of Isnad and Their Relationship with the Arabic Language,"* has two subtopics:

The role of Arabic in the sciences of al-Jarh wa al-Ta'dil (criticism and accreditation of narrators).
The connection between transmission and Arabic grammar.

The third chapter, titled *"The Sciences of Hadith and Their Relationship with the Arabic Language,"* consists of five subtopics:

The early documentation of the Sunnah and its preservation.
The importance of precision in documenting Hadith.
The impact of linguistic errors on the narration of Hadith.
The debate over narrating Hadith by meaning and its connection to Arabic.
The influence of Arabic on naming various types of Hadith sciences.

The conclusion highlights the key findings and recommendations. The study is followed by detailed indexes for ease of reference. All praise is due to Allah, the Lord of all worlds.

Keywords: Relationship, Prophetic Sunnah, Arts, Arabic Language.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

"الحمدُ لله الذي جَعَلَ نُجُومَ السماءِ هِدَايَةً لِلْحَيَارَى في البَرِ والْبَحْرِ مِن الظَّلْمَاءِ، وَجَعَلَ نُجُومَ الأَرْضَ وَهُمُ الْعُلَمَاءِ، هِدَايَةً مِن ظُلُمَاتِ الجَهْلِ والْعَمَى، وَفَضَّلَ بَعْضَهُمْ على بَعْضٍ في الْفَهْمِ والذَّكَاءِ، كَما فَضَّلَ بَعْضَ النُّجُومِ عَلى بَعضٍ في الزِّينَةِ والضِّيَاءِ، والصلاةُ والسَّلَامُ على مُحمدٍ خَاتَمِ الأنبياءِ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ الأَتْقِياءِ، صَلاةً وسَلَامًا دَائِمَيْن بِدَوَامِ البَقَاءِ"(١).

وبعدُ، فالعلاقة بين العلوم الشرعية قاطبةً، وثيقة الصلة بلسان العرب، لا تستغني عنه، ولا يستغني عنها؛ بل لا تكون مبالغا إن قلت لا وجود لأحدهما بدون الآخر؛ كالذكر والأنثى، والليل والنهار، والحياة والموت، والموجب والسالب في الذرة. يقول أبو بكر الشَّنْتَرِيني (ت ٥٥٠هـ)(٢): "فإنَّ الواجبَ على كل مَن عَرَف أنه مخاطَبٌ بالتَّنزيل، ومأمورٌ بفَهم كلامِ الرسول صلى الله عليه وسلم، غير معذور بالجهل بمعناهما، ولا مُسَامَحٍ في تَرْك العمل بمقتضاهما أن يَتقدَّمَ فيَتعلَّم اللسان الذي أَنزل اللهُ به القرآنَ؛ حتى يَفهم كلامَ الله، وحديثَ رسول

---

(١) مقدمة "توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس" للحافظ ابن حجر ص ٢٥.

(٢) في "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب" للشهاب التلمساني ٢/٢٣٨ ت ١٥٢ "الشَّنْتَمَرِيّ". وقد جزم الدكتور "عبد الفتاح الحموز" في مقدمة تحقيقه للكتاب ص ٤ أن هذا تصحيف. والله أعلم. قال السيوطي في "بغية الوعاة" ١/١٦٣ ت ٢٧٦: " مُحَمَّد بن عبد الْملك الشنتريني أَبُو بكر النَّحْوِيّ. قَالَ الْمُنْذِرِيّ: "أحد أَئِمَّة الْعَرَبيَّة والمبرزين فِيهَا. صنف "تلقيح الْأَلْبَاب فِي عوامل الْأَعْرَاب" [هكذا سماه السيوطي]، وكتابًا فِي الْعُرُوض، وغير ذلك. مَاتَ سنة خمسين وَخَمْسمِائَة". و "شنترين" مدينة في الأندلس تقع غربي مدينة "قرطبة".انظر: "الروض المعطار في خبر الأقطار" لأبي عبد الله الحميري ص ٣٤٦.

الله صلى الله عليه وسلم؛ إذْ لا سبيل لفَهمِهما دون معرفة الإعراب، وتمييزِ الخطأ من الصواب"(١).

والسنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام علاقتها باللغة العربية مِن نوع ما ذكرتُ قبلَ أسطر، تأثرتْ باللغة وأثرتْ فيها، وهذا ما حاولتُ إبرازه وتسليط الضوء عليه.

وبعدُ، فهذا بحثٌ لطيفٌ، اجتهدتُ في تَحرير مَباحِثه قَدْرَ وُسْعِي، ولَمْ أَدَّخِرْ في تَرتيبه وتَنسيقه جُهْدا، راجيا بذلك المثوبة مِن الله، مُؤملا أن أكون ممن يُذكروا إذا ذُكر العلماء، وأن أُحشر مَعهم يومَ اللقاء، وعلى الله قصد السبيل، ومنه أَسْتَمِدُ العون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي.

❁❁❁❁❁

أهميةُ الموضوع وأسبابُ اختياره

هذا الموضوع مِن الأهمية بمكان، ولا بُد أن نُوليه عناية تليق به؛ نظرًا لارتباطه بالنص الشرعي، المتمثل في كتاب الله المكنون، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ويمكن تلخيص الأسباب التي دفعتني إلى إعداد هذه الدراسة في النقاط الآتية:

١- مكانة اللغة العربية ومنزلتها بين لغات العالم شرقيه وغربيه، وهذه المكانة نابعة مِن اختيار الله لها لأن تكون وعاءً لخير الكَلِم؛ القرآن الكريم.

٢- إبراز الصلة الوثيقة بين الحديث وعلومه واللغة العربية، فلا يُتصور الفصل بينهما بحال مِن الأحوال.

---

(١) تنبيه الألباب في فضائل الإعراب ص ٢١.

٣- خطورة الجهل بالعربية وفنونها المختلفة، وأثر ذلك على السنة النبوية مِن ناحية عدم التمكن مِن الوقوف على مراد النبي صلى الله عليه وسلم مِن كلامه مِن ناحيةٍ، ومِن ناحيةٍ أخرى الوقوع في القبيح مِن اللحن الذي يَذهب ببهاء النص النبوي.

٤- التأكيد على عناية المحدثين باللغة العربية، وفي المقابل اهتمام علماء اللغة بالسنة المُشرفة.

٥- أنَّ نَقل السنة وترجمتها إلى غير العربية يستلزم الدراية باللغة العربية والخبرة بها، وغياب هذا عن أذهان البعض تسبب في إحداث إشكالات كبيرةٍ، سواءٌ في إعطاء صورة مغلوطة أو مشوهة، إما عن الإسلام أو عن نبيه صلى الله عليه وسلم؛ فأحببت أن ألفت النظر إلى هذا الأمر كجزءٍ من العلاج أو الحل. إلى غير ذلك مِن الأغراض التي تظهر عند النظر في مباحث ومطالب هذه الدراسة الموجزة.

❁❁❁❁❁

أهداف البحث

والهدفُ من هذه الدراسة يُمكن تلخيصه فيما يلي:

(أ) الدعوة إلى إتقان علوم اللغة العربية بجميع فروعها المعروفة عند أهلها، وأن يحرص طالب العلوم الشرعية على تنمية مهاراته فيها بشكلٍ دائم.

(ب) الكشف عن علاقات التأثير والتأثر بين العلوم، وإفادة بعضها من بعض؛ إذ هي كالشجرة ذات الأصل الواحد والفروع المتعددة.

(ت) دعوة المَعْنيين بالدراسات الحديثية – على تنوع كتاباتهم وأبحاثهم – إلى الاهتمام بالسنة مِن هذه الناحية؛ أعني الناحية اللغوية.

❁❁❁❁❁

حدود الدراسة

البحث – كما يظهر مِن عنوانه – يحاول إبراز جوانب التشابك والتلاحم بين اللغة العربية والسنة النبوية المطهرة، ولا ينحصر هذا في جانب المتون الحديثية فقط؛ يعني الكلام الصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم وحسب؛ بل يمتدُ ليشمل "علوم الحديث"، و "علم الرجال"، و "علم الجرح والتعديل"، و "غريب الحديث"، حتى مسألة "ترجمة السنة" إلى اللغات الأخرى.

والخلاصة: أن الإطار العام للبحث واسعٌ نسبيًا؛ غير أن حرصي على الاختصار دفعني إلى حصر الكلام في عددٍ مِن المطالب المتعلقة بالمتن والإسناد.

مشكلة البحث

(أ) يعتقد الكثير مِن باحثي اليوم – ممن قَصَروا جهودهم، وحصروا كتاباتهم في تخصصهم فقط – أنه يمكنهم الانغلاق على أنفسهم، والاستغناء عن العلوم الأخرى، وهذا خطأ كبير؛ لأنَّ العلم رحمٌ بين أهله كما يقولون، ورسالة النبي صلى الله عليه وسلم نَزَلتْ بلسان العرب، يقول تعالى **{قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ}**[الزمر:٢٨]، وكان صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة، وفهم كلامه على الوجه المطلوب، يحتاج إلى التَمَكن من اللغة. مِن هُنا أحببتُ التذكير بأهمية اللغة للمحِّدث، وحاجته إليها في تخصصه.

(ب) كذا يعتقد البعض أننا في عصر التخصص، والنظرة الموسوعية لتكوين الباحث أو العالم لم تَعُد لازمة، وهذا خطأ فادح، فعلماء الأمة على مَرِّ التاريخ تَجِد المحدث مِنهم مفسر ومؤرخ وفقيه في آنٍ واحد، وانظر –مثلا– في

سيرة إمام كـ "السيوطي" (ت ٩١١هـ) رحمه الله، وتأمل في عناوين مصنفاته التي تركها، ودقق في تنوع مادتها العلمية ما بين حديث وتفسير وفقه وتاريخ ولغة وغير ذلك، تَجِد مصداق ما أقول.

ولما أصبح هذا الخطأ والذي قبله، أشبه بظاهرة غير طيبة لا سيما في زماننا هذا؛ كانتْ هذه الدراسة التي حاولتُ مِن خلالها أَنْ أَضَع الأمرَ في نِصابه ومكانه الصحيح.

❁❁❁❁❁

الدراسات السابقة

وقد وقفتُ على هذه الأعمال المُتعلقة بهذا الموضوع، وهي:

١- أثر الحديث النبوي الشريف في اللغة العربية وتطورها، بحثٌ منشور في مجلة كلية الشريعة بدبي، للباحثة/ فاطمة الزهراء عَواطي، رَكَّزَتْ فيه على جانبٍ واحدٍ وهو بيان دور الحديث النبوي في تشكيل وتكوين القواعد اللغوية.

٢- أثر اللغة العربية في فهم الحديث النبوي الشريف، بحثٌ كتبه أ. د/ أيمن مهدي، أستاذ الحديث وعلومه بقسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب – جامعة الدمام بالسعودية، تناول فيه جملة مِن المسائل التي تَخُص أهمية اللغة، وحُكْم تعلمها، ودورها الكبير في فَهم الحديث النبوي.

أما دراستي هذه التي أقدم لها فهي تصب جل اهتمامها على تلمس الخيوط والمفاتيح التي تؤكد الصلة الوطيدة والعلاقة القوية بين السنة النبوية وعلومها من جانب، واللغة العربية من جانب آخر.

هـذان البحـثـان هـمـا أهـم ما وقفتُ عليه في هذا الباب، وهُناك دراسات

اهتمت بالجانب البلاغي والجانب الأدبي في الحديث الشريف(١).

وقد حاولتُ في دراستي هذه أنْ أُكَمِّل ما رأيتُه غير وَافٍ، وأضفتُ كثيرًا مِن المطالب المهمة التي لمْ أَرَهَا عِندهم، والله مِن وراء القصد.

هذا، وهناك دراسات أخرى تقرب أو تبعد من الهدف الذي قصدته، وقد حرصت على خدمة الجوانب التي حددتها لبحثي، والله أسأل أن يعينني وأن يتقبل مني.

خطةُ البحث

جاء هذا البحث مكونًا مِن: مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثة مباحث، وخاتمةٍ، وفهارس.

أما المقدمة: ففيها – بعد حمد الله تعالى والثناء عليه، والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم – أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

وأما التمهيد: وهو بعنوان: "مكانة اللغة العربية"، فأبين فيه –بإيجاز– منزلتها، وفضلها، مِن خلال القرآن الكريم والسنة النبوية، وكلام أعلام الأُمة.

وأما المبحث الأول: وعنوانه: "علوم المتن وعلاقتها باللغة العربية"، وفيه سبعة مطالب، وهي:

المطلب الأول: خطورة اللحن في الحديث. **المطلب الثاني:** تأثير الحديث النبوي في اللغة العربية.

---

(١) من الدراسات المعاصرة ذات الأثر الطيب في الناحية "البلاغية والأدبية"، هذه الدراسة التي أعدها الأستاذ الدكتور "نور الدين عتر" رحمه الله وهي "في ظلال الحديث النبوي ومعالم البيان النبوي".

المطلب الثالث: حاجة شراح الحديث إلى اللغة العربية.

المطلب الرابع: غريب الحديث والمعاجم اللغوية.

المطلب الخامس: حكم ترجمة الحديث النبوي إلى غير العربية.

المطلب السادس: هل الحديث النبوي حجة في إثبات اللغة؟

المطلب السابع: إعراب ألفاظ الوحيين.

وأما المبحث الثاني: وعنوانه: "علوم الإسناد وعلاقتها باللغة العربية"، وفيه مطلبان، وهما:

المطلب الأول: الجرح والتعديل وحاجته إلى اللغة العربية.

المطلب الثاني: التحمل والأداء وصلتهما باللغة العربية.

وأما المبحث الثالث: وعنوانه: "علوم الحديث وعلاقتها باللغة العربية"، وفيه خمسة مطالب وهي:

المطلب الأول: التدوين المبكر للسنة وأثره في الحفاظ عليها.

المطلب الثاني: ضبط الكتاب عند المحدثين.

المطلب الثالث: التصحيف والتحريف وصلتهما باللغة.

المطلب الرابع: رواية الحديث بالمعنى واستدلال المجيزين والمانعين بالعربية

المطلب الخامس: أثر اللغة العربية في تسمية بعض أنواع علوم الحديث.

ثم الخاتمة: وبها أهم النتائج والتوصيات. ثم فهارس البحث اللازمة لخدمته.

والحمدُ لله رب العالمين.

منهج البحث

في هذه الدراسة راعيتُ الأمور الآتية:

١- الإيجاز غير المخل، وعدم الإطالة بما لا فائدة منه، بحيث أحرص

على عرض النقاط محل الدراسة بما يَفهم منه القارئ المقصود مِن أقرب طريق إن شاء الله.

٢- جعلت الكلام محصورًا في ثلاثة مباحث رئيسية، أحدها: خصصته للكلام على ما يتعلق بعلم الحديث رواية، والثاني، والثالث: تدور محاورهما حول "علم الحديث دراية"، وهذا تقسيم مشهور مألوف عند المشتغلين بالحديث وعلومه.

٣- كل ما ذكرته مِن نقولٍ وأقوال وآراء نسبتها إلى قائليها، وما كان مني مِن توضيح أو إضافة ميزته بقولي: "قلت" أو نحوها، وهذا من بركة العلم، ولا صلاح لطالب العلم إلا إذا عرف فضل السابقين عليه.

٤- خَرَّجت الآيات القرآنية، وذلك بعزوها إلى مواضعها مِن سورها، وخرجت الأحاديث النبوية والآثار المسندة وبينتُ درجة كل نصٍ منها حتى لا يكون القارئ في حاجة إلى الرجوع إلى غير هذا المكان لمعرفة الحكم.

٥- اختصرت أسماء المراجع واكتفيت بذكر ما يدل على الكتاب ويميزه عن غيره؛ وأَخَّرْتُ التفصيل إلى جريدة المراجع في آخر البحث.

٦- راعيت الدقة قدر الوسع والطاقة في اختيار أليق الكلمات، وأنسب العبارات في كل ما كتبتُ، وحرصتُ كل الحرص على البعد عن التعقيد في الألفاظ أو التراكيب.

٧- مهدت للبحث بكلمة موجزة عن فضل ومكانة اللغة العربية في القرآن والسنة وفي عيون علماء الأمة سلفا وخلفا.

التمهيد
مكانة اللغة العربية

اللغة العربية سعدتْ بأنْ اختارها المولى عز وجل لأنْ تكون لغة القرآن الكريم، ولغة خاتم المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

والعربيةُ مِن أوسع اللغات مِن حيث الثراء اللفظي، حتى إن بها مِن المفردات والمعاني ما لا نظير له في اللغات الأخرى، يظهر هذا عند الترجمة مِن العربية إلى غيرها. وقد أشاد القرآن الكريم في آيات عديدةٍ إلى تشريف اللغة العربية بجعلها وعاءً لكتاب الله الخالد، ومِن ذلك قوله تعالى {وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ* قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ}[الزمر:٢٨]، وقال تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ}[الزخرف:٣]، وقال تعالى: {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ}[الشعراء:١٩٥]، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة التي بَينتْ هذا الأمر وأبرزتْه للناظرين.

ويُعلل الحافظ "ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)" اختيار اللغة العربية لتكون لغة خير الكتب –القرآن الكريم– فيقول ما نصه: "لِأَنَّ لُغَةَ الْعَرَبِ أَفْصَحُ اللُّغَاتِ وَأَبْيَنُهَا وَأَوْسَعُهَا، وَأَكْثَرُهَا تَأْدِيَةً لِلْمَعَانِي الَّتِي تَقُومُ بِالنُّفُوسِ؛ فَلِهَذَا أنزلَ أَشْرَفَ الْكُتُبِ بِأَشْرَفِ اللُّغَاتِ، عَلَى أَشْرَفِ الرُّسُلِ، بِسِفَارَةِ أَشْرَفِ الْمَلَائِكَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي أَشْرَفِ بِقَاعِ الْأَرْضِ، وَابْتَدَئَ إِنْزَالُهُ فِي أَشْرَفِ شُهُورِ السَّنَةِ وَهُوَ رَمَضَانُ، فَكَمُلَ مِنْ كُلِّ الْوُجُوه"(١).

و"اختيار الله للعربية، أو اللسان العربي، ليكون أداة التوصيل، ووسيلة الإبانة، ووعاء التفكير للرسالة الخاتمة الخالدة... قضية ذات أبعاد لغوية،

(١) تفسير ابن كثير ٤/٣٦٥. المسمى "تفسير القرآن العظيم".

وثقافية، وعلمية، وحضارية، حيث لم يَعد يُنكر اليوم، علاقة التعبير بالتفكير، ودور التعبير في التفكير والإبداع الأدبي والعلمي، والمحاكمات العقلية... لذلك فمجرد اختيار العربية لتكون لغة التنزيل والإبانة والتوصيل... يعني امتلاكها هذه الأبعاد جميعاً"(١).

ومِن كتب اللغة المهمة كتاب "فقه اللغة وسِر العربية" لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) وفي مقدمة هذا الكتاب كلمة مهمة عن دور العربية ومكانتها في فهم القرآن الكريم والسنة النبوية، فيقول رحمه الله: "العربية خير اللغات والألسنة، والإقبال على تَفهمها من الديانة؛ إذ هي أداة العلم، ومفتاح التفقه في الدين، وسبب إصلاح المعاش والمعاد ... ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها والوقوف على مجاريها ومصارفها والتبحر في جلائلها ودقائقها إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن، وزيادة البصيرة في إثبات النبوة التي هي عمدة الإيمان لكفى بهما فضلا يَحْسُنُ فيهما أثره، ويطيب في الدارين ثمره"(٢).

وكما أشاد القرآن الكريم بمكانة ومنزلة اللغة العربية، فقد أشارت السنة إلى مكانتها في عدة أحاديث أذكر منها: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ"(٣). ووجه الدلالة من هذا

---

(١) في شرف العربية، لإبراهيم السامرائي ٧.

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ١٥ باختصار يسير.

(٣) أخرجه بلفظه إسماعيل بن جعفر في "أحاديثه" ص ٣٢٠ برقم ٢٤٩، ومن طريقه أخرجه: مسلم في صحيحه، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ ١/٣٧١ ح ٥٢٣ عن "يَحْيَى ابْنُ أَيُّوب، وَقُتَيْبَة بْنُ سَعِيد، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْر"، والترمذي في جامعه، أبواب السير، بَابُ=

الحديث الجامع هو قوله صلى الله عليه وسلم: "أعطيت جوامع الكلم"، ومعناها أن "يتكلم بألفاظ يسيرة تحتوي على معانٍ كثيرة"(١). وهذا معدود في خصائصه النبوية صلى الله عليه وسلم(٢).

ويصف "القاضي عياض" (ت ٥٤٤هـ) في "الشفا" ما أوتيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مِن حسن المنطق وفصاحة التعبير فيقول: "وَأَمَّا فَصَاحَةُ اللِّسَانِ، وَبَلَاغَةُ الْقَوْلِ، فَقَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ بِالْمَحَلِّ الْأَفْضَلِ، وَالْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُجْهَلُ، سَلَاسَةَ طَبْعٍ، وَبَرَاعَةَ مَنْزَعٍ، وَإِيجَازَ مَقْطَعٍ، وَنَصَاعَةَ لَفْظٍ، وَجَزَالَةَ قَوْلٍ، وَصِحَّةَ مَعَانٍ، وَقِلَّةَ تَكَلُّفٍ. أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَخُصَّ بِبَدَائِعِ الْحِكَمِ، وَعِلْمِ أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ، فكان يُخَاطِبُ كُلَّ أُمَّةٍ مِنْهَا بِلِسَانِهَا، وَيُحَاوِرُهَا بِلُغَتِهَا، وَيُبَارِيهَا فِي مَنْزَعِ بَلَاغَتِهَا، حَتَّى كَانَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَسْأَلُونَهُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ عَنْ شرح كلامه، وتفسير قوله، ومَن تَأَمَّلَ حَدِيثَهُ، وَسِيَرَهُ، عَلِمَ ذَلِكَ وَتَحَقَّقَه"(٣).

وللرافعي (ت ١٣٥٦هـ) دراسة نادرة في مضمونها –فيما أرى– يَصف في القسم الأول منها "إعجاز القرآن الكريم"، وفي القسم الثاني يصف "البلاغة النبوية"، ففي هذا القسم تحدث: عن فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم،

=مَا جَاءَ فِي الغَنِيمَةِ ١٧٥/٣ ح ١٥٥٣، عن "علي بن حجر"، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٥٥/٣ ح ١٠٢٥، من طريق: "الْحَجَّاج بْنُ إِبْرَاهِيم"، أربعتهم (يحيى، وقتيبة، وابن حجر، والحجاج) عن إسماعيل بن جعفر، عن الْعَلَاءِ ابن عبد الرحمن، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وأخرجه بنحوه أحمد في مسنده ١٩٤/١٥ ح ٩٣٣٧.

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي ١١٩/٢.

(٢) ينظر الخصائص الكبرى للإمام السيوطي ٣٣١/٢.

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم للقاضي عياض ١٦٧/١.

وإحكام منطقه، واجتماع كلامه –تركيزه– وقلته، وتأثيره صلى الله عليه وسلم في اللغة نفسها، وكان مما قاله في وصف البلاغة النبوية: "هذه هي البلاغة الإنسانية التي سجدتْ الأفكار لآيتها، وحسرت العقول دون غايتها، لم تُصنَع وهي مِن الإحكام كأنها مصنوعة، ولم يُتكلف لها وهي على السهولة بعيدةَ ممنوعة. ألفاظ النبوة يَعْمرها قلبٌ متصلٌ بجلال خالقه، ويصقِلها لسان نزل عليه القرآن بحقائقه، فهي إنْ لم تكن مِن الوحي ولكنها جاءت مِن سبيله وإن لم يكن لها منه دليل فقد كانت هي من دليله، مُحكمَة الفصول، حتى ليس فيها عروة مفصولة، محذوفة الفضول، حتى ليس فيها كلمة مفضولة. وكأنما هي في اختصارها وإفادتها نبضُ قلب يتكلم، وإنما هي في سُموها وإجادتها مظهرٌ مِن خواطره صلى الله عليه وسلم. إنْ خرجتْ في الموعظة قُلتَ أنين مِن فؤاد مَقْرُوح، وإن رَاعت بالحكمة قلتَ صورة بشرية مِن الروح في مَنزع يلين فينفر بالدموع، ويشتد فينزو بالدماء، وإذا أراك القرآنُ أنه خطاب السماء للأرض أراك هذا أنه كلام الأرض بعد السماء"(١).

وقد أدرك سلفنا عبر الأجيال منزلة العربية مِن الدين، فقد رُوي أنَّ أبا عمرو بن العلاء كان يقول: "علم العربية هو الدين بعينه، فبلغ ذلك عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) فقال: صدق"(٢).

وتعلم العربية لدراس العلوم الشرعية مِن فروض الكفاية، يقول السيوطي (ت ٩١١هـ): "لا شك أن علم اللغة من الدِّين، لأنه مِن فروض الكفايات، وبه تُعرف معاني ألفاظ القرآن والسنة"(٣).

---

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، للرافعي ص ٢١٤).

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٠/١.

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٦٠/٢.

وهذه كلمة في غاية الأهمية للإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) أنقلها هنا وأختم بها كلامي، يقول في الموافقات: "عَلَى النَّاظِرِ فِي الشَّرِيعَةِ وَالْمُتَكَلِّمِ فِيهَا – أُصُولًا وَفُرُوعًا – أَمْرَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ عَرَبِيًّا أَوْ كَالْعَرَبِيِّ فِي كَوْنِهِ عَارِفًا بِلِسَانِ الْعَرَبِ، بَالِغًا فِيهِ مَبَالِغَ الْعَرَبِ، أَوْ مَبَالِغَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ كَالْخَلِيلِ (ت ١٧٥هـ) وَسِيبَوَيْهِ (ت ١٨٠هـ) وَالْكِسَائِيِّ (ت ١٨٥هـ) وَالْفَرَّاءِ (ت ٢٠٧هـ) وَمَنْ أَشْبَهَهُمْ وَدَانَاهُمْ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ يَكُونَ حَافِظًا كَحِفْظِهِمْ وَجَامِعًا كَجَمْعِهِمْ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنْ يَصِيرَ فَهْمُهُ عَرَبِيًّا فِي الْجُمْلَةِ. وَبِذَلِكَ امْتَازَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى الْمُتَأَخِّرِينَ. إِذْ بِهَذَا الْمَعْنَى أَخَذُوا أَنْفُسَهُمْ حَتَّى صَارُوا أَئِمَّةً، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَحَسْبُهُ فِي فَهْمِ مَعَانِي الْقُرْآنِ التَّقْلِيدُ، وَلَا يَحْسُنُ ظَنُّهُ بِفَهْمِهِ دُونَ أَنْ يَسْأَلَ فِيهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بِهِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ (ت ٢٠٤هـ) لَمَّا قَرَّرَ مَعْنَى مَا تَقَدَّمَ: "فَمَنْ جَهِلَ هَذَا مِنْ لِسَانِهَا يَعْنِي لِسَانَ الْعَرَبِ – وَبِلِسَانِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ وَجَاءَتِ السُّنَّةُ بِهِ – فَتَكَلَّفَ الْقَوْلَ فِي عِلْمِهَا تَكَلُّفَ مَا يَجْهَلُ لَفْظَهُ، وَمَنْ تَكَلَّفَ مَا جَهِلَ وَمَا لَمْ يُثْبِتْهُ مَعْرِفَةٌ، كَانَتْ مُوَافَقَتُهُ لِلصَّوَابِ – إِنْ وَافَقَهُ – مِنْ حَيْثُ لَا يَعْرِفُهُ غَيْرَ مَحْمُودَةٍ، وَكَانَ فِي تَخْطِئَتِهِ غَيْرَ مَعْذُورٍ، إِذْ نَظَرَ فِيمَا لَا يُحِيطُ عِلْمُهُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الصَّوَابِ وَالْخَطَإِ فِيهِ"(١). وَمَا قَالَهُ حَقٌّ، فَإِنَّ الْقَوْلَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ بِغَيْرِ عِلْمٍ تَكَلُّفٌ – وَقَدْ نُهِينَا عَنِ التَّكَلُّفِ"(٢).

---

(١) الرسالة للشافعي ص ٥٠.

(٢) الموافقات للشاطبي ٨٠٩/٢. قلت: والشاطبي هذا هو أبو إسحاق، أما أبو محمد صاحب الشاطبية في القراءات فقد توفي سنة ٥٩٠هـ، فهو متقدم على أبي إسحاق.

بل إن العلماء كانوا يعدون الخائض في علوم الوحيين مع جهله بالعربية مِن أهل البدع، يقول الشاطبي: "وَمِنْهَا: تَخَرُّصُهُمْ عَلَى الْكَلَامِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الْعَرَبِيَّيْنِ مَعَ الْعُرُوِّ عَنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِي يُفْهَمُ بِهِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَيَفْتَاتُونَ عَلَى الشَّرِيعَةِ بِمَا فَهِمُوا، وَيَدِينُونَ بِهِ، وَيُخَالِفُونَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا دَخَلُوا ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ تَحْسِينِ الظَّنِّ بِأَنْفُسِهِمْ، وَاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الِاجْتِهَادِ وَالِاسْتِنْبَاطِ، وَلَيْسُوا كَذَلِك"(١).

وبعد هذه التطوافة السريعة حول مكانة العربية في ديننا وفي نظر الأئمة قاطبة يمكن لأيٍ مِنَّا أنْ يقول بلا تردد: إن حاجة الدارس للسنة، المتخصص فيها إلى فنون العربية كحاجة مَن يُريد أن يُعرب بخطه عن معنىً يجُول في ذهنه إلى القلم، فهل إذا فَقَد القلم استطاع أن يكتب ما يريد؟.

❁❁❁❁❁

(١) الاعتصام للشاطبي ١/٣٠١.

المبحث الأول

علوم المتن وعلاقتها باللغة العربية

وفيه خمسة مطالب، وهي:

المطلب الأول: خطورة اللحن في الحديث.

المطلب الثاني: تأثير الحديث النبوي في اللغة العربية.

المطلب الثالث: حاجة شراح الحديث إلى اللغة العربية.

المطلب الرابع: غريب الحديث والمعاجم اللغوية.

المطلب الخامس: حكم ترجمة الحديث النبوي إلى غير العربية.

المطلب السادس: هل الحديث النبوي حجة في إثبات اللغة؟

المطلب السابع: إعراب ألفاظ الوحيين.

المطلب الأول
خطورة اللحن في الحديث

"اللَّحْنُ بِسُكُونِ الْحَاءِ، هو إِمَالَةُ الْكَلَامِ عَنْ جِهَتِهِ الصَّحِيحَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ. يُقَالُ لَحَنَ لَحْنًا"(١)، و "الفرق بين اللحن والخطإ، أن اللحن صرفك الكلام عن جهته، ثم صار اسمًا لازمًا لمخالفة الإعراب، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد وقد يكون في القول والفعل، واللحن لا يكون إلا في القول، تقول: لَحَنَ في كلامه، ولا يقال: لَحَنَ في فِعله كما يُقال أخطأ في فعله إلا على استعارة بعيدة"(٢).

يُفهم مما تقدَّم نَقْله عن كتب اللغة أن اللحن هو تحويل الكلام عن وجهته المقصودة، وأنه هو والخطأ يشتركان في مجانبتهما للصواب، والمقبول هو الصواب فقط؛ أما الخطأ واللحن فليسا بمقبولين. وعلى العالِم؛ بل وطالب العلم أن يتجنب اللحن ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

ومِن أكبر دلائل التأثير والتأثر بين العربية والحديث النبوي ما جاء في أسباب تدوين اللغة وظهورها كعلمٍ بعد أن كانت تُمارس في كلامهم دون تدوين وتقعيد لها، أقول مِن أهم أسباب تدوينها حفظ القرآن والسنة مِن اللحن والتحريف، يقول "ابن خلدون" (ت ٨٠٨هـ) في "مقدمته" متحدثًا عن دواعي تدوين قواعد النحو: "... فلما جاء الإسلام وفارقوا -أي العرب - الحجاز، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملَكة بما ألقى إليها السمع مِن المخالفات التي للمتعربين مِن العجم. والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها، لجنوحها إليه باعتياد السمع. وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس ٥/٢٣٩.

(٢) الفروق اللغوية للعسكري ص ٥٥.

الملكة رأسًا ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على [الفُهُوم][(١)]، فاستنبطوا مِن مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة، شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه..."[(٢)].

وقد ورد ذم اللحن في القرآن الكريم، يقول تعالى: {وَلَوْ نَشَاء لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ}[محمد:٣٠]، "أَيْ: فِيمَا يَبْدُو مِنْ كَلَامِهِمُ الدَّالِّ عَلَى مَقَاصِدِهِمْ، يَفْهَمُ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ أَيِّ الْحِزْبَيْنِ هُوَ بِمَعَانِي كَلَامِهِ وَفَحْوَاهُ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ لَحْنِ الْقَوْلِ، كَمَا قَالَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا أَسَرَّ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَبْدَاهَا اللَّهُ عَلَى صَفَحَاتِ وَجْهِهِ، وَفَلَتَاتِ لِسَانِه"[(٣)].

قلت: وإن كان اللحن في هذه الآية لا يُقصد به المعنى الذي نحن بصدده؛ إلا أن ما في الآية مذمومٌ أيضًا؛ لأنه تحايلٌ بمعسول الكلام فيما يَظْهر، مع أن ما تُخفي النفس أكبر وأقبح.

وفي صحيح السنة عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَـهُ بِحَـقِّ أَخِيـهِ شَيْئًا، بِقَوْلِهِ: فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ

---

(١) هكذا هي في الطبعة "الأميرية" القديمة من "المقدمة" ص ٥٤٤؛ أما في الطبعة الحديث التي حققها "خليل شحادة" وطبعتها دار الفكر، وكذا ما تلاها من طبعات جاءت ٧٥٤/١ هكذا "المفهوم" وهو تصحيف بلا شك.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٣٥٣ باختصار يسير.

(٣) تفسير ابن كثير ٣٢١/٧.

فَلاَ يَأْخُذْهَا"[١].

بعد هذه الإلماحة السريعة أعودُ فأقول إن فُشُو اللحن في الحديث النبوي ظاهرة خطيرة، حذَّرَ منها الأئمة مِن قديم، وهاكَ طرفًا مِن ذمهم للحن وتحذيرهم منه:

فهذا الإمام "أبو بكر ابن أبي شيبة" (ت ٢٣٥هـ) يَعقد في "كتاب الأدب" من مُصَنَّفِه الشهير، بابًا ترجم عليه بقوله: "مَنْ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ وَيَضْرِبُهُمْ عَلَى اللَّحْنِ"[٢]، ساق في هذا الباب عددًا مِن الآثار التي تؤكد ذلك.

١- فيروي عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، "أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ وَلَدَهُ عَلَى اللَّحْنِ"[٣].

---

(١) أخرجه بلفظه: "مالك" في "الموطأ"، كتاب الأقضية، بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الْقَضَاءِ بِالْحَقِّ ٢/٧١٩ ح ١ عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، ومِن طريق مالك أخرجه: الشافعي في مسنده ص ١٥٠، والبخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، بَابُ مَنْ أَقَامَ البَيِّنَةَ بَعْدَ اليَمِينِ ٣/١٨٠ ح ٢٦٨٠، والنسائي في الكبرى، كتاب القضاء، الِاسْتِدْلَالُ بِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يُحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ ٥/٤٠٦ ح ٥٩١٠. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب البيوع والأقضية، مَا لَا يَحِلُّهُ قَضَاءُ الْقَاضِي ٤/٥٤١ ح ٢٢٩٧٣، وأحمد في مسنده ٤٤/٩٥ ح ٢٦٤٩١، من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب، بنحوه.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١٣/١٦٥.

(٣) المصنف الموضع المذكور برقم ٢٦١٦٣. وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ص ٤٧٤ برقم ٨٨٠. وأخرجه من طريق ابن أبي شيبة ابن عبد البر في جامع بيان العلم، باب في بيان رتب الطلب ٢/١١٣٣ برقم ٢٢٢٩ قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عَبْدُ اللَّهِ، ثنا بَقِيٌّ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، به. وأخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، باب من عاب اللحن وشدد فيه ٢/٢٩ برقم ١٠٨٥ قال: أنا الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَيْضَاوِيُّ أنا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ عُبَيْدٍ الدَّقَّاقُ، نا حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْكَاتِبُ، نا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نا ابْنُ=

٢- وعَنْ عُمَرَ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ : كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى رضي الله عنهما: "أَمَّا بَعْدُ فَتَفَقَّهُوا فِي السُّنَّةِ وَتَفَقَّهُوا فِي الْعَرَبِيَّةِ"(١).

٣- وقَالَ عُمَر رضي الله عنه: "تَعَلَّمُوا اللَّحْنَ وَالْفَرَائِضَ وَالسُّنَّةَ كَمَا تَعَلَّمُونَ الْقُرْآن"(٢). إلى غير ذلك من الآثار.

وأوسع منه ما جمعه القاضي "الرامهرمزي" (ت ٣٦٠هـ) في كتابه العجاب "المحدث الفاصل"، حيث عَنْوَن فقال: "الْقَوْلُ فِي تَقْوِيمِ اللَّحْنِ بِإِصْلَاحِ الْخَطَأِ"(٣)، ومما أورد فيه:

١- عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: "لَا بَأْسَ أَنْ يُقَوَّمَ اللَّحْنُ فِي الْحَدِيثِ"(٤).

٢- وعن الْوَلِيد بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، يَقُولُ: "أَعْرِبُوا الْحَدِيثَ فَإِنَّ الْقَوْمَ كَانُوا عُرُبًا"(٥).

٣- وعن حَمَّاد بْنُ سَلَمَةَ: "مَنْ لَحَنَ فِي حَدِيثِي فَلَيْسَ يُحَدِّثُ عَنِّي"(٦).

=الْمُبَارَكِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: "أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ وَلَدَهُ عَلَى اللَّحْنِ وَلَا يَضْرِبُهُمْ عَلَى الْخَطَأ".

(١) المصنف برقم ٢٦١٦٤. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، باب بيان رتب الطلب ١١٣٢/٢ برقم ٢٢٢٨ قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عَبْدُ اللَّهِ، ثنا بَقِيٌّ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، به.

(٢) المصنف برقم ٣١٠٤٤. ولم أقف على الأثر عند غير ابن أبي شيبة.

(٣) المحدث الفاصل ص ٥٢٤.

(٤) وعن الرامهرمزي نقله القاضي عياض في الإلماع ص ١٨٤، وهو أثر صحيح.

(٥) وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٣٣٩/١ برقم ٤٥٤، والخطيب في الكفاية ص ١٩٥، وهو أثرٌ صحيح الإسناد.

(٦) وأخرجه الخطيب في الكفاية في معرفة أصول الرواية ص ١٩٦ وهو أثرٌ صحيح.

٤- وعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيِّ (ت ٢٤٣هـ) ، قَالَ: "مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي، عَنْ عَفَّانَ – ابن مسلم- (ت ٢١٩هـ) لَحْنًا فَعَرِّبُوهُ، فَإِنَّ عَفَّانَ كَانَ لَا يَلْحَنُ"، وَقَالَ لَنَا عَفَّانُ: "مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ (ت ١٦٧هـ) لَحْنًا فَعَرِّبُوهُ، فَإِنَّ حَمَّادًا كَانَ لَا يَلْحَنُ"، وَقَالَ حَمَّادٌ: "مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي عَنْ قَتَادَةَ (ت ١١٨هـ) لَحْنًا فَعَرِّبُوهُ، فَإِنَّ قَتَادَةَ كَانَ لَا يَلْحَن"(١).

٥- وعن حَمَّاد بْنُ زَيْدٍ (ت ١٧٩هـ) قَالَ: "كُنَّا عِنْدَ أَيُّوبَ، فَحَدَّثَنَا فَلَحَنَ، وَعِنْدَهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ الْخَلِيلُ، فَقَالَ أَيُّوبُ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ".

٦- وعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: "إِذَا سَمِعْتَ الْحَدِيثَ فِيهِ اللَّحْنُ وَالْخَطَأُ، فَلَا تُحَدِّثْ إِلَّا بِالصَّوَابِ، إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَلْحَنُون".

٧- وعن عَبْد الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمَيْمُونِيُّ، مِنْ وَلَدِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: "رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ (ت ٢٤١هـ) يُغَيِّرُ اللَّحْنَ فِي كِتَابِهِ"(٢).

٨- وسئل الْحَسَن بْنَ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ مَلْحُونًا أَيُعْرِبُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ"(٣).

ويختم "الرامهرمزي" كلامه بهذا البيان فيقول: "أَمَّا تَغْيِيرُ اللَّحْنِ فَوُجُوبِهِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ مِنَ اللَّحْنِ مَا يُزِيلُ الْمَعْنَى وَيُغَيِّرُهُ عَنْ طَرِيقِ حُكْمِهِ، وَكَثِيرٌ مِنْ رُوَاةِ الْحَدِيثِ لَا يَضْبِطُونَ الْإِعْرَابَ وَلَا يُحْسِنُونَهُ، وَرُبَّمَا حَرَّفُوا الْكَلَامَ عَنْ وَجْهِهِ، وَوَضَعُوا الْخِطَابَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَلَيْسَ يَلْزَمُ مَنْ أَخَذَ عَنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَنْ

---

(١) وأخرجه الخطيب في الكفاية ص ١٩٦، وهو أثر صحيح.

(٢) وأخرجه الخطيب في الكفاية ص ١٩٧ وهو أثرٌ صحيح.

(٣) المحدث الفاصل للرامهرمزي من ص ٥٢٢ إلى ص ٥٤٦. وهو أثرٌ صحيح.

يَحْكِيَ أَلْفَاظَهُمْ إِذَا عَرَفَ وَجْهَ الصَّوَابِ، إِذَا كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ مَعْلُومًا ظَاهِرًا، وَلَفْظُ الْعَرَبِ بِهِ مَعْرُوفًا فَاشِيًا"[١].

ويطيب لي بعد هذه النقول عن "المحدث الفاصل" أن أعقب بهذه النقاط فأقول:

أولا: يلاحظ مِن تَأمُل هذه النقول أنَّ اللحن عيب لا يرضاه أهل الحديث، ولا يقبلونه، وبناءًا عليه كان إصلاحه واجبًا؛ صيانة لجناب السنة النبوية.

ثانيا: أن الأئمة مِن لَدُن الصحابة ومَن بعدهم كانوا يؤدبون أولادهم وطلابهم على الاحتراس والاحتراز مِن اللحن، وكانوا يلقنونهم أنَّه مَنْقَصَة في حق مَن قَصَّرَ في تَعلُّم اللغة وهو قادر على ذلك.

ثالثا: لا فرق عندهم بين اللحن في النطق، والخطأ في الكتابة، وكلاهما واجب الإصلاح والتصويب، بطرق وضوابط بينها العلماء.

رابعا: ما أَصَّلَه "الرامهرمزي" ومِن قبله "ابن أبي شيبة" كان مُرتَكَزا لكل مَن كتبوا في هذا الباب بعدهما، فقد اعتمد على هذه الآثار "البيهقي" (ت ٤٥٨هـ) في "المدخل إلى السنن"[٢]، و "ابن عبد البر" (ت ٤٦٣هـ) في "جامع بيان العلم وفضله"[٣]، و "الخطيب البغدادي" (ت ٤٦٣هـ) في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"[٤]، و"القاضي عياض" (ت ٥٤٤) في "الإلماع"[٥]، وغيرهم.

---

(١) المحدث الفاصل ص ٥٢٦ بتصرف واختصار يسيرين.

(٢) ١/٢٥٣ وما بعدها.

(٣) ١/٣٣٩ وما بعدها.

(٤) ٢/٢٢ وما بعدها.

(٥) ص ٨٣.

ومِن واجبات الشيخ المعلم أن يُوجه الطالب إلى مراعاة هذا الأمر، يقول ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): "حقّ على طالبِ الحديث أن يتعلم مِن النحوِ واللغةِ ما يتخلصُ به من شَيْنِ اللحنِ والتحريفِ ومعرَّتها. روينا عن "شعبةَ" قال: "من طلب الحديثَ ولم يبصر العربيةَ فمثَلُهُ مثَلُ رجل عليه بُرنُسٌ ليس له رأس"(١). وعن "حماد بن سلمة" قال: "مثَلُ الذي يطلب الحديثَ ولا يعرفُ النحو، مَثَلُ الحمار عليه مخلاةٌ لا شعيرَ فيها"(٢).

وقد علق محقق الكتاب (الأستاذ الدكتور نور الدين عتر رحمه الله) بقوله: "فيا للعجب ممن لا يعلم من العربية والنحو إلا الاسم، ثم هو لا يقيم الكلم المضبوط بالشكل على السلامة، وإذا به يَتَسور أصعب المراقي فيدعي الاجتهاد، ويقيم نفسه حكما يقضي بالخطأ والصواب على أئمة الإسلام، فما أصدق ما ضرب له من المثل حمادٌ رضي الله عنه"(٣).

وأما التصحيف فسبيلُ السلامةِ منه، الأخذُ مِن أفواهِ أهل العلم أو الضبطِ؛ فإن مَن حُرِمَ ذلك، وكان أخذُه وتعلمُه مِن بطونِ الكتُبِ؛ كان مِن شأنه التحريفُ، ولم يُفلِتْ مِن التبديل والتصحيف"(٤).

هذا الذي قرره "ابن الصلاح" هو الأصوب، في حين أن البعض يرى أن يترك الخطأ كما هو دون إصلاح، وهذا غير مقبول، يقول "الجزائري" (ت

---

(١) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ٢/٢٦ برقم ١٠٧٣ وهو أثرٌ صحيح. و "البرنس" كما قال "ابن الأثير" في "النهاية" ١/١٢٢: " هُوَ كُلُّ ثَوْبٍ رأسُه مِنْهُ مُلْتَزق بِه".

(٢) وأخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ٢/٢٦ برقم ١٠٧٤ وهو أثرٌ صحيح.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح هامش ص ٢١٧.

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢١٧. والكتب المحققة الآن تقوم مقام فقدنا للسماع من الشيوخ بنسبة ليست بالقليلة؛ فعندما تكون نسختك محققة، قد قام عليها عالم مشهود له بالتمكن فستسلم من الكثير من التصحيف والتحريف، والله المستعان.

١٣٣٨هـ): "وَأما اللّحن فِي الحَدِيث فَإِن كَانَ شَيْئا لَهُ وَجه فِي لُغَة بعض الْعَرَب فليروه كَمَا سَمعه وَلَا يُبدلهُ وَلَا يردهُ إِلَى أفْصح مِنْهُ وَلَا إِلَى غَيره، وَإِن كَانَ شَيْئا لَا وَجه لَهُ فِي لُغَة الْعَرَب الْبَتَّةَ فَحَرَام على كل مُسلم أَن يحدث باللحن عَن رَسُول الله صلى الله عليه وسلم، فَإِن فعل فَهُوَ كَاذِب عَلَيْهِ؛ لأَنا قد أيقنا أَنه عَلَيْهِ السَّلَام لم يلحن قطّ، وَفرض عَلَيْهِ أَن يُصلحه ويكشطه مِن كِتَابه، ويكتبه مُعْرَبا وَيحدث بِهِ معربا وَلَا يلْتَفت إِلَى مَا وجد فِي كِتَابه مِن لحن وَلَا إِلَى مَا حَدثهُ بِهِ شُيُوخه ملحونا، وَلِهَذَا لزم مَن طلب الْفِقْه أَن يتَعَلَّم النَّحْو واللغة..."[(١)].

هكذا تظهر عناية المحدثين بضبط الحديث كتابة ورواية، بحيث إذا ظهر في روايةٍ مَّا مخالفتها لأصل لغوي وجب إصلاحها؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقله قطعا؛ فهو أفصح العرب صلى الله عليه وسلم.

كذا يتأكد مِن الكلام على اللحن وخطره على الرواية مدى أهمية اللغة العربية للمحدث، بَلَغَتْ هذه الأهمية إلى حد أن أعتبر مَن يلحن في قراءة الحديث النبوي داخلا في عداد مَن يَكذب على النبي صلى الله عليه وسلم.

فعَنْ "الْأَصْمَعِيّ (ت ٢١٥هـ) أنه قال: "إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ، إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[(٢)]. ويعلل الأصمعي استنباطه هذا

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري ٢/٦٨٠.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه، كتاب العلم، بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١/٣٣ ح ١٠٧، وأخرجه هو وغيره بألفاظٍ أخرى، وقد بلغ هذا الحديث حد التواتر، قال ابن حجر في الفتح ١/٢٠٣: " فَهَؤُلَاءِ – يعني من روي عنهم بأسانيد صحيحة أو حسنة – ثَلَاثَة وَثَلَاثُونَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَوَرَدَ أَيْضًا عَنْ نَحْو من خَمْسِينَ غَيْرِهِمْ بِأَسَانِيدَ ضَعِيفَةٍ، وَعَنْ نَحْوٍ مِنْ عِشْرِينَ آخَرِينَ بِأَسَانِيدَ سَاقِطَةٍ، وَتَحَصَّلَ=

بقوله: "لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ، فَمَهْمَا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلَحَنْتَ فِيهِ كَذَبْتَ عَلَيْهِ"(١).

وقد كان السلف رحمهم الله تعالى يتحملون تبعة الخطأ؛ لكن لا يقبلون أن يوصفوا باللحن، فهذا "عمر بن الخطاب" رضي الله عن أثر عنه أنه قال: "لأن أقرأ فأخطي أحبُّ إليّ من أن أقرأ فألحن؛ لأني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحنت افتريت"(٢).

إذن فَتعلُّم "النحو" مِن واجبات المشتغل بطلب الحديث وتعلمه، لهذا يقول "ابن الجوزي" (ت ٥٩٧هـ): "وَمِنْ الْعُلُومِ الَّتِي تَلْزَمُ صَاحِبَ الْحَدِيثِ مَعْرِفَتُهُ لِلْإِعْرَابِ لِئَلَّا يَلْحَنَ وَلِيُورِدَ الْحَدِيثَ عَلَى الصِّحَّةِ"(٣)؛ وذلك ضروري لازم كي يتمكن مِن فهم الأحاديث النبوية، وفهمه لها مفتاح استنباط الأحكام منها، أمَّا مَن خاض لُجَّة هذا البحر ولغتُه ضعيفة أفسد أكثر مما يصلح.

ولله در الحافظ "العراقي" (ت ٨٠٦هـ) إذ قال في "ألفيته":

وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانَ وَالْمُصَحِّفَا ... عَلَى حَدِيْثِهِ بِأَنْ يُحَرِّفَا

فَيَدْخُلاَ فِي قَوْلِهِ: مَنْ كَذَبَا ... فَحَقٌّ النَّحْوُ عَلَى مَنْ طَلَبَا(٤).

=مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ كُلِّهِ رِوَايَةُ مِائَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى مَا فَصَّلْتُهُ مِنْ صَحِيحٍ وَحَسَنٍ وَضَعِيفٍ وَسَاقِطٍ مَعَ أَنَّ فِيهَا مَا هُوَ فِي مُطْلَقِ ذَمِّ الْكَذِبِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِهَذَا الْوَعِيدِ الْخَاصِّ، وَنَقَلَ النَّوَوِيُّ أَنَّهُ جَاءَ عَنْ مِائَتَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلِأَجْلِ كَثْرَةِ طُرُقِهِ أَطْلَقَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ مُتَوَاتِر".

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٧.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٩٦.

(٣) الآداب الشرعية لابن مفلح ١٢٩/٢.

(٤) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ٥١١/١.

وقال في شرحه لهذه الأبيات: " فبتعلُّمِ النَّحْوِ يسلمُ من اللَّحنِ؛ وأما السلامةُ من التصحيفِ فسبيلُها الأَخْذُ من أفواهِ أهلِ العلمِ، والضبطِ عنهم، لا من بُطُونِ الكُتُبِ، فقلَّمَا سَلِمَ من التصحيفِ مَنْ أخذَ العلمَ مِنَ الصُّحُفِ من غيرِ تدريبِ المشايخ"(١).

❁❁❁❁❁

(١) شرح التبصرة التذكرة ١/٥١٢.

المطلب الثاني
تأثير الحديث النبوي في اللغة العربية

يعتبر الحديث النبوي الشريف مصدرًا مهمًا مِن مصادر اللغة العربية، عَمِل على انعاشها، واكسابها حيوية وانتشارًا على نطاق غير محدود على ظهر هذه البسيطة.

والسبب في ذلك فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم، فهو أفصح العرب قاطبة؛ بل هو أفصح البشر على الإطلاق.

وقد وهبه الله عز وجل قدرة على مخاطبة كل الناس، كلٌ بلهجته دون أن تتأثر فصاحته هو، وإن كان البيان هو السحر الحلال كما يقولون فإن بيان النبي صلى الله عليه وسلم وبلاغته لا تدانيها بلاغة أو بيان.

ويمكن إبراز هذه الناحية مِن نواحي البحث مِن خلال النقاط الآتية:

أولا: فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم وبلاغته:

وهذه لا يختلف فيها اثنان، فقد أوتي صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم، وهو الكلام القليل الذي يحمل المعنى الكثير.

ولَنِعْمَ ما وصف به الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) كلام النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قال: "وهو الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجلّ عن الصنعة، ونُزِّه عن التَكَلُّف. استعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغِب عن الهَجِين السُّوقي، فلَم يَنطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وشِيدَ بالتأييد، ويُسر بالتوفيق.

وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغَشَّاه بالقبول وجَمَعَ له بين المهابة والحلاوة، وبين حُسن الإفْهَام، وقلة عدد الكلام، مع استغنائه عن

إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته. لم تسْقط له كلمة، ولا زَلت به قَدَم، ولا بَارَتْ له حُجَّة، ولمْ يَقُمْ له خَصْم، ولا أفحمه خطيب، بل يَبُذّ الخُطَب الطِوال بالكلام القِصَار، ولا يَلْتمس إسْكَات الخَصْم إلا بما يعرِفه الخصم، ولا يَحْتَج إلا بالصدق..."(١).

ثانيا: كيف أثر كلامه صلى الله عليه وسلم في العربية؟

والجواب عن هذا لو أطلق الإنسان القلم فيه لطال؛ ولكن أقتصر على لمحات تدل على ما وراءها، فمن ذلك:

أ- على مستوى المعاني:

وفي هذا الباب أضاف صلى الله عليه وسلم إلى كلام العرب معانٍ لم تكن معروفة عندهم، تأمل مثلا قوله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا تَعُدُّونَ الرَّقُوبَ فِيكُمْ؟" قَالَ قُلْنَا: الَّذِي لَا يُولَدُ لَهُ، قَالَ: "لَيْسَ ذَاكَ بِالرَّقُوبِ وَلَكِنَّهُ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يُقَدِّمْ مِنْ وَلَدِهِ شَيْئًا" قَالَ: "فَمَا تَعُدُّونَ الصُّرَعَةَ فِيكُمْ؟" قَالَ قُلْنَا: الَّذِي لَا يَصْرَعُهُ الرِّجَالُ، قَالَ: "لَيْسَ بِذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ"(٢).

---

(١) البيان والتبيين للجاحظ ١٣/٢. باختصار يسير.

(٢) أخرجه مَعْمَر بن راشد في جامعه ١٤٠/١١ ح ١٠١٤٢، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، بَابُ فَضْلِ مَنْ يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ وَبِأَيِّ شَيْءٍ يَذْهَبُ الْغَضَبُ ٢٠١٤/٤ ح ٢٦٠٨ قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ. وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الجنائز، ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ مِنْ تَقْدِيمِ الْفَرَطِ لِنَفْسِهِ ٢١٤/٧ ح ٢٩٥٠ من طريق جرير، به. وأخرجه أبو يعلى في مسنده ٩٦/٩ ح ٥١٦٢ من طريق إبراهيم التيمي، به، بنحوه.

"أجابوه بمقتضى اللفظ في اللغة، وأراد هو صلى الله عليه وسلم مقتضاه في المعنى، أي: مصيبةُ مَنْ فَقَدَ أجرَ الولد في الآخرة أعظم ممن فقد نَفْعه والتمتع بزينته في الدنيا، وهذا مِن التحويل للكلام"(١).

ويقول النووي رحمه الله (ت ٦٧٦هـ): "وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّكُمْ تَعْتَقِدُونَ أَنَّ الرَّقُوبَ الْمَحْزُونَ هُوَ الْمُصَابُ بِمَوْتِ أَوْلَادِهِ وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ شَرْعًا بَلْ هُوَ مَنْ لَمْ يَمُتْ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِهِ فِي حَيَاتِهِ فَيَحْتَسِبُهُ يُكْتَبُ لَهُ ثَوَاب مُصِيبَتِهِ بِهِ وَثَوَاب صَبْرِهِ عَلَيْهِ وَيَكُونُ لَهُ فَرَطًا وَسَلَفًا، وَكَذَلِكَ تَعْتَقِدُونَ أَنَّ الصُّرَعَةَ الْمَمْدُوحُ الْقَوِيُّ الْفَاضِلُ هُوَ الْقَوِيُّ الَّذِي لَا يَصْرَعُهُ الرِّجَالُ بَلْ يَصْرَعُهُمْ وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ شَرْعًا؛ بَلْ هُوَ مَنْ يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ، فَهَذَا هُوَ الْفَاضِلُ الْمَمْدُوحُ الَّذِي قَلَّ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى التَّخَلُّقِ بِخُلُقِهِ وَمُشَارَكَتِهِ فِي فَضِيلَتِهِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ"(٢).

فتأمل الفارق بين رؤيته صلى الله عليه وسلم لمعنى هذه الكلمة ورؤية مَن قبله لها، وكيف أن رؤيته هو لمعناها تحمل الكثير مِن الفضل والأجر للصابر على هذه المنحة. وهذه إضافة للمعنى قدمها صلى الله عليه وسلم. ومِثْلُها كثير في الأحاديث النبوية الشريفة.

(ب) وبالنظر إلى الألفاظ المفردة:

فهناك ألفاظ في اللغة يعتبر كلامه صلى الله عليه وسلم هو المُبْرِز لها؛ أو المُنْشِئ لها، ويكون كلامه صلى الله عليه وسلم هو المرجع في إثباتها.

---

(١) مطالع الأنوار على صحاح الآثار ٣/١٨١.

(٢) شرح النووي على مسلم ١٦/١٦٢.

ومن ذلك: قوله صلى الله عليه وسلم: "أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَاعِفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ. أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ؟ كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ "(١).

تأمل معنى "الضعيف المتضاعف"، وتأمل دقة ما تَحْمِل مِن معنى، يقول الإمام العيني (ت ٨٥٥): "المُرَاد بالضعيف ضَعِيف الْحَال لَا ضَعِيف الْبدن، والمتضاعف بِمَعْنى المتواضع، ويروى: "متضعف" و "مستضعف" أَيْضا، وَالْكل يرجع إِلَى معنى وَاحِد هُوَ الَّذِي يستضعفه النَّاس وَيَحْتَقِرُونَهُ لضعف حَاله فِي الدُّنْيَا أَو متواضع متذلل خامل الذّكر وَلَو أقسم يَمِينا طَمَعا فِي كرم الله بإبراره لأبره، وَقيل: لَو دَعَاهُ لأجابه"(٢).

وتأمل قوله صلى الله عليه وسلم: "العتل الجواظ"، واقرأ ما قاله القاضي عياض في معناها، قال: "قَوْله عتل جواظ ....، وَأما العتل فَهُوَ الجافي الغليظ، وَقيل: الجافي الشَّديد الْخُصُومَة اللَّئِيم، وَقيل: الأكول، وَقيل: العتل الشَّديد مِن كل شَيْء"(٣). قلت: وكل هذه المعاني محتملة، وهذا يدل على سعة التعبير النبوي المبارك.

(**ت**) **وبالنظر إلى التراكيب** التي صارت حِكَما وأَمْثَالًا راقية: له فيها صلى الله عليه وسلم النصيب الأوفى، والحظ الأوفر، فكم مِن حديث نبوي خرج

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب الكبر ٨/ ٢٠ ح٦٠٧١ من حديث حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه.

(٢) عمدة القاري ٢٢/ ١٤٠.

(٣) مشارق الأنوار ٢/ ٦٥.

مخرج المَثَل البليغ المحكم، أو الحكمة الموجزة المُعَبِّرة، تأملْ مثلًا قوله صلى الله عليه وسلم: "لاَ يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ"(١).

وهذا المثَل الرائع جديدٌ على الأسماع، لم يَطْرُقها قبل أن يتكلم به المصطفى صلى الله عليه وسلم، يقول القرطبي (ت ٦٥٦هـ): "هذا مثَل صحيح، وقولٌ بليغ ابتكره النبي صلى الله عليه وسلم مِن فوره، ولم يُسمع من غيره"(٢). "فلا يجوز لمؤمن أن يُخدع في أمر الدين مرةً بعد مرة، مثل أن يجلس مع أحد فظنه صالحًا، فإذا جرَّبه يقينًا تبيَّن له أنه مبتدعٌ أو فاسق لا يقبل النصيحة، فإذا علم حاله لا يجوز له أن يجالسه بعد ذلك إلا أن يرجع إلى الصلاح، وعلى هذا فقس جميع الأمثلة"(٣).

(**ث**) **بل إن النبي** صلى الله عليه وسلم استبدل بعض الألفاظ الشائعة عند العرب بغيرها أفضل منها وأرقى، وهذا كثير في سنته المباركة، ومِن ذلك: ما رُوِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: "لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسَتْ نَفْسِي"(٤).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، بَابٌ: لاَ يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ ٣١/٨ ح ٦١٣٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، بَابُ لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ ٢٢٩٥/٤ح ٢٩٩٨ كلاهما من طريق: الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْه.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٦٣١/٦.

(٣) المفاتيح في شرح المصابيح ٢٤٤/٥.

(٤) أخرجه معمر في جامعه ٤٥٦/١١ ح ٢٠٩٩٢، وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الأدب، مَا يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ ٣٢٠/٥ ح ٢٦٥٠٤، ومن طريقه أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، بَابُ كَرَاهَةِ قَوْلِ الْإِنْسَانِ خَبُثَتْ نَفْسِي ١٧٦٥/٤ ح ٢٢٥٠ قال: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، به=

يقول القرطبي معلقًا على هذا الحديث: "أضاف النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الخبث للنفس، مع أنه قد قال في حديث آخر: "لا يقل أحدكم خبثت نفسي، ولكن ليقل: لقست نفسي"، ولا تعارض بينهما؛ لأن الذي منعه النبي صلى الله عليه وسلم، إنما هو: أن يطلق الإنسان على نفسه لفظ الخبث، وهو مذموم، فيذم نفسه، ويضيف الذم إليها، وهو ممنوع في مثل هذا، وأما لو أضاف الإنسان لفظ الخبث إلى غيره مما يصدق عليه، لم يكن ذلك مذمومًا ولا ممنوعًا. والله أعلم.

و "لقست" معناه غَثت، ويقال: "مقست" بالميم والقاف، و "نقست" بالنون، وكله بمعنى خبثت، وكأن النبي صلى الله عليه وسلم كره إطلاق ذلك اللفظ، فنقل إلى غيره، كما قررناه. وقد غيّر رسول الله **صلى الله عليه وسلم** اسم "عاصية" بـ "جميلة"، وكره لفظ العقوق، وهذا النحو كثير عنه صلى الله عليه وسلم"[1].

والخلاصة: أن البلاغة والفصاحة النبوية كان لها دور مؤثر في العربية مِن حيث إضافة مفردة أو معنىً أو تركيب جديد، أو إبدال معنى قبيح والإتيان بغيره مما يحسن وقعه على السمع، وغير ذلك، وهذا كله تأثير في اللغة التي كانت صناعة العرب وشغلهم صباح مساء، فصلوات ربي وسلامه عليك يا سيدي يا رسول الله.

❁❁❁❁❁

= وأخرجه أحمد في مسنده ٤٨٧/٤٢ ح ٢٥٧٤٨ من طريق وكيع، والبخاري في صحيحه، كتاب الأدب، بَابُ لاَ يَقُلْ: خَبُثَتْ نَفْسِي ٤١/٨ ح ٦١٧٩ عن محمد بن يوسف، ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، ووكيع، ومحمد بن يوسف) عن ابن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به.

(١) المفهم للقرطبي ٤١٠/٢. هذا وقد أفدت في هذا المطلب عدة نقاطٍ مِن بحث منشورٍ على موقع كلية الشريعة بجامعة الشارقة للباحثة/ د. فاطمة الزهراء عواطي، وهو بعنوان: "أثر الحديث الشريف في اللغة العربية وتطورها".

المطلب الثالث
حاجة شراح الحديث إلى اللغة العربية

عِلم "الشروح الحديثية" علمٌ قائم برأسه، وهو معدود في علوم الحديث نوعٌ مستقل، لذا لمَّا عرَّفَه بعض العلماء قال: "هو علم باحثٌ عن مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم مِن أحاديثه الشريفة بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية بقدر الطاقة البشرية، ونفعه وغايته بمكان لا يخفى على إنسان"(١). وهو تَعْرِيف جيدٌ؛ غير إنه ليس بوافٍ، حيث إنه يدخل فيه ما يتعلق بعلوم المتن، ولم يتضمن الإشارة إلى عُلُوم الإسناد(٢)، فلو أُضِيف إلى التعريف – مثلاً – قَوْلُنا: مع النظر في طُرُق النصوص التي نُقِلتْ بِها إلينا ودراستها والحكم عليها، لكان التعريف أوفى، والله أعلم.

وأقدم مَن أشار إلى جانب مِن جوانب "علم الشرح الحديثي" –فيما وقفت عليه– هو أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥)، حيث عقد نوعا مستقلا في "معرفة علوم الحديث، قال فيه: "النَّوْعُ الْعِشْرُونَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ: بَعْدَ مَعْرِفَةِ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرُهُ مِنْ صِحَّةِ الْحَدِيثِ إِتْقَانًا وَمَعْرِفَةً لَا تَقْلِيدًا وَظَنًّا مَعْرِفَةُ فِقْهِ الْحَدِيثِ إِذْ هُوَ ثَمَرَةُ هَذِهِ الْعُلُومِ، وَبِهِ قِوَامُ الشَّرِيعَةِ، فَأَمَّا فُقَهَاءُ الْإِسْلَامِ أَصْحَابُ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالِاسْتِنْبَاطِ وَالْجَدَلِ وَالنَّظَرِ فَمَعْرُوفُونَ فِي كُلِّ عَصْرٍ وَأَهْلِ كُلِّ بَلَدٍ، وَنَحْنُ

---

(١) مفتاح دار السعادة لطاش كبرى زاده ٣٤١/٢، ونقله عنه صاحب أبجد العلوم ص ٤٢٣.

(٢) انظر "علم شرح الحديث دراسة تأصيلية منهجية ص ١٨" أطروحة دكتوراه للباحث/ بسام بن خليل الصفدي، نوقشت في الجامعة الإسلامية بغزة سنة ٢٠١٥م.

ذَاكِرُونَ بمَشِيئَةِ اللَّهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِقْهَ الْحَدِيثِ، عَنْ أَهْلِهِ لِيُسْتَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَهْلَ هَذِهِ الصَّنْعَةِ مَنْ تَبَحَّرَ فِيهَا لَا يَجْهَلُ فِقْهَ الْحَدِيثِ إِذْ هُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ هَذَا الْعِلْمِ"(١).

والكلام في فقه الحديث هو المقصود الأكبر مِن الشرح، نعم هناك جوانب أخرى كثيرة؛ لكن هذا هو أهمها، يقول الإمام السخاوي (ت ٩٠٢): "وَوَرَاءَ الْإِحَاطَة بِمَا تَقَدَّمَ الِاشْتِغَالُ بِفِقْهِ الْحَدِيثِ وَالتَّثْقِيب عَمَّا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْآدَابِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْه"(٢).

"فهذا العلم – علم شرح الحديث – يُستمد من الحديث نفسه، فإن الحديث يفسر الحديث، ويستمد أيضًا من كلام الصحابة رضوان الله عليهم، ويستمد من كلام السلف، فإن لم نجد لِلَفْظَةٍ تفسيرًا في الحديث برواياته وفي موضوعه، ولا في كلام الصحابة، ولا في كلام السلف، نظرنا في اللغة، فإنها اللسان الذي كان يتكلم به الرسول صلى الله عليه وسلم"(٣).

والمتعرض لشرح كتاب مَّا مِن كُتب الحديث لكي يقوم بهذا الدور ينبغي أن يحرص على: شرح غريب الألفاظ الواقعة في سند الحديث ومتنه، وبيان معاني التراكيب التي قد تَلتبس على القارئ العادي، وتمييز ما هو من الحقيقة منها وما هو مِن قبيل المجاز، وتصحيح ما قد يراه خطأ في الكتاب، وبيان ما في الحديث مِن بلاغة وحسن بيان، إلى جانب فقه الحديث، والنواحي الفنية الأخرى المختصة بالمحدثين.

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٦٣.

(٢) فتح المغيث ٤/٣٦.

(٣) علم شرح الحديث وروافده ص ١٢ للدكتور/ محمد عمر بازمول.

وفي كُلِّ هذا الذي ذكرته يحتاج الشارح إلى اللغة، يحتاج إلى المعاجم اللغوية لبيان معاني الألفاظ الغريبة، ويحتاج إلى علم النحو والتصريف لإعراب ما يلزم مِن متن الحديث، ويحتاج إلى قواعد البلاغة بفروعها الثلاثة البيان والمعاني والبديع، ويحتاج إلى قواعد الإملاء والضبط والترقيم؛ كي يُحرر شرحه بلغة سليمة، إلى غير ذلك.

والواقع العملي لكتب الشروح –قديمها وحديثها– شاهد صدق على عمق الصلة، ومتانة العلاقة بين "اللغة العربية" بفنونها المختلفة، وبين "علم شرح الحديث النبوي".

فشروح البخاري ومسلم على كثرتها الجانب اللغوي فيها مِن الأساسيات التي يعتمد عليها الشارح.

فنظرة عابرة إلى شرح "الكرماني" (ت ٧٨٦هـ)[١]، أو "ابن الملقن" (ت ٨٠٤هـ)[٢]، أو "البرماوي" (ت ٨٣١هـ)[٣]، أو "العيني" (ت ٨٥٥هـ)[٤]، أو "ابن حجر" (ت ٨٥٢هـ)[٥] للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، أو شرح "القاضي عياض"، أو "القرطبي أبو العباس"، أو "النووي" لمسلم (ت ٢٦١هـ) تُظْهِرُ لك هذه الصلة واضحة جلية.

بل إن هناك كتبًا أُلِّفَتْ للعناية بالجانب اللغوي في بعض الكتب الحديثية، وأقرب مثال على هذا:

---

(١) اسمه: "الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري".

(٢) اسمه: "التوضيح لشرح الجامع الصحيح".

(٣) اسمه: "اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح".

(٤) اسمه: "عمدة القاري بشرح صحيح البخاري".

(٥) اسمه: "فتح الباري بشرح صحيح البخاري".

أ- كتاب "شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح" للإمام ابن مالك النحوي (ت ٦٧٢)[١]، يقول الدكتور "طه محسن" محقق الكتاب: "ابن مالك كان يريد مِن وراء الكتاب في ظاهر الأمر الاحتجاج لما ورد مِن مشكلات في ألفاظ حديث "الجامع الصحيح" للبخاري والاستدلال على فصاحتها وموافقتها لكلام العرب، وتوجيه اعرابها على وفق القواعد النحوية.

وقد بَلغ ما احتَجَّ له، أو وَجَّهَ إعرابه مئة وثمانين حديثًا. وهذا يعني أن مادة الكتاب تنحصر في موضوعات اللغة العربية، إذ بلغ ما ورد منها فيه حوالي مئة وستين مسألة ما عدا المكرر منها، وهو يزيد على العشر.

وتحظى مادة النحو بالنصيب الأوفر من الشرح، إذ لم تزد مسائل الصرف على السبع، وما يتعلق باللغة وتفسير اللفظ ورد في أربعة مواضع، وما عدا ذلك فهو يختص بالموضوعات النحوية.

فالكتاب إذن مِن مصادر الدراسة النحوية المفيدة التي امتازت بجديتها، وتكمن أهميتها في الاستعانة بنصوص الحديث والاحتجاج به، والاعتماد عليه في بناء الأحكام اللغوية"[٢].

ب- وكتاب "مصابيح الجامع"، وهو شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري المشتمل على بيان تراجمه وأبوابه وغريبه وإعرابه"، صنفه الإمام القاضي "بدر الدين الدماميني" (ت ٨٢٧ هـ)، وهذا الكتاب جُل عنايته بالجوانب اللغوية، وقد أعرب المصنف عن منهجه فيه، فقال في مقدمة الكتاب: "فهذه نُكَتٌ ساطعةُ الأنوار، عاليةُ المقدار، ماحيةٌ ظُلَمَ المشكلات البهيمة،

---

(١) ينظر في تفصيل الكلام على منهج "ابن مالك" في الكتاب تفصيلا كتاب: "كتب إعراب الحديث النبوي" للأستاذ الدكتور/ سلمان محمد القضاة ص ١٥٣ وما بعدها.

(٢) من مقدمة محقق كتاب "شواهد التوضيح" لابن مالك ص ١٣.

هاديةٌ إلى أوضح الطرق المستقيمة، جمعتُها على "الجامع الصحيح" للإمام البخاريِّ رضي الله عنه وأرضاه، سميتها بـ "مصابيح الجامع"، وعلقتها على أبوابٍ منه ومواضع، وفَرَّقْتُ كثيرًا منها في زواياه؛ ليستعينَ بها الناظر على استخراج خباياه، فدونَكَها مصابيحَ تحسُدُها الثريا، وتبدو لمجتلي محاسنها مشرقةَ المُحيا، تحتوي على غريبٍ رأيتُه أهلًا لأن يأنس بتفسيره، وإعرابٍ تفتقر أعجازُ الكلمات إلى صدوره، وفائدةٍ بيانية يشهد الذوق السليم بحلاوة مجانيها، ويدهش أهلُ البيان لبديع معانيها، ودليلٍ يحتمله متنُ الحديث، وفرعٍ غريبٍ قَلَّ مَنْ ذكره من قديم وحديث، وتنبيهٍ طالما كانت العيونُ عنه وَسِنَةٌ، ونكُتٍ هي في وجه هذا التأليف حَسَنَة، إلى غير ذلك من مباحثَ تمر حلوةَ الجَنَى، وفوائدَ يصبح مالكها في غِنًى عن العَنا"(١).

هذا هو كلام مصنف الكتاب نقلته بنصه؛ لما أَفصَحَ عنه من دلالة واضحة على أهمية الجانب اللغوي في شرح كتب الحديث النبوي الشريف، فالرجل لم يعلق إلا على ما يحتاج إلى تعليق، فلم يتناول كل أحاديث الكتاب بالشرح والتحليل، كذا لم يتناول كل ألفاظ وعبارات الحديث الذي يقف عنده؛ بل قَصَر كلامه على ما يحتاج إلى تجليةٍ لمعناه، أو إعرابٍ لِلفظه، أو إظهارٍ لوجهٍ من أوجه البيان، وغير ذلك.

ت- ومن أكثر شروح البخاري عناية بالجوانب اللغوية "عمدة القاري" للإمام العيني (ت ٨٥٥هـ) فهو عند شرحه يبدأ ببيان معنى الكتاب الرئيسي، ثم يشرح الترجمة مبينا ما فيها من لغة.

وعند شرحه لمتن الحديث يرتب العيني كلامه في اللغة على النسق

---

(١) مصابيح الجامع ٧/١ بتصرف يسير.

التالي: "بيان اللغات"، ثم "بيان الإعراب"، ثم "بيان الصرف"، ثم "بيان المعاني"، وقد يأتي بهذه العناصر كلها في باب واحد، وقد يقتصر على بعضها.

ولن أمثل بمثال مِن داخل الكتاب؛ لأن هذا منهج عام له في كتابه، يعرفه كل مَن يتعامل معه أو ينظر فيه، والثلث الأول مِن الكتاب أطال فيه النفس أكثر مِن بقيته، وهو لا يوزع الكلام على مواضع ذِكْرِ الحديث في الصحيح؛ بل غالبا ما يأتي على كل ما يريده في أول موضع يُذكر فيه الحديث.

و "عمدة القاري" مثال مِن تراث المتقدمين مِن الأئمة على هذه المسألة، وإذا أردنا أن نستشهد بعمل معاصر فأول ما يقفز إلى الذهن هو كتاب "فتح المنعم بشرح صحيح مسلم" للأستاذ الدكتور "موسى شاهين لاشين" (ت ١٤٣٠هـ) شيخ شيوخنا رحم الله الجميع.

وهذا الكتاب مِن أطيب شروح صحيح مسلم، أطال الشيخ رحمه الله فيه النفس، وحَرَّره على نظام واحد سار عليه مِن أول الكتاب لآخره، وهو في كل باب مِن أبواب الكتاب يعتني بالجانب اللغوي، فهو يبدأ ببيان المعنى العام، وله في هذه الفقرة أسلوب أَخَّاذ، ساعده عليه سعة العلم، والتمكن مِن أدوات اللغة.

وبعد الفراغ مِن بيان المعنى العام، يعقد عنوانا يقول فيه: "المباحث اللغوية" يتكلم تحته على ما في المتن مِن لغة.

ثم بعد ذلك يتناول فقه الحديث، ثم ما يستفاد مِن الباب، وهذا منهج عام له في الكتاب مِن أوله لآخره، ولعلك لمست أن اللغة تحتل عنده نصف عناوين كل باب تقريبا.

والخلاصـــة: أن اللغة هي أهم أداة يحتاج إليها المتعرض لشرح الحديث

النبوي، ويَظهر شرحه في صورة قوية أو ضعيفة بحسب تمكنه مِن هذا الجانب مِن عدمه، وهذا يؤكد لنا ما نحن بصدد الكلام عنه، أن اللغة مِن صميم عمل المحدث، وأن الشارح لا بُد أن يكون متمكنا منها، مالكا لزمامها.

المطلب الرابع
"غريب الحديث" و "المعاجم اللغوية"

"غَرُبَ الكلام غَرابةً أي غَمُضَ، وتقول أغرب فلانٌ فِي كَلَامه، أي أَتَى بالغريب الْبعيد عَن الْفَهم(١).

وقد عقد له "ابن الصلاح" نوعًا مستقلًا في "علوم الحديث" وهو النوع: الثاني والثلاثون، وعرَّفه بقوله: "وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا وَقَعَ فِي مُتُونِ الْأَحَادِيثِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْغَامِضَةِ الْبَعِيدَةِ مِنَ الْفَهْمِ، لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا".

وهَذَا فَنٌّ مُهِمٌّ، يَقْبُحُ جَهْلُهُ بِأَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةً، ثُمَّ بِأَهْلِ الْعِلْمِ عَامَّةً، وَالْخَوْضُ فِيهِ لَيْسَ بِالْهَيِّنِ، وَالْخَائِضُ فِيهِ حَقِيقٌ بِالتَّحَرِّي، جَدِيرٌ بِالتَّوَقِّي"(٢).

ويقول السخاوي: "هُوَ مَا يَخْفَى مَعْنَاهُ مِنَ الْمُتُونِ؛ لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ وَدَوَرَانِهِ، بِحَيْثُ يَبْعُدُ فَهْمُهُ وَلَا يَظْهَرُ إِلَّا بِالتَّنْقِيرِ عَنْهُ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ، وَهُوَ مِنْ مَهَمَّاتِ الْفَنِّ؛ لِتَوَقُّفِ التَّلَفُّظِ بِبَعْضِ الْأَلْفَاظِ فَضْلًا عَنْ فَهْمِهَا عَلَيْهِ. وَتَتَأَكَّدُ الْعِنَايَةُ بِهِ لِمَنْ يَرْوِي بِالْمَعْنَى"(٣). "وَالْخَوْضُ فِيهِ صَعْبٌ، وَكَانَ السَّلَفُ يَتَثَبَّتُونَ فِيهِ أَشَدَّ تَثَبُّت"(٤).

وكان الأئمة يتحرجون من الخوض فيه، وقد روي عَنْ أَحْمَدَ – ابن حنبل – أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ حَرْفٍ مِنْهُ فَقَالَ: سَلُوا أَصْحَابَ الْغَرِيبِ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالظَّنِّ"(٥).

---

(١) المعجم الوسيط ٦٤٧/٢.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٧٢.

(٣) فتح المغيث ٢٤/٤.

(٤) التقريب والتيسير للنووي ص ٨٧.

(٥) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية الميموني ص ١٧٤ برقم ٧٨.

منشأ الغريب في الحديث: يقول الأستاذ الدكتور "محمد أبو شهبة": "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لسانا، وأوضحهم بيانا، وأعذبهم نُطقا، وأسدهم لفظا، وأبينهم لهجة، وأقومهم حجة، وأعرفهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طريق الصواب، وأقدرهم على التعرف في فنون القول، تأييدًا إلاهيًا، ولطفًا سماويًا، وعناية ربانية، ورعاية روحانية، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الإغراب في الكلام؛ ولكنه صلى الله عليه وسلم بُعث إلى الناس كافة ولم يُبعث إلى قريش وحدها، وإنما بُعث إلى العرب كلهم، وكانت لهجاتهم متغايرة، فمنها العذب القريب الفهم الذي يحلو على الألسنة ويخف على الأسماع، ومنها الغريب الذي لا يفهمه كل الناس، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطرا إلى أن يخاطب كل قوم بما يعرفون وما يفهمون حتى يقع الخطاب موقعه، ويثمر ثمرته، وكان في لسان الأعراب وأهل البوادي الكلام الغريب؛ ولذلك كان الصحابة يَعْجبون مِن قدرة رسول الله صلى الله عليه وسلم الفائقة على مخاطبة الوفود بما يعرفون، بينما هم لا يقدرون على شيء من ذلك، مع أنهم كان فيهم الذين يرتادون البوادي، ويقابلون الأعراب الأقحاح الذين لم يفارقوا البادية، ولا عجب فهو وحي إلهي، وإلهام رباني وهي خصيصة من خصائصه صلى الله عليه وسلم. وكان الصحابة بحكم فطرتهم اللغوية وسليقتهم العربية يعرفون الكثرة الكاثرة مِن كلامه سألوه أو سأله غيرهم، فيجيبهم.

ولما جاوز الرسول صلى الله عليه وسلم الرفيق الأعلى، وحمل الصحابة رضوان الله عليهم الرسالة من بعده لتبليغها للناس كافة لم يلبث أن دخل الكثيرون في الإسلام من غير العرب من الفرس، والرومان، وغيرهم ممن لا يتكلمون العربية، ولم يمض قرن من الزمان، أو يزيد، على الوفاة النبوية حتى

بلغ الإسلام من المحيط إلى المحيط.

فمن ثم دخلت العُجمة في اللسان العربي، ووجد جيل من بعد جيل الصحابة والتابعين استعصى عليه فهم ومعرفة معاني الكثير من الألفاظ العربية ومن اللسان العربي الذي نزل به القرآن.

وسَرَى اللحن في اللغة، والاستعجام لمعانيها إلى الخاصة سواء منهم مَن لم يكن في الأصل عربيا، ومَن كان، ولو استمر الأمر على ذلك فسينشأ جيل يستعصي عليه فهم القرآن الكريم، والسنة النبوية اللذَيْن هما أصل الدين ومنبع الصراط المستقيم، وحينئذ تكون الطامة؛ فمن ثَمَّ رأى الغَيَارى على الدين وأهله مِن علماء اللغة، ومِن علماء الحديث الذين جمعوا إلى حفظ الحديث التعمق في العلم باللغة العربية أن يؤلفوا كُتُبًا يُبينون فيها ما هو خفي وغامض مِن الألفاظ القرآنية والحديثية، وما هو بعيد عن الفهم، فكان هذا العلم الشريف الذي عُنيت به الأمة الإسلامية حتى كان من ثمرات هذا العلم هذه الثروة العلمية الكثيرة التي لا يحصيها العَدّ فلله الحمد والمنة"[١].

أنواع الغريب عند المحدثين: الغريب عند المحدثين مصطلح أطلق على عدة أشياء، فهناك "الغريب" الذي هو قسيم "العزيز" والمشهور"، وهذا ليس من مهمات المتون؛ بل هو من فنون الإسناد.

والحافظ ابن حجر في "النزهة"، جعل الغريب الذي هو من علوم المتن نوعان، فقال: "فإنْ خَفِي المَعْنَى، بأَنْ كانَ اللَّفْظُ مستعمَلاً بِقِلَّةٍ، احْتيجَ إلى الكتبِ المصنَّفةِ في شرْحِ الغريب، وإنْ كانَ اللَّفْظُ مستعمَلاً بكثرةٍ، لكنَّ، في مَدلُولِهِ دِقَّةٌ، احْتِيجَ إلى الكُتُبِ المصنَّفة في شَرْحِ معاني الأخْبارِ، وبيانِ المُشْكِلِ

(١) الوسيط لأبي شهبة ص ٤٣٢ وما بعدها بتصرف واختصار يسيرين.

منها، وقد أَكْثَرَ الأَئِمَّةُ من التَّصانيفِ في ذلك – أي النوع الثاني – كالطَّحاويِّ (ت ٣٢١هـ) والخَطَّابيِّ (ت ٣٨٨هـ) وابنِ عبدِ البر، وغيرهم"[١].

فالحافظ ابن حجر اعتبر غريب الألفاظ نوعٌ، وغريب المعنى الذي هو من مشكل الحديث نوعٌ آخر. وكلاهما في حاجة ماسة إلى الدراية باللغة العربية.

والشيخ "الجزائري" اعتبره ثلاثة أنواعٍ قال في بيانها: "فنوع مِنْهُ غرائب الصَّحِيح، وَالنَّوْع الثَّانِي من غرائب الحَدِيث غرائب الشُّيُوخ، وَالنَّوْع الثَّالِث من غَرِيب الحَدِيث غرائب الْمُتُون"[٢].

أقول: هو يعني بالنوع الأول "الفرد" الذي تفرد بروايته راوٍ واحدٍ ثقة، ويعني بالثاني ما انفرد بروايته إمامٌ عن إمامٍ عن إمامٍ، كالشافعي مثلا عن مالك عن نافع. وهذان النوعان ليسا من مقصود هذا المطلب؛ وإنما الذي يدخل في بحثنا هو الثالث، وهو غريب المتن الذي عَرَّفْناه أول المطلب.

أشهر المصنفات فيه: يقول الإمام النووي: "وَقَدْ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءُ التَّصْنِيفَ فِيهِ؛ قِيلَ: أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ "النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ" (ت ٢٠٣هـ)، وَقِيلَ "أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرٌ" (ت ٢١٠هـ)[٣]، وَبَعْدَهُمَا "أَبُو عُبَيْدٍ" (ت ٢٢٤هـ)[٤] فَاسْتَقْصَى وَأَجَادَ، ثُمَّ "تَتَبَّعَ "أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ" ابْنُ قُتَيْبَةَ" (ت ٢٧٦هـ) مَا فَاتَ

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٢٠.

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر ٤٢٧/١.

(٣) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، صاحب كتاب "مجاز القرآن" وغيره من الكتب المهمة.

(٤) أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، صاحب المؤلفات النافعة والتي منها: "الأمثال"، و "الأموال"، و "غريب الحديث"، و "الإيمان"، وغيرها.

أَبَا عُبَيْدٍ، ثُمَّ "الْخَطَّابِيُّ" (ت ٣٨٨)، فَهَذِهِ أُمَّهَاتُهُ، ثُمَّ بَعْدَهَا كُتُبٌ كَثِيرَة فِيهَا زَوَائِدُ وَفَوَائِدُ كَثِيرَة، وَلَا يُقَلِّدُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَانَ مُصَنِّفُوهَا أَئِمَّةً أَجِلَّةً، وَأَجْوَدُ تَفْسِيرِهِ مَا جَاءَ مُفَسَّرًا فِي رِوَايَة"(١).

وتمَّم "السيوطي" كلام "النووي" فذكر ما أُلف بعد "الخطابي" فقال: "كـ "مَجْمَعُ الْغَرَائِبِ" لِـ "عَبْدِ الْغَافِرِ الْفَارِسِيِّ" (ت ٥٢٩هـ)(٢)، وَ "غَرِيبُ الْحَدِيثِ" لِـ "قَاسِمٍ السَّرْقُسْطِيِّ" (ت ٣٠٢هـ)(٣)، وَ "الْفَائِقُ" لِـ "الزَّمَخْشَرِيِّ" (ت ٤٣٨هـ)، وَ "الْغَرِيبَيْنِ" لِـ "الْهَرَوِيِّ" (ت ٤٠١هـ)، وَذَيْلُهُ لِلْحَافِظِ "أَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ"، ثُمَّ "النِّهَايَةُ" لِابْنِ الْأَثِيرِ (ت ٧٠٦هـ)، وَهِيَ أَحْسَنُ كُتُبِ الْغَرِيبِ وَأَجْمَعُهَا وَأَشْهَرُهَا الْآنَ، وَأَكْثَرُهَا تَدَاوُلًا"(٤).

قلت: هذا الذي نقلته عن "النووي" في "تقريبه" وكمَّله "السيوطي" في "تدريبه" ما هو إلا علامات بارزة في بحر المصنفات في علم الغريب؛ وإلا فالمصنفات فيه تحتاج إلى بحث مستقل لحصرها ووصفها.

---

(١) التقريب مع التدريب ٢/٦٣٧.

(٢) لم يعلق عليه الأستاذ الشيخ "محمد عوامة" بشيء عند تحقيقه لتدريب الراوي على غير عادته في تتبع كل صغيرة وكبيرة تحتاج إلى توضيح، ثم إن الكتاب قد حقق في رسائل ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى؛ لكنه لم يطبع.

(٣) قال عنه "ياقوت الحموي" في "معجم البلدان" ٣/٢١٣: "وعني بجمع الحديث واللغة فأدخل إلى الأندلس علما كثيرا، ويقال إنّه أوّل من أدخل كتاب "العين" للخليل إلى "الأندلس"، وألّف "قاسم" كتابا في شرح الحديث ممّا ليس في كتاب أبي عبيد ولا ابن قتيبة سمّاه كتاب "الدلائل"، بلغ فيه الغاية في الإتقان، ومات قبل كماله فأكمله أبوه ثابت بعده". والكتاب مطبوع عندي نسخة منه، طبعته مكتبة "العبيكان" بالسعودية.

(٤) تدريب الراوي للسيوطي ٢/٦٣٩.

وهذه المصنفات منها ما يُورد الحديث بإسناده، ومنها – وهو الأكثر – ما يُعْنَى بإيراد الألفاظ الغريبة التي تقع في متون الأحاديث وشرحها. وغالب هذه الكتب مرتبٌ على حروف المعجم، ومنهم مَن تَفَنَّنَ في ترتيب المواد داخل كل حرف.

وهناك طريقة "التَّقَالِيب" عند اللغويين، والتي ابتدعها الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠) وسار عليها في معجمه "العين"، وهي قائمة على تصنيف الحروف حسْب مخرجها مِن الحلق، فأول الحروف فيه حروف الحلق، ثم الأقرب فالأقرب منه، وتوضع الكلمة في أول باب يعترضها وفيها حروفه، ثم تُقَلَّب الكلمة فيما بعد، ويبين المهمل من تقليبها والمستعمل. وكلام العرب فيه الثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي. فيأتي مِن تقليب الثنائي مادتان، ويأتي مِن تقليب الثلاثي ست مواد، ويأتي من تقليب الرباعي أربع وعشرون مادة، ويأتي من تقليب الخماسي مائة وعشرون مادة(١).

وقد حاول بعض مَن أَلَّف في غريب الحديث أن يقلد الخليل في طريقة تصنيفه لكتاب "العين"، وذلك كإبراهيم الحربي، الذي أراد أن يجمع بين طريقة المحدثين في التأليف، بحيث يُورد مواد كتابه بالأسانيد، وبين طريقة اللغويين متمثلة في صنيع الخليل(٢).

وهذا يدل على تعدد الجوانب المشتركة بين كتب غريب الحديث والمعاجم اللغوية، وذلك يؤكد ويُثَمِّن على مسألة التأثير والتأثر بين اللغة والحديث، والتي أحاول أن أرصدها في هذه الدراسة المتواضعة.

---

(١) ينظر في ذلك مقدمة كتاب العين للخليل بن أحمد ١/٥٩.

(٢) ينظر الدراسة المطولة التي قدم بها المحقق لكتاب غريب الحديث للحربي ص ٩٢ وما بعدها.

عمل ابن الأثير بين الدقة والشمول: ويعد كتاب ابن الأثير "النهاية في غريب الحديث" درة هذه الكتب، وأجمعها، وأسهلها تناولًا، وقد قدم له بمقدمة حافلة أرَّخ فيها بشيء مِن التفصيل للتصنيف في هذا العلم، وبيَّن فيها طبيعة عمله في كتابه هذا.

وقد أعرب "ابن الأثير" عن منهجه في الكتاب، وبيَّن أنه ترسَّم خُطا الكتابين المتقدمين: كتاب "الغريبين" للهروي، و"المجموع المغيث" لأبي موسى المديني، فيقول: "فرأيتُ أن أجمع ما فيهما من غريب الحديث مُجرَّدا من غريب القرآن، وأضِيف كل كلمة إلى أختها في بابها تسهيلا لكُلْفة الطلب، فحينئذ أمْعَنْتُ النظر، وأَنْعَمْتُ الفِكر في اعتبار الكتابين والجمع بين ألفاظهما، وإضافة كل منهما إلى نظيره في بابه، فوجدتهما- على كثرة ما أُودع فيهما من غريب الحديث والأثر- قد فَاتَهُما الكثير الوافرُ، فإني في بادِئ الأمر وأوَّل النظر مرّ بِذكري كلماتٌ غريبة من غرائب أحاديث الكتب الصّحاح كالبخاري ومسلم- وكفاك بهما شُهْرَةً في كتب الحديث- لم يَرِدْ شيء منها في هذين الكتابين، فحيث عرفتُ ذلك تنبهتُ لاعتبار غير هذين الكتابين من كتب الحديث المدَوَّنة المصنفة في أول الزمان وأوسطه وآخره. فتتبعتها واسْتَقْرَيْتُ ما حَضَرَني منها، واسْتَقْصَيْتُ مُطالَعتها من المَسَانيد والمجاميع وكتب السُّنَن والغرائبِ قديمها وحديثها، وكتب اللغة على اختلافها، فرأيتُ فيها من الكلمات الغريبة مما فات الكتابين كثيرا، فَصَدَفْتُ حينئذ عن الاقتصار على الجمع بين كتابَيْهما، وأضفت ما عَثَرتُ عليه ووَجدتُه من الغرائب إلى ما في كتابيهما في حروفها مع نظائرها وأمثالها"[1].

(١) النهاية لابن الأثير ١/١٠.

ثم يتحدث بعد ذلك عن الترتيب المعجمي الذي سلكه، فقد التزم الحرف الأول والثاني مِن كل كلمة، وأتبع ذلك بالحرف الثالث مِن الكلمة على سياق الحروف.

فهذا الكتاب علامة فارقة تؤكد على العلاقة الوثيقة بين المصنفات في الغريب، والمعاجم اللغوية.

والخلاصة: أن المتأمل لعلم "غريب الحديث" يجد أنه قائم على اللغة في لُحْمته وسُداه، فتفسير اللفظة الغريبة إنما يكون من خلال دلالتها اللغوية، وترتيب هذه الكتب قَلَّدَ فيه أصحابُها طريقة تأليف المعاجم اللغوية، وهذا يبين وَثَاقَة العلاقة بين العِلْمين، ومتانة التأثير والتأثر بين الفنين

المطلب الخامس
حكم ترجمة الحديث النبوي[١] إلى غير العربية

مصطلح "الترجمة" يطلق عند اللغويين على التعبير عن المراد بلغة أخرى، يقول "الفخر الرازي" (ت ٦٦٦هـ): "(تَرْجَمَ) كَلَامَهُ إِذَا فَسَّرَهُ بِلِسَانٍ آخَرَ وَمِنْهُ (التَّرْجَمَانُ) وَجَمْعُهُ (تَرَاجِمُ) كَزَعْفَرَانٍ وَزَعَافِرَ"[٢]. ف "ترجم الكلامَ": بيَّنه ووضَّحه وفسَّره، و "ترجَم" القرارَ إلى عمل: نفّذه، أو نقله إلى مستوى التطبيق. و "ترجم الكتابَ": نقله من لغة إلى أخرى، فسَّره بلغة أخرى. و "ترجم لفلانٍ": ذكر سيرتَه وتاريخَ حياته"[٣].

ومعنى "الترجمة" عند المحدثين قريب مما قاله أهل اللغة، فالترجمة عندنا تطلق ويراد بها أحد هذه المعاني:

(أ) تأتي الترجمة بمعنى "التعريف بالراوي" بذكر العناصر المعروفة عند المحدثين، من ذكر اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ومولده، وشيوخه، وتلاميذه، وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، ووفاته، وما إلى ذلك.

(ب) وتذكر ويراد بها "عناوين الأبواب" في كتب المتون، يقال "خرج

---

(١) أما بالنسبة لترجمة معاني القرآن الكريم إلى غير العربية فأول مَن وقفت على بحث له في هذه المسألة الإمام الأكبر "محمد مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ) رحمه الله، انتهى فيه إلى الجواز بشروط وضوابط أبدع في شرحها والتأصيل لها، وهو مطبوع شائع، أول طبعاته سنة ١٣٥٥هـ- ١٩٣٦م في مطبعة الرغائب بمصر، ثم أعادت "مجلة الأزهر" نشره بعد ذلك. وانظر ما كتبه العلامة "الخضر حسين" في "مجلة الأزهر" المجلد الثاني" العدد الثاني ص ١٢٢ وما بعدها بعنوان "نقل معاني القرآن إلى اللغات الأجنبية".

(٢) مختار الصحاح ص ١١٩.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة ٢٨٨/١.

البخاري هذا الحديث في صحيحه، وترجم عليه بقوله كذا؛ يعني عَنْوَن له بهذا العنوان.

(ت) وتطلق الترجمة ويراد بها "نقل معاني الكلام مِن لغة إلى لغة أخرى"، وهذا الأخير هو مقصود هذا المطلب الذي نحن بصدد الكلام عنه.

فما حكم ترجمة الأحاديث النبوية إلى الإنجليزية مثلًا أو الفرنسية أو غيرهما من اللغات؟ والجواب عن هذا السؤال يؤدي بنا في النهاية إلى ما نحن بصدده وهو دور اللغة العربية والدراية الكافية بها في نقل معاني النص النبوي إلى لغة أخرى.

وقد أعد الدكتور "عبد الله علي الزهراني" بحثًا في هذه المسألة قدَّم له بقوله: " تبليغ السنة النبوية وتعليمها للناطق باللغة العربية بالقول أو الكتابة مُتيسر، لكثرة ما كُتب وأُلف ونُشر ولله الحمد، ولكن كيف تصل السُّنة المحمدية إلى غير الناطقين باللغة العربية ؟ ومن يعلمهم دين الله وسيرة رسوله صلى الله عليه وسلم التي فيها الهدى والنور؟

وكقضية أساسية؛ فإن كل مسلم مطالب بتعلم اللغة العربية؛ لأنها لغة القرآن والسُّنة، وبها يتمكن المسلم من فهم دينه وتعلّم أحكامه على الوجه الأكمل، ومن خلالها يستطيع استشعار عظمة الإسلام وجميل آداب النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته العطرة. ولكن الواقع يفرض قيام عوائق لتعلّم جميع المسلمين للغة العربية، فما العمل إذن؟

إن من الوسائل الممكنة لتبليغ السنة النبوية هو ترجمتها إلى اللغات المراد تبليغ الدين إلى أهلها، ولما كانت الرسالة المحمدية خاتمة الرسالات،

وجَبَ في الجملة نقلها إلى جميع الألسنة؛ ليتم تبليغ الرسالة تبليغاً يوصل المعاني إلى المبلَّغين ويفهمونها فهماً صحيحاً وافيا(١).

وترجمة السنة النبوية إلى غير العربية من اللغات له اعتبارات وحيثيات لا بد أن توضع في الحسبان، وهي:

١- الحتمية الشرعية والتاريخية لترجمة السنة والسيرة: ويقصد بها المسوغات الشرعية والتاريخية التي جعلت من الترجمة أمرًا حتميًا، وليس جائزًا أو مباحًا فحسب، وذلك من خلال النظر إلى طبيعة الرسالة المحمدية بكونها خاتمة الرسالات.

٢- الدلائل والحجج الشرعية التي تؤكد مشروعية الترجمة: ومما يدل على جواز الترجمة ما يلي:

(أ) ترجم "البخاري" في كتاب "الجهاد والسير" مِن "الصحيح" بقوله: "بَابُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالفَارِسِيَّةِ(٢) وَالرَّطَانَةِ(٣)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَاخْتِلاَفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ} [الروم: ٢٢]، {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ} [إبراهيم: ٤](٤)(٥).

---

(١) حكم ترجمة السنة النبوية وعلاقته بالبلاغ المبين ص ١٢ للدكتور عبد الله الزهراني، بحث مقدم لندوة " ترجمة السنة والسيرة النبوية: الواقع، التطوير، المعوقات" المقامة بالجمعية العلمية السعودية للسُّنة وعلومها في الفترة من٢٣-٢٥/٢/١٤٢٩هـ.

(٢) قال في الفتح ١٨٤/٦: " أي بلسان الفرس".

(٣) قال في الفتح ١٨٤/٦: " "والرطانة" بكسر الراء ويجوز فتحها، هو كلام غير العربي".

(٤) قال "ابن المنير" في "المتواري على أبواب البخاري" ص ١٨١: " وَوجه مناسبته فِي الْجُمْلَة أَنه خاطبه - صلى الله عَلَيْهِ وَسلم - بِمَا يفهم مِمَّا لَا يتَكَلَّم بِهِ الرجل، فَهُوَ كمخاطبته العجمي بِمَا يفهمهُ من لغته".

(٥) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير ٧٣/٤.

أقول: دلت هذه الترجمة على معرفته صلى الله عليه وسلم باللغات الأخرى، يقول "القسطلاني": "فيه إشارة إلى أن نبينا محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان عارفًا بجميع الألسنة لشمول رسالته الثقلين على اختلاف ألسنتهم ليفهم عنهم ويفهموا عنه"(١). ويؤكد "ابن حجر" هذا المعنى ويزيده إيضاحا فيقول معلقًا على هذه الترجمة: "كأنه أشار إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرف الألسنة؛ لأنه أُرسل إلى الأمم كلها على اختلاف ألسنتهم، فجميع الأمم قومه بالنسبة إلى عموم رسالته، فاقتضى أن يعرف ألسنتهم؛ ليفهم عنهم ويفهموا عنه، ويحتمل أن يقال: لا يستلزم ذلك نطقه بجميع الألسنة؛ لإمكان الترجمان الموثوق به عندهم"(٢).

(ب) ومن أوضح الأدلة هنا ما روي عن "زيد بن ثابت" رضي الله عنه قال: "أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتَعَلَّمَ لَهُ كَلِمَاتٍ مِنْ كِتَابِ يَهُودَ قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا آمَنُ يَهُودَ عَلَى كِتَابٍ، قَالَ: فَمَا مَرَّ بِي نِصْفُ شَهْرٍ حَتَّى تَعَلَّمْتُهُ لَهُ قَالَ: فَلَمَّا تَعَلَّمْتُهُ كَانَ إِذَا كَتَبَ إِلَى يَهُودَ كَتَبْتُ إِلَيْهِمْ، وَإِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ قَرَأْتُ لَهُ كِتَابَهُمْ"(٣).

---

(١) إرشاد الساري للقسطلاني ٥/١٨٠.

(٢) فتح الباري ٦/١٨٤.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الاستئذان والآداب، بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيمِ السُّرْيَانِيَّةِ ٤/٣٦٥ ح ٢٧١٥ قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ... الحديث، وقال: حديث حسن صحيح. قلت: وهو حديث إسناده حسن، فيه "علي بن حجر" قال الحافظ في التقريب ص ٣٩٩ ت ٤٧٠٠: "بضم المهملة وسكون الجيم ابن إياس السعدي المروزي ثقة حافظ من صغار التاسعة مات سنة أربع وأربعين وقد قارب المائة أو جازها". وابن أبي الزناد قال في التقريب ص ٣٤٠ ت ٣٨٦١: "المدني مولى قريش صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها من السابعة وَلِيَ خراج=

قلت: في هذا النص دلالة واضحة بينة على أنه صلى الله عليه وسلم كان يُملى على زيد ما يريده بالعربية، وزيد يترجم هذا وينقله إلى لغة اليهود، والتي هي العبرانية أو السريانية، وإلا ما الفائدة مِن قوله: "فلما تعلمته كان إذا كتب إلى يهود كتبت إليهم"؟.

"فكل قوم تربط بينهم المصالح لا بد لهم من التعاون، ولا يتم التعاون إلا بالتفاهم، والتفاهم بالمشافهة والكتابة، فعلى القوم المترابطين بالمصلحة أن يفهم بعضهم لغة بعض وخطه. وبقدر ما تكثر الأقوام المترابطة بالمصلحة تكثر اللغات والخطوط ويلزم تعلمها، لأن العلة هي الحاجة. وسواء كانت المصلحة التي تربط الأقوام "عمرانية" أو "علمية"، لأن المصلحة من حيث هي مصلحة محتاج إلى تحصيلها، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر زيدًا بتعلم الكتابة؛ لأن اللغة كانت عربية، ولو كانت لغة أخرى لأمره بتعلمها لعلة الحاجة، والحكم يدور مع العلة.

وقد كان في إمكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكاتبهم بالخط العربي، ويلزمهم أن يكاتبوه به، ولكن تسامح الإسلام واحترامه لمحترمات الأمم في دينهم وقوميتهم قضيا بترك اليهود يكتبون ويكاتبون بخطهم، فأقرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما أرادوا، وكَلَّفَ هو مَن تعلم خطهم، وتركها لأتباعه سنة بعده"[1].

=المدينة فَحُمِد، مات سنة أربع وسبعين وله أربع وسبعون". ووالده " عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد ثقة فقيه من الخامسة مات سنة ثلاثين وقيل بعدها" كما في التقريب ص ٣٠٢ ت ٣٣٠٢. و "خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري أبو زيد المدني ثقة فقيه من الثالثة مات سنة مائة وقيل قبلها" كما في التقريب ص ١٨٦ ت ١٦٠٩. ووالده صحابي جليل.

(١) مجالس التذكير من حديث البشير النذير ص ٧٠.

(ت) الاستدلال بكتبه ورسائله صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والأمراء[١]: فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة والأسانيد الواضحة المليحة أن النبي صلى الله عليه وسلم – وتطبيقاً لعالمية الرسالة – قد كاتب ملوك الأرض في السنة السابعة للهجرة، يدعوهم إلى دين الإسلام، وهم آنذاك مِن أجناس شتى، ويتكلمون لغات مختلفة، خاطبهم باللسان العربي وهو صلى الله عليه وسلم يدرك أنه ستتم ترجمة كتبه إلى لغاتهم، ومع ذلك لم يتحرز أو يتحرَّج من أن يكاتبهم باللغة العربية، وهذا يعد بعد الدليل السابق من أقوى الأدلة وأظهرها على مشروعية الترجمة.

٣- بل إن "الخطيب البغدادي" حكى الاتفاق على وجوب ترجمة النص النبوي للّغات الأعجمية متى دعت الحاجة لذلك، فنراه يقول في كتابه "الكفاية" في معرض مناقشته للمانعين من جواز رواية الحديث بالمعنى، يقول في ثنايا مناقشته لهم ما نصه: " ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: مَا الْفَصْلُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ لَمَّا حَصَلَ الِاتِّفَاقُ عَلَى إِبَاحَةِ التَّرْجَمَةِ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ، وَالْإِخْبَارِ عَنْ جُمْلَةِ دِينِهِ وَتَفْصِيلِهِ، وَجَبَ لِذَلِكَ جَوَازُ رِوَايَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى بِاللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى لَفْظِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَعْجَمِيِّ، فَلَا يَجِدُونَ لِذَلِكَ مَدْفَعا"[٢].

ويقول: "وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ لِلْعَالِمِ بِمَعْنَى خَبَرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِلسَّامِعِ بِقَوْلِهِ: أَنْ يَنْقُلَ مَعْنَى خَبَرِهِ بِغَيْرِ لَفْظِهِ

---

(١) للدكتور محمد حميد الله دراسة قيمة بعنوان: "مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة" جمع فيها كل رسائل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والأمراء، وقد طبعته دار النفائس، ونشرته مجلة الأزهر. ينظر منها ص ٥٨ وما بعدها.

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٢٠٠.

وَغَيْرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى رُسُلِهِ وَسُفَرَائِهِ إِلَى أَهْلِ اللُّغَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنَ الْعَجَمِ وَغَيْرِهِمْ، أَنْ يَرْوُوا عَنْهُ مَا سَمِعُوهُ وَحَمَلُوهُ مِمَّا أَمَرَهُمْ بِهِ وَتَعَبَّدَهُمْ بِفِعْلِهِ، عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، سِيَّمَا إِذَا كَانَ السَّفِيرُ يَعْرِفُ اللُّغَتَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكِلَ مَا يَرْوِيهِ إِلَى تُرْجُمَانٍ وَهُوَ يَعْرِفُ الْخِطَابَ بِذَلِكَ اللِّسَانِ، لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ مِنَ الْغَلَطِ وَقَصْدِ التَّحْرِيفِ عَلَى التُّرْجُمَانِ، فَيَجِبُ أَنْ يَرْوِيَهُ بِنَفْسِهِ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ صَحَّ أَنَّ الْقَصْدَ بِرِوَايَةِ خَبَرِهِ وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ إِصَابَةُ مَعْنَاهُ وَامْتِثَالُ مُوجَبِهِ، دُونَ إِيرَادِ نَفْسِ لَفْظِهِ وَصُورَتِهِ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَزِمَ الْعَجَمَ وَغَيْرَهُمْ مِنْ سَائِرِ الْأُمَمِ دَعْوَةُ الرَّسُولِ إِلَى دِينِهِ، وَالْعِلْمُ بِأَحْكَامِهِ"(١).

"فهذه النصوص ومثلها كثير تبين أنَّ علماء الحديث كانوا يرون وجوب الترجمة، وقعَّدوا لهذا في كتاباتهم، وهذا ليس بمستغرب عنهم، ولكن الأمر الملحوظ في كتاباتهم هذه أنهم قاسوا القول بجواز الترجمة ليخلصوا إلى القول بجواز الرواية بالمعنى، فأضحى الاستشهاد بالترجمة عندهم أصلاً يقاس عليه"(٢).

والخلاصة: أن ترجمة السنة النبوية مِن اللغة العربية إلى غيرها من اللغات الأخرى أمرٌ جائزٌ؛ بل إنه أضحى الآن واجبًا؛ حيث إن طبيعة العصر تستلزمه، واضطلاعنا بمهمة البلاغ عن الله عز وجل وعن رسوله صلى الله عليه وسلم يوجب علينا مخاطبة كل قوم باللغة التي يفهمونها.

وأعود من جديدٍ مؤكدًا على ما نحن بصدده مِن بيان علاقة العربية بالحديث النبوي، أعود فأقول: كيف يقوم بالترجمة إلى غير العربية مَن لا

---

(١) الكفاية، الموضع نفسه.

(٢) استفدت كثيرا في إيراد هذه الأدلة من بحث للدكتور لطفي محمد الزغير، وهو منشور ضمن أبحاث الندوة التي سبق أن نوهت عنها قبل صفحة واحدة. والتعقيب الأخير من كلامه هو.

يحسن العربية، وهل إذا ترجم معنى حديث ما دون أن يكون على دراية كافية بما يدل عليه، وما يشتمل عليه مِن معانٍ وأحكام، هل ستكون ترجمته دقيقة؟ والجواب قطعًا بالنفي. وعليه فالمتَرْجِم في حاجة لفهم العربية أولا ثم التعبير عنها بغيرها من اللغات ثانيًا، وهذا يُبرز لنا وَثَاقَة العلاقة بين العربية والحديث النبوي.

المطلب السادس
هل الحديث النبوي حجة في إثبات اللغة؟

المقصود بهذه المسألة ما يشمل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأقوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، وليس الكلام مقصورًا على ما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، وكُتُب غريب الحديث – المسند منها وغير المسند – تنطق بهذا لمن تأملها بأوجز نظرة.

وعلماء العربية يعتمدون في إثبات الألفاظ اللغوية أصالة على القرآن الكريم، وكلام العرب الأقحاح الذين لم تتغير لغتهم بمخالطتهم لغيرهم، سواءٌ في ذلك الشعر والنثر، وهذا محل اتفاق بين النحاة.

أما السنة النبوية فهل هي حجة في إثبات الألفاظ العربية؟؛ بمعنى هل تَثبت عربية اللفظة أو المفردة بالسنة أم لا؟ والجواب المختصر عن هذا السؤال هو أنهم اختلفوا في هذا، ويمكن تلخيص ما انتهى إليه خلافهم في رأيين أو قولين.

أحدهما: يرى بعض النحاة أن الحديث النبوي لا يُستشهد به في اللغة؛ يعني عدم جواز الاعتماد عليه في إثبات عربية الألفاظ من عدمها، وعلى رأس القائلين بهذا الرأي "أبو حيان أثير الدين"[(١)] (ت ٦٧٢هـ) حيث قال: "إن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كالخليل

---

(١) قال الذهبي في "المعجم المختص بالمحدثين" ص ٢٦٧: " محمد بن يوسف بن علي ابن حيان، الإمام العلامة ذو الفنون، حجة العرب أبو حيان الأندلسي الجياني ثم الغرناطي الشافعي عالم الديار المصرية وصاحب التصانيف البديعة".

وسيبويه وغيرهما لم يفعلوا ذلك – أي لم يحتجوا بالحديث – وتبعهم على ذلك غيرهم من النحاة المتأخرين..."[١].

وأبو حيان معروف بأنه على رأس المانعين من الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو[٢]، إذ صرح بذلك في ردوده على ابن مالك واشتد بالنكير عليه بسبب إكثاره من الاستشهاد بالحديث.

وقد حاول المتأخرون أن يعللوا هذا الرفض بأنه يرجع لسببين: أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، والثاني أنه وقع اللحن كثيرًا فيما رُوي من الحديث؛ لأن الكثير من الرواة كانوا غير عرب بالطبع[٣].

والثاني مبني على الأول؛ أعني أنه طالما نقل الراوي اللفظ النبوي بمعناه، وبَدَّلَ بعض الألفاظ الواردة في الحديث بما يؤدي مؤداها؛ قد يجره ذلك إلى وقوع اللحن، وإدخال ما ليس بفصيح في التراكيب والتعبيرات النبوية، هذا رأيهم وفهمهم.

وقد استدل مَن يرى أن الحديث حجة في اللغة بأمورٍ، منها: أن كلام النبي صلى الله عليه وسلم هو أفصح الكَلِم على الإطلاق، يقول "ابن حزم" (ت ٤٥٦هـ) في معرض إنكاره على المانعين: "لقد كَانَ مُحَمَّد بن عبد الله – صلى الله عليه وسلم – قبل أَن يُكرمهُ الله تَعَالَى بِالنُّبُوَّةِ وَأَيَّام كَونه فَتىً بِمَكَّة بِلَا شكّ

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان. ولم أقف على هذا النص في المطبوع، وقد نقله عنه الأستاذ الخضر حسين، وغيره، والله أعلم

(٢) وقد أخذ أبو حيان هذا الرأي عن شيخه "ابن الضائع" المتوفى سنة ٦٨٦هـ. انظر: "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف" ص ١٦ للدكتورة/ خديجة الحديثي.

(٣) دراسات في العربية وتاريخها للإمام الأكبر شيخ الأزهر محمد الخضر حسين ١٧٢/٦ والمطبوع ضمن أعماله الكاملة.

عِنْد كل ذِي مَسكة مِن عقل أعلم بلغَة قومه وأفصح فِيهَا وَأولى بِأَن يكون مَا نطق بِهِ من ذَلِك حجَّة من كل عربي؛ فَكيف بعد أَن اختصه الله تَعَالَى للنذارة واجتباه للوساطة بَينه وَبَين خلقه؟!"(١).

ومما احتجوا به أيضا: ما استقر من أن الأحاديث النبوية أصح إسنادًا بلا ريب من أسانيد أشعار العرب، وشعرهم حجة في اللغة فكيف لا يكون الحديث كذلك، يقول "الفيومي" (ت ٧٧٠هـ) في "المصباح" – بعد استشهاده بحديث نبوي – ما نصه: "وَقَدْ نقلَ الْعَدْل الضَّابِطِ عَنْ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنْ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ عَنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ، فَكَانَ أَوْثَقَ مِنْ نَقْلِ أَهْلِ اللُّغَةِ فَإِنَّهُمْ قَدْ يَكْتَفُونَ بِالنَّقْلِ عَنْ وَاحِدٍ وَلَا يُعْرَفُ حَالُهُ فَإِنَّهُ قَدْ يَعْرِضُ لَهُ مَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَيِّزِ الِاعْتِدَال ..."(٢).

وأقوى ما احتج به المانعون هو جواز رواية الحديث بالمعنى، وهذا يخرجه عن كونه كله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ويُرَدُّ عليهم بأن: "الأصل هو رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع، وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه، والتحري في نقله، ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه، وهذا الظن كافٍ في إثبات الألفاظ اللغوية، وتقرير الأحكام النحوية"(٣).

"وأما قول المانعين: إنه وقع اللحن في كثير من الأحاديث، فيجاب عنه: بأن كثيرا مما يُرى أنه لحن قد ظهر له وجه من الصحة، وقد أَلَّفَ في هذا

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٠٨/٣ بتصرف يسير.

(٢) المصباح المنير للفيومي ٨٥/١.

(٣) دراسات في العربية للشيخ الخضر حسين ١٧٣/٦.

الباب "ابن مالك" (ت ٦٧٢هـ) كتابه "التوضيح"، وذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوها يَستبِين بها أنها من قبيل العربي الصحيح، وكثيرا ما نرى ألفاظا من الحديث ينكرها بعض اللغويين، فيأتي لغوي آخر فيذكر لها وجها مقبولا، أو يسوق عليها شاهدا صحيحا، وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف، فإنَّ الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف، وهي حجة من غير خلاف"(١).

وبعد أن عرض الأستاذ "الخضر" رحمه الله المسألة بتفصيل رائع رائق رَجَّحَ قائلا: "مِن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو ستة أنواع: أحدها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى الله عليه وسلم، كالأحاديث القصار المشتملة على شيء من البيان، والثاني: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها؛ كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة، والثالث: ما يروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، والرابع: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها؛ فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والخامس: الأحاديث التي دَوَّنَها مَن نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة؛ كـ "مالك بن أنس" (ت ١٧٩هـ)، و "عبد الملك بن جريج" (ت ١٥٠هـ)، والإمام "الشافعي" (ت ٢٠٤هـ)، والسادس: ما عُرف مِن حال رُواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، كـ "ابن سيرين" (ت ١١٠هـ)، و "ابن المديني"

(١) المرجع السابق ص ١٧٩.

(ت ٢٣٤هـ)، وغيرهما. أمَّا ما عدا هذه الأصناف الستة المذكورة فالأَوْلَى عدم جواز الاحتجاج بها في اللغة".

"وخلاصة البحث: أنَّا نَرى الاستشهاد بألفاظ ما يُروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تَجيء في رواية شاذة، أو يَغْمِزها بعض المحدثين بالغلط، أو التصحيف غمزا لا مَرَدَّ له، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين، وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث، ولو على بعض رواياته"(١).

إلى هذه النتيجة ينتهي كلام الإمام الخضر، وما رجحه هو الصواب، فكلام النبوة نور على نور، منه يؤخذ العلم، والأدب، وبه يُقَوَّمُ اللسان، وتُمْحَى عُجْمته(٢).

❁❁❁❁❁

(١) دراسات في العربية وتاريخها ١٨٤/٦ باختصار.

(٢) وهو ما رجحه الأستاذ الدكتور "عبد العظيم المطعني" (ت ١٤٣٠هـ) رحمه الله، في كتابه "الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض" في الرد على الشبهة رقم (٢٥) ص ١٣٨ وما بعدها.

المطلب السابع
إعراب ألفاظ الوحيين

(أ) إعراب القرآن الكريم: القرآن الكريم ينبوع الفصاحة والبلاغة، وخزانة الأدب الراقي، وكيف لا يكون كذلك وقد جعله الله عز وجل كتاب الخلود؟.

وهو الكتاب المعجز الذي تحدى الله العرب أن يأتوا بمثله، أو بسورة منه، أو حتى بآية، فعجزوا عن كل ذلك، فمن أوضح وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، النظم والأسلوب.

وقد تصدى العلماء قديما وحديث لقضية إعراب القرآن الكريم؛ بغرض تقريبه للأفهام، وإبراز ما فيه من إعجاز.

فمن العلماء من اقتصر على إعراب الآيات المُشْكِلة فقط، كما فعل "مكي بن أبي طالب" (ت ٤٣٧هـ) في كتابه "مشكل إعراب القرآن"، ومنهم مَن عَرَض لإعراب غريبه كـ "ابن الأنباري" (ت ٣٢٨هـ)، في كتابه "البيان في إعراب غريب القرآن"، ومنهم مَن أعربه كله كـ "أبي البقاء العكبري" (ت ٦١٦هـ) في كتابه "التبيان في إعراب القرآن.

ومِن الأعمال المعاصرة التي تعرضت لإعراب القرآن الكريم كاملا، هذا الكتاب العُجاب الذي أَلَّفه الأستاذ الشيخ "محي الدين الدرويش" (ت ١٤٠٣هـ) وسماه "إعراب القرآن الكريم وبيانه"، وهو في نظري أهم ما كُتب في إعراب القرآن، حيث إنه لا يكتفي بالجانب النحوي فقط؛ بل إنه يسير في كتابه على هذا النحو: يأتي بالمقطع الذي يضم الآيات التي تتناول موضوعا معينا، ثم يضع هذه العناوين الفرعية بهذا الترتيب، يقول: "اللغة" ويشرح الكلمات شرحا وافيا، ثم يُعنون قائلا: "الإعراب" فيأتي فيه على إعراب الآية أو الآيات كلها، كلمة كلمة، ثم يقول: "البلاغة" وتحت هذا العنوان يتناول أجمل ما قيل في

الدلالات البلاغية في الآيات، ثم يختم بهذا العنوان "الفوائد" ويضع تحته أبرز ما تشير إليه الآية من أحكام، وأهم ما فيها من دروس وعبر، وهو كتاب طيب لا يُمَل، جزى الله مؤلفه عنا خيرا.

(ب) إعراب الحديث النبوي: هذا عن القرآن الكريم؛ أما حديث النبي صلى الله عليه وسلم فأول مَن اعتنى بإعرابه هم شُرَّاح الحديث أنفسهم، فالشارح منهم لا يُغْفل ما يحتاج إليه المقام مِن إعراب؛ لكنهم لم يتعرضوا لإعراب كل الحديث أو النص النبوي في شروحهم هذه.

وأول هذه المحاولات التي عَمَد أصحابها إلى إعراب الحديث النبوي كانتْ في القرن السادس الهجري، لَمَّا وَضَعَ "أبو البقاء العُكْبَرِي" كتابه "إعراب مشكل الحديث النبوي".

ولعل السبب في انصراف العلماء عن إعراب الحديث النبوي يرجع إلى الأسباب الآتية:

١- الاكتفاء بما قام به شراح الحديث في كتبهم؛ حيث إنهم كانوا يؤدون الغرض حسبما يتطلب المقام دونما إغراق في تفصيل القول في كل الحديث.

٢- ما تَقَدَّم ذِكره في المطلب السابق على هذا وهو خلافهم في الحديث هل هو حجة في اللغة أم لا؟، كان هذا عائقا أو سببا في ذلك بنسبة مَّا.

٣- عدم وجود كتاب واحد في الحديث يمكن الاعتماد عليه أو الاستغناء به عمَّا سواه مِن كُتُب السُّنة الأخرى، فما مِن كتاب إلا وفيه ما ليس في الآخر من الأحاديث. إلى غير ذلك من الأسباب.

(ت) أهم كتب إعراب الحديث النبوي: يمكن التركيز والإشارة إلى كتب ثلاثة، هي أهم ما سطره العلماء في هذا الباب، وهي كما يلي، حسب ترتيبها التاريخي:

١- كتاب: "إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث النبوي"[١] لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَرِي البغدادي محب الدين المتوفى سنة ٦١٦هـ. وهذا هو أقدم ما وَصَلَ إلينا مِن كُتُب إعراب الحديث النبوي، وكما هو واضح من اسمه، فهو يكتفي بإعراب المُشْكِل فقط مِن ألفاظ الحديث دون سواه.

قَدَّمَ له بكلمات قليلة قال فيها: "إن جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن أُملي مختصرا في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وأنَّ بعض الرواة يخطئ فيها، والنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بريئون من اللحن، فأجبتهم إلى ذلك، واعتمدت على أتم المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب، وهو "جامع المسانيد" لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) فذكرت ذلك مِنه"[٢].

فالكتاب كما هو واضح، إعراب للمشكل فقط من ألفاظ الحديث، وليس إعرابا للنص النبوي كله، اعتمد فيه مؤلفه على كتاب "جامع المسانيد" لابن الجوزي دون غيره من الكتب. وقد قال عنه السيوطي (٩١١هـ) رحمه الله تعالى: " إلاّ أنه لاختصاره، ونزرة ما أورده فيه من النزر القليل، لا يروي الغليل، ولا يشفي العليل"[٣].

٢- كتاب "شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح" للإمام الكبير "محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، أبو عبد الله، جمال الدين المتوفى سنة ٦٧٢هـ، وهو كتاب خصصه مؤلفه لحل الإشكالات النحوية الواقعة في "صحيح البخاري" فقط.

---

(١) سماه محقق طبعة "مجمع اللغة العربية" بدمشق "إعراب الحديث النبوي"، والتسمية التي ذكرتها أدق؛ لأن واقع الكتاب يؤيدها.

(٢) إعراب مشكل الحديث لأبي البقاء ص ٢٩.

(٣) عقد الزبرجد ص ٦٣.

٣- كتاب "عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث" للإمام السيوطي، أعرب فيه أحاديث مسند الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) وزاد عليها قليلا، يقول في مقدمته: "قد أكثر العلماء قديماً وحديثاً من التصنيف في إعراب القرآن، ولم يتعرضوا للتصنيف في إعراب الحديث سوى إمامين: أحدهما الإمام أبو البقاء العكبري، فإنه لما ألّف إعراب القرآن المشهور أردفه بتأليف لطيف في إعراب الحديث، أورد فيه أحاديث كثيرة من مسند أحمد وأعربها. والثاني الإمام جمال الدين ابن مالك، فإنه ألّف في ذلك تأليفاً خاصاً بصحيح البخاري، يسمى "التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح".

وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث، مستوعب جامع، شامل للفوائد البدائع، كافلٍ بالنقول والنصوص كاف، وأجعله على مسند أحمد مع ما أضمّه إليه من الأحاديث المزيدة، وأرتّبه على حروف المعجم في مسانيد الصحابة.."[(١)].

وهناك محاولات أخرى دون هذه الثلاثة في الغاية؛ لكنها مهمة في بابها، ومما وقفت عليه:

١- "إعراب القاري على أبواب البخاري" وهي رسالة صغيرة لـ "ملا علي القاري" (ت ١٠١٤هـ) أعرب فيها مشكل ما ورد في تراجم الإمام البخاري على أبواب صحيحه، ولا شك أنَّ هذا عمل مُهم، وقد طبعت هذه الرسالة بتحقيق "وسام عبد اللطيف أمين".

٢- إعراب الأربعين حديثا النووية" للأستاذ الدكتور "حسني عبد الجليل يوسف"، وهو كتاب مبارك فيه فوائد نافعة، تصدى فيه مؤلفه لإعراب هذه

---

(١) عقد الزبرجد ص ٦٣.

الأربعين المباركة، والجديد في هذا الكتاب أن مؤلفه قَرَن بين الإعراب، والتحليل الصرفي لبعض المفردات التي تحتاج إلى ذلك. والكتاب طبع في مؤسسة المختار بمصر سنة ٢٠٠٣م.

والخلاصة: أن الحديث النبوي نال حظا – وإن كان دون ما حظي به القرآن الكريم – لا بأس به في هذا المجال، ولا زالت جهود العلماء تتوالى، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الثاني

علوم الإسناد وعلاقتها باللغة العربية

وفيه مطلبان، وهما:

المطلب الأول: الجرح والتعديل وحاجته إلى اللغة العربية.

المطلب الثاني: التحمل والأداء وصلتهما باللغة العربية.

المطلب الأول
الجرح والتعديل وحاجته إلى اللغة العربية

في هذا المطلب سيكون الكلام عن "علم الجرح والتعديل" وأداته التي هي "علم الرجال"، فهما كالعلم الواحد لا ينفصلان، وكتب الرجال هي نفسها كتب الجرح والتعديل.

وأستهِلُ هذا المطلب بكلمة لعلم من أعلام هذا الفن يبين فيها حاجة المشتغل بهذا العلم إلى التضلع من العربية، حيث يقول الإمام "جمال الدين المزي" (ت ٧٤٢هـ)[١] في مقدمة كتابه "تهذيب الكمال": "وينبغي للناظر في كتابنا هذا أن يكون قد حَصَّل طرفًا صالحًا مِن عِلم العربية، نحوها ولغتها وتصريفها، ومِن علم الاصول والفروع، ومِن عِلم الحديث، والتواريخ، وأيام الناس، فإنه إذا كان كذلك، كثر انتفاعه به، وتمكن مِن معرفة صحيح الحديث وضعيفه، وذلك خصوصية المحدث التي مَن نالها، وقام بشرائطها ساد أهل زمانه في هذا العلم، وحُشر يوم القيامة تحت اللواء المحمدي إن شاء الله تعالى"[٢].

قلت: تأمل كيف بدأ – وهو يسرد الأدوات التي يجب أن يتسلح بها المشتغل بهذا العلم – بالعربية بفنونها المتعددة؛ وكأنه يهمس في أذن كل طالب وباحث أن العربية هي لُحمتك وسُداك. وذلك لأنَّ علم الجرح والتعديل مِن أخطر العلوم، والكلام في الرجال جرحا وتعديلا ليس بالأمر الهين،

---

(١) وقائل هذه العبارات نفسه كان من أصحاب الحظ الوافر من العربية وعلومها، حيث قال "الإمام الذهبي" في ترجمته له في "معجم الشيوخ الكبير" ٣٨٩/٢: "قَرَأَ الْعَرَبِيَّةَ، وَأَكْثَرَ مِنَ اللُّغَةِ وَالتَّصْرِيف"، فقولته في مقدمة "التهذيب" صادفت واقعا في شخصيته رحمه الله.

(٢) تهذيب الكمال ١٥٦/١.

فالمُعايش لهذا العلم ينبغي أن يكون كما قال الشافعي رضي الله عنه: "من تعلَّم علمًا فليدقِّق فيه؛ لئلا يَضيع دقيق العلم"(١).

*** مظاهر التأثير والتأثر بين علم الجرح والتعديل واللغة العربية:**

كثيرة هي نقاط التَّماس بين العِلْمَين، وهذه وقفات في نقاط محددة أحاول من خلالها رصد أهم هذه المظاهر:

(أ) العلاقة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية لألفاظ الجرح والتعديل:

وهذا واضح، فكلام الأئمة في الرواة جرحا وتعديلا لا بُد من مراعاة دلالته اللغوية، يقول أستاذنا الكبير الأستاذ الدكتور أحمد معبد حفظه الله: "فكل من الألفاظ والعبارات لها دلالة لغوية باعتبار الاشتقاق والاستعمال اللغوي، ولكل منها دلالة اصطلاحية بحسب الاصطلاح العام عند المحدثين أو الاصطلاح الخاص مِن بعضهم في استعمالاته النقدية. وقد يتفق المعنى الاصطلاحي مع معنى أو أكثر من المعاني اللغوية، وقد يختلف، وفي حالة الاختلاف يُقدم المعنى الاصطلاحي؛ لكونه هو المقصود في الاستعمال"(٢).

فَفَهْمُ ألفاظ الجرح والتعديل يحتاج إلى دراية باللغة، فمثلًا وصف الراوي بأنه "شيطان"، فهذه اللفظة في أصل وضعها اللغوي تدل على البُعد، يقول ابن فارس: "الشِّينُ وَالطَّاءُ وَالنُّونُ أَصْلٌ مُطَّرِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى الْبُعْدِ"، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِبُعْدِهِ عَنِ الْحَقِّ وَتَمَرُّدِهِ. وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ عَاتٍ مُتَمَرِّدٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالدَّوَابِّ شَيْطَانٌ"(٣)، هذا في اللغة؛ أما عند علماء الجرح والتعديل، فقد تطلق ويراد بها أعلى درجات التوثيق، فقد قال الذهبي في "طبقات الحفاظ": قال ابن مهدي:

---

(١) المدخل إلى علم السنن للبيهقي ٢/٧٠٤ برقم ١٥٢٧.

(٢) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ص ١٢.

(٣) مقاييس اللغة ٣/١٨٣.

قال لي سفيان –الثوري–: جئني بمن أذاكره، فجئته بيحيى – القطان– (ت ١٩٨هـ) فذاكره فلما خرج قال: يا عبد الرحمن قلت لك جئني بإنسان فجئتني بشيطان"، يعني اندهش سفيان من حفظه"[١]. فقرينة السياق هنا تدل على أن هذا توثيق.

وقد يطلق هذا اللفظ ليدل على الجرح الشديد وقرينة الكلام هي التي تبين ذلك، ومثاله: " مُحَمَّدُ بْنُ مُيَسَّر[٢]، أَبُو سعد الصَّاغَانِي" قال ابن معين: "كَانَ مكفوفا وَكَانَ جهميا[٣] وَلَيْسَ هُوَ بِشَيْء كَانَ شَيْطَانا من الشَّيَاطِين"[٤].

فالذي مَيَّزَ كونها مِن قبيل التوثيق أو الجرح إنما هي القرائن، ومعرفة القرائن لا يستغني فيه الإنسان عن فهم السياق، واللغة هي مرتكز هذا الأمر.

(ب) شروط الجارح والمعدل: اشترط الأئمة فيمن يتصدى للجرح والتعديل شروطًا منها، العلم والدراية الكافية باللغة العربية، يقول الأستاذ الدكتور نور الدين عتر رحمه الله: " في شروط الجارح والمعدل... الشرط الرابع: أن يكون عالمًا باللغة العربية وتصاريف كلام العرب، ووجه ذلك الاحتياط مِن أن يضع اللفظ لغير معناه، ولئلا يجرح بنقله عن العلماء لفظًا هو غير جارح. قلت – د نور الدين –: وأيضًا فإن من أعظم مهماته نقد مرويات الراوي، وإذا لم يكن عارفًا باللغة فكيف يحسن نقدها"[٥].

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ٢١٩/١.

(٢) قال ابن حجر في التقريب ص ٥٠٩ ت ٦٣٤٤ "ضعيف ورمي بالإرجاء من التاسعة".

(٣) قال الشهرستاني في الملل والنحل ٨٦/١: " أصحاب جهم بن صفوان (ت ١٢٨هـ)، وهو من الجبرية الخالصة...".

(٤) تاريخ الدوري ٣٦١/٤ برقم ٤٧٨٨. وانظر الكامل لابن عدي ٤٦١/٧ ت ١٦٩٦.

(٥) أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال ص ٩٤، ٩٥.

(ت) ضَبطُ الأعلام والكُنى والنِّسَب: وغيرها مما يتعلق بالرواة، وهذا الأمر لا غنى له عن اللغة، فمراجعة أي كتاب مِن كُتُب الجرح والتعديل يُظْهِر للقارئ مدى اعتماد الأئمة على اللغة في ضبط هذه الأشياء. وامتاز منهج المحدثين عن غيرهم في هذه الناحية بأنهم لا يكتفون بالضبط بالشكل ولا يعتمدونه؛ بل إنهم يعتمدون الضبط بالحروف، فمثلا: قول الحافظ في "التقريب: حاتم ابن أبي نصر القنسريني – بفتح القاف وتثقيل النون وسكون المهملة – مجهول من السادسة"(١)، فانظر كيف ضبط الحافظ كلمة "القَنَّسْريني" بالحروف.

والإمام السمعاني (ت ٥٦٢هـ) في "الأنساب" لا يعتمد إلا الضبط بالحروف، فنراه يقول مثلا: "الخازمي" بفتح الخاء المعجمة وكسر الزاي، هذه النسبة إلى والد عبد الله بن خازم أمير خراسان، وهذا البيت من أقدم بيتٍ بخراسان سكنوا قرية خرق، وأولادهم وأعقابهم بها"(٢).

بل إن المحدثين قرروا أن ضبط الأسماء والدقة في ذلك أمرٌ في غاية الخطورة؛ لأنه لا يُدْرَك بالقياس، فقد روى الخطيب عن أبي إِسْحَاقَ النَّجِيرَمِيِّ(٣) إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أنه قال: "أَوْلَى الْأَشْيَاءِ بِالضَّبْطِ أَسْمَاءُ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَدْخُلُهُ الْقِيَاسُ، وَلَا قَبْلَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَا بَعْدَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْه".

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٤٤ ت ١٠٠٠.

(٢) الأنساب للسمعاني ١١/٥ برقم ١٢٨٩.

(٣) قال السمعاني في الأنساب ٤٢/١٣: " بفتح النون وكسر الجيم وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفتح الراء وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى نجيرم، ويقال نجارم، وهي محلة بالبصرة".

ويروي الخطيب عن ابْنِ إِدْرِيسَ، قوله: " كَتَبْتُ حَدِيثَ أَبِي الْحَوْرَاءِ فَخِفْتُ أَنْ أُصَحِّفَ فِيهِ، فَأَقُولَ: أَبُو الْجَوْزَاءِ، فَكَتَبْتُ أَسْفَلَهُ: "حُورٌ عِينٌ"(١). فقد تجاوز هذا الإمام الضبط بالحروف إلى كتابة ما يدفع اللبس من العلامات، فيكتب تحت الكلمة المُلتَبِسة كلمة تدل عليها حتى لا يحدث الخلط من القارئ لها.

(ث) معرفة المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف من الأسماء والنسب:

والتفريق بين المتشابه منها يحتاج إلى اللغة، تأمل هذا المثال فقط وانظر كيف أن الضبط هو الوسيلة الناجعة – إن لم تكن الوحيدة – لتمييز بعضها من بعض:

* "أَسِيد و أُسَيد و أسيد": فأما أسيد، بفتح الألف وكسر السين: أسيد بن رافع. روى عنه بكير بن الأشج، قاله البخاري، وحديثه معروف. أما "أسيد"، بالضم: أسيد بن حضير، أبو يحيى، ويقال: أبو حضير، وأبو عتيك. وأما أُسَّيد، بالتشديد وضم الألف فهو: أسيد بن عمرو بن تميم بن مر. من ولده حنظلة بن الربيع الكاتب الأسيدي، وأخوه رباح، ومن ولده هارون بن رئاب من تابعي أهل البصرة"(٢). فالتفرقة بين هذه الثلاثة إنما يكون بضبطها.

(ج) بل إن بعض الإشكالات التي تَعْرِض لمن يدرس إسناد حديث مَّا، سببها الخطأ اللغوي، فعندما يصعب على الباحث العثور على ترجمة راوٍ مّا، فإن هذا له عدة أسباب منها: تصحيف النُّسَّاخ وتحريفهم لاسم هذا الراوي؛ من هنا وضع المحدثون كُتبًا خاصة تضبط هذا العلم، ومِن أَجَلِّهَا – فيما أرى–

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٦٩/١ برقم ٥٦١.

(٢) المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم ٤٩/١ لعبد الغني بن سعيد الأزدي.

كتاب "المؤتلف والمختلف" للإمام ابن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ)، وهو مطبوع ذائع.

(ح) مراتب الجرح والتعديل: وَضَع الأئمة مراتب بينوا فيها درجات الرواة من حيث العدالة والضبط، بحيث يمكن الحكم على الراوي بوضعه تحت مرتبة من هذه المراتب، وقد نَمَتْ هذه المراتب منذ أن تكلم فيها أبو حاتم(ت٢٧٧هـ)، إلى أن نَضَجَت في عصر الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، وصارت سِت مراتب للتعديل ومثلها للجرح، وتحت كل واحدةٍ منها الألفاظ التي تناسبها، ولكل مرتبة حكم.

والمتأمل يجد أن التمييز بين هذه المراتب إنما يعتمد على اللغة، فالمرتبة الأولى مِن التعديل وهي ما جاء التوثيق فيها بما يدل على المبالغة: "فلان أوثق الناس" أو "أثبت الناس"، تليها المرتبة الثانية وهي: "ما كُرر فيه لفظ التوثيق"، فأنت ترى أن الذي فرَّقَ بين المرتبتين هو اعتبار اللغة ومراعاة دلالتها في الألفاظ المذكورة[١].

والخلاصة: أن علم الجرح والتعديل لا يستغني المشتغل به عن إتقان اللغة، ومعرفة مدلولات الألفاظ، والتفرقة بين الحقيقة والمجاز، ومعرفة السياق، ومقارنته بالسباق واللحاق، وغير ذلك، وهذا يؤكد عمق اللغة وتغلغلها في علم الجرح والتعديل وعلم الرجال.

ولا نغفل عن خطورة التصحيف في الأسماء خاصة؛ والسبب في هذا – كما نقل الخطيب – أنها لا تُعرف بقياسها على غيرها، فقد يَتَصحف الاسم ويصعب على القارئ جدا تمييزه عن غيره، والسلامة من هذا المنزلق تكون بالأخذ بأسباب الضبط، واللغة على رأس هذه الوسائل.

❁❁❁❁❁

(١) أصول الجرح والتعديل للدكتور نور الدين عتر ص ١٨٦.

المطلب الثاني
التحمل والأداء وصلتهما باللغة العربية

في مبحث "التحمل والأداء" يدرس المحدثون الطرق التي يتلقى مِن خلالها الطالب الحديث عن شيوخه، وكيفية أداء ما تحمَّل عنهم لمن بعده.

وتنحصر طرق التحمل والأداء في ثمانيةٍ، وهي مفصلة غاية التفصيل في كتب أهل الاختصاص، وليس غرضي هنا تفصيل الكلام فيها؛ وإنما الغرض هنا إلقاء الضوء على نقطة الالتقاء بينها وبين اللغة العربية، وحاجة طالب الحديث لهذا.

وتظهر الصلة بين التحمل والأداء واللغة من خلال النقاط الآتية:

أولا: شروط التحمل والأداء: كثيرة هي هذه الشروط، وأقف الآن عند شرط واحد منها وهو في الكلام على تحمل الصبي: حيث اشترطوا أن يكون ضابطًا مميزًا، فهذا الإمام "عبد الله بن أحمد" (ت ٢٩٠هـ) يقول: سَأَلت أبي مَتى يجوز سَماع الصَّبِي فِي الحَدِيث؟ قَالَ: اذا عقل وَضبط. قلت: فَإِنَّهُ بَلغنِي عَن رجل سميته لَهُ أنه قَالَ: لَا يجوز سَمَاعه حَتَّى يكون لَهُ خمس عشرَة سنة؛ لأَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم رَدَّ الْبَراء وَابْن عمر رضي الله عنهما استصغرهما يَوْم بدر[1]، فَأَنْكر قَوْله هَذَا وَقَالَ: لَا، بئس القَوْل هَذَا، يجوز سَمَاعه إذا عقل"[2].

---

(١) روى شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعَ الْبَرَاءَ، يَقُولُ: "اسْتُصْغِرْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ". أخرجه الطيالسي في مسنده٢/٩١ح ٧٥٤، والبخاري في صحيحه، كتاب المغازي، بَابُ عِدَّةِ أَصْحَابِ بَدْرٍ ٥/٧٣ ح٣٩٥٦. وانظر الإصابة في تمييز الصحابة ١/٤١١ ت ٦١٨.

(٢) مسائل عبد الله بن أحمد لأبيه ص ٤٤٩ برقم ١٦٣٣.

والعقل والتمييز معناهما أن يكون مدركًا لما يسمع، مدركًا لما يؤدي، وحتى يتحقق فيه هذا ليس أقل من أن يكون مجيدًا للتعبير عما سمع، وهذا يعني أن تكون لغته سليمة.

ثانيا: الحقيقة اللغوية والحقيقة العرفية: ميَّز علماء الحديث بين الألفاظ التي تحمَّل بها الطالب الحديث من شيخه، وفرقوا بينها، ووضعوا لكل طريقٍ من طرق التحمل ألفاظا معينة. يقول الحافظ ابن حجر: "وصِيَغُ الأدَاءِ المشارُ إليها على ثمانِ مراتِبَ: الأولى: سَمِعْتُ وحَدَّثَني. ثمَّ: أخْبَرَني وقرَأْتُ عليهِ؛ وهي المرتبةُ الثَّانيةُ. ....، فاللَّفظانِ الأوَّلانِ مِن صيغِ الأداءِ، وهُما: سمعتُ، وحدَّثني صالِحانِ لمَن سَمِعَ وَحْدَهُ مِن لَفْظِ الشَّيْخِ. وتَخْصيصُ التَّحديثِ بما سُمِعَ مِن لفظِ الشَّيخِ هو الشَّائعُ بينَ أَهلِ الحَديثِ اصطِلاحاً. ولا فرقَ بينَ التَّحديثِ والإخبارِ مِن حيثُ اللُّغةُ، وفي ادِّعاءِ الفرقِ بينَهما تكلُّفٌ شديدٌ، لكنْ لمَّا تقرَّر الاصطلاحُ صارَ ذلك حقيقةً عُرفيَّةً، فتُقَدَّمُ على الحقيقةِ اللُّغويةِ، معَ أَنَّ هذا الاصطلاحَ إنَّما شاعَ عندَ المَشارِقَةِ ومَن تَبِعَهُم، وأَمَّا غالِبُ المَغارِبَةِ؛ فلمْ يستَعْمِلوا هذا الاصطِلاحَ، بل الإخبارُ والتَّحديثُ عندَهُم بمعنىً واحد"(١).

فتأمل كلام الحافظ وكيف استند في كلامه إلى ما هو حقيقة من حيث اللغة، وما هو حقيقة من حيث الاستخدام والعرف، حيث قرر أن كلا اللفظين يستعمل مكان الآخر؛ لأنهما بمعنىً؛ لأن اللغة دلت على هذا؛ لكن لما كان الدارج عند المحدثين التفرقة بينهما فلا بأس باتباع العرف في هذا.

بل إنهم يدققون في هيئة سماع الطالب من شيخه، هل سمع منه وحده أم في جماعة، ولكل منها تعبير معين، يقول الحافظ: " فإنْ جَمَعَ الرَّاوي؛ أي:

---

(١) نزهة النظر ص ١٢٤.

أَتى بصيغةِ الجَمْعِ في الصِّيغةِ الأولى؛ كأَنْ يقولَ: حدَّثَنا فلانٌ، أَو: سَمِعْنا فلاناً يقولُ؛ فهُو دليلٌ على أَنَّه سَمِعَ منهُ مَعَ غَيْرِهِ، وقد تكونُ النُّونُ للعظمةِ؛ لكنْ بقلَّةٍ". فالمشهور أنَّ جمع الصيغة علامة على أنَّه وقت السماع كان معه غيره.

قلت: يعني وإن عبر بقوله "سمعت" أو "حدثني" على الإفراد فهذا يعني أنه كان وحده. وإن عبر عن سماعه وحده بقوله سمعنا، كان هذا خلاف المعمول به أولا، وثانيا يعتبر هذا من قبيل المجاز، وكأنه يعظم نفسه فعبر بالجمع.

ولهم كلامٌ أيضا في التفرقة بين "أنبأنا" و "أخبرنا"، وبين "قرأت على الشيخ"، و "قرئ عليه وأنا أسمع"، " فمن قرأ بنفسه على الشيخ أَفْرَدَ فقال: "أخبرني"، ومَن سمع وغيره يقرأ قال: "أخبرنا". وكذلك خَصَّصَ المتأخرون "الإنباء" بالإجازة التي يشافه بها الشيخ مَن يجيزه فإن أجازه وحده قال: "أنبأني" وإن أجازه وغيره قال: "أنبأنا"[(١)]. وغير ذلك من تدقيقاتهم اللغوية في هذا المبحث المهم.

ثالثا: الرجوع إلى اللغة للتأكد من سلامة الصيغة من عدمها:

ومن ذلك ما ذكره السيوطي في "التدريب"[(٢)] في مبحث التحمل والأداء، تحت عنوان: فائدة: قال: " قَوْلُ الرَّاوِي "أَخْبَرَنَا سَمَاعًا أَوْ قِرَاءَةً ": هُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِهِمْ أَتَيْتُهُ سَعْيًا وَكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً. وَلِلنُّحَاةِ فِيهِ مَذَاهِبُ: أَحَدُهَا وَهُوَ رَأْيُ سِيبَوَيْهِ

---

(١) الوسيط في علوم الحديث ص ٩٩.

(٢) والشيء بالشيء يذكر، الطبعة التي خرجت مؤخرا من "تدريب الراوي" بتحقيق الأستاذ "محمد عوامه" حفظه الله ذيلها بـ "حاشية ابن العجمي" ومن نظر في هذه الحاشية وجد أن معظم تعليقاته لغوية، والله أعلم.

(ت ١٨٠هـ): أَنَّهَا مَصَادِرُ وَقَعَتْ مَوْقِعَ فَاعِلٍ حَالًا، كَمَا وَقَعَ الْمَصْدَرُ مَوْقِعَهُ نَعْتًا فِي "زَيْدٌ عَدْلٌ" وَأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا إِلَّا مَا سُمِعَ، وَلَا يُقَاسُ. فَعَلَى هَذَا اسْتِعْمَالُ الصِّيغَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الرِّوَايَةِ مَمْنُوعٌ، لِعَدَمِ نُطْقِ الْعَرَبِ بِذَلِكَ. والثَّانِي: وَهُوَ لِلْمُبَرِّدِ (ت ٢٨٥هـ)، أَنَّهَا لَيْسَتْ أَحْوَالًا بَلْ مَفْعُولَاتٍ لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مِنْ لَفْظِهَا وَذَلِكَ الْمُضْمَرُ هُوَ الْحَالُ، وَأَنَّهُ يُقَالُ فِي كُلِّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْمُتَقَدِّمُ، وَعَلَى هَذَا تُخَرَّجَ الصِّيغَةُ الْمَذْكُورَةُ، بَلْ كَلَامُ أَبِي حَيَّانَ فِي تَذْكِرَتِهِ يَقْتَضِي أَنَّ أَخْبَرَنَا سَمَاعًا مَسْمُوعٌ، وَأَخْبَرَنَا قِرَاءَةً لَمْ يُسْمَعْ، وَأَنَّهُ يُقَاسُ عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ. والثَّالِثُ: وَهُوَ لِلزَّجَّاجِ (ت ٣١١هـ) قَالَ، يَقُولُ سِيبَوَيْهِ: فَلَا يُضْمَرُ لَكِنَّهُ مَقِيسٌ. والرَّابِعُ: وَهُوَ لِلسِّيْرَافِيِّ (ت ٣٣٠هـ) قَالَ: هُوَ مِنْ بَابِ جَلَسْتُ قُعُودًا، مَنْصُوبٌ بِالظَّاهِرِ مَصْدَرًا مَعْنَوِيًّا"[١].

"وعلى هذا يكون لهذه الصيغة وجوه في تخريجها على القواعد اللغوية ويكون استعمالها صحيحا عند الأكثر من النحاة"[٢].

فالرجوع إلى كلام النحاة صار ضروريا لمعرفة ما إذا كانت بِنية هذه الصيغة صحيحة من حيث اللغة أم لا.

رابعا: المكاتبة إحدى طرق التحمل والأداء: وهي في ترتيب الطرق تأتي في المرتبة الخامسة، "وهي أن يكتب الشيخ مسموعاته أو شيئا مِن حديثه لحاضر عنده أو غائب عنه، ويرسله إليه سواء كتب بنفسه، أو أمر غيره بكتابته ويكفي أن يَعرف المكتوب له خط الشيخ أو خط الكاتب عن الشيخ بشرط أن يكون ثقة، وشَرَطَ بعضهم البيِّنَة على الخط وهو قول ضعيف"[٣].

---

(١) تدريب الراوي ١/٤٣٢.

(٢) الوسيط في علوم الحديث ص ٩٩.

(٣) الوسيط في علوم الحديث ص ١١٢.

وكذا كلامهم في المناولة، والوجادة، والوصية بالكتاب، كلها مرتبطة بصحة الكتاب، وثبوت ما فيه عن صاحبه، ومقابلته بما عند الشيخ مِن أصل، والدراية باللغة مِن صميم جميع هذه المباحث.

والخلاصة: أن مباحث هذا الباب – التحمل والأداء– صلتها باللغة – قواعد ومفردات وخطٍ وغير ذلك– قوية ومتينة، بحيث يَلمس الدارس لها أن اللغة مِن لوازم هذا الباب وضروراته. ولا يستطيع الباحث أن يَفْصِل بين هذه المباحث وبين اللغة.

المبحث الثالث

علوم الحديث وعلاقتها باللغة العربية

وفيه خمسة مطالب وهي:

المطلب الأول: التدوين المبكر للسنة وأثره في الحفاظ عليها.

المطلب الثاني: ضبط الكتاب عند المحدثين.

المطلب الثالث: التصحيف والتحريف وصلتهما باللغة.

المطلب الرابع: رواية الحديث بالمعنى واستدلال المجيزين والمانعين بالعربية

المطلب الخامس: أثر اللغة العربية في تسمية بعض أنواع علوم الحديث.

المطلب الأول
التدوين المبكر للسنة وأثره في الحفاظ عليها

الكتابة والقراءة هما السبيل القويم لحفظ العلم مِن الضياع، وقد مدح القرآن الكريم الكتابة مِن خلال مدحه لأداتها التي هي القلم في سورة كاملة سماها الله تعالى بهذا الاسم "سورة القلم".

بل إن الله تعالى سمى كلامه "كتابا" في عدة آيات؛ إيذانا بضرورة حفظه في الصدور والسطور، فقام المسلمون بهذه المهمة – وما زالوا بحمد الله – خير قيام، حُفظ القرآن في الصدور وفي السطور؛ بل إن الأمر تطور إلى تطويع "التكنولوجيا" الحديثة في خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة كذلك.

وبعيدًا عن الخوض في تفاصيل الخلاف المشهور المدروس بكثرة في أوساط المحدثين؛ بل والأصوليين، وهو جواز كتابة السنة مِن عدمه، أقول بعيدًا عن هذا الخلاف الذي زال وانقضى كما قال ابن الصلاح[1] فقد أصبح الإجماع قائمًا على ضرورة الكتابة.

وللحافظ ابن حجر كلام طيب يلخص فيه سُبُل الجمع بين وجهتي نظر المجيزين والمانعين للكتابة فيقول: "والجمع بينهما – أحاديث الإذن والمنع – أن النهي خاص بوقت نزول القرآن؛ خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك. أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقهما، أو النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس، وهو أقربها

---

(١) حيث قال ص ١٨٣ من "علوم الحديث" ما نصه: " ثُمَّ إِنَّهُ زَالَ ذَلِكَ الْخِلَافُ وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَسْوِيغِ ذَلِكَ وَإِبَاحَتِهِ، وَلَوْلَا تَدْوِينُهُ فِي الْكُتُبِ لَدُرِسَ فِي الْأَعْصُرِ الْآخِرَةِ".

مع أنه لا ينافيها. وقيل: النهي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمن أمن منه ذلك"(١).

"وهذه التوجيهات "كلها اجتهادات يعوزها الاستناد النقلي؛ اللهم إلا القول بالنسخ، فقد اسْتُدِلَّ له مِن النقل، ومال إليه كثير من العلماء كالمنذري (ت ٦٥٦هـ) وابن القيم (ت ٧٥١هـ) وابن حجر وغيرهم، وذلك لأن الإذن بالكتابة متأخر عن النهي عنها. وهذا الرأي – القول بالنسخ – في التحقيق ينبغي أن لا يُجعل منافيا للآراء السابقة؛ بل إنه متمم لها حيث نأخذ من تلك الآراء علة النهي السابق، وأنه لما زالت العلة وَرَدَ الإذن بالكتابة"(٢).

والخلاصة أن العصر النبوي حَفِل بكتابة غير واحد من الصحابة لجملة من الأحاديث؛ لكن كانت كتابة السنة في العهد النبوي قليلة، يقول الإمام أبو شهبة: "ومهما يكن من شيء فقد انقضى العصر النبوي والذين كانوا يكتبون الأحاديث من الصحابة أقل ممن كانوا لا يكتبون"(٣).

"وما إن توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاور الرفيق الأعلى حتى كثُر عدد مَن كان يكتب مِن الصحابة، إذْ لم يعُد هناك تَحَرُّج مِن الكتابة، لأن معظم الاعتبارات التي ذكرناها في توجيه النهي عن الكتابة لم تعد موجودة، فالقرآن كله قد كتب وحفظه الجم الغفير من الصحابة. وانقطع الوحي بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أن الأمية زالت عن كثير من الصحابة؛ لدعوة الإسلام إلى إزالة الأمية، والتعلم"(٤).

---

(١) فتح الباري ١/٢٠٨.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص ٤٢ بتصرف يسير.

(٣) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٥٨.

(٤) الوسيط لأبي شهبة ص ٥٨.

"ثم جاء التابعون رضوان الله عليهم، وقد تهيأ لهم مِن كتابة الأحاديث والسنن ما لم يتهيأ لغيرهم، فأكثروا من التقييد والكتابة فقد تمت معظم الفتوحات، وسكن الصحابة الذين حملوا الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمصار الإسلامية، وأصبح هناك تفرغ للعلم والرواية والفتوى، وتكونت المدارس العلمية في الحجاز وغير الحجاز، وأضحى لهذه المدارس أساتذة وأئمة، وطلاب كثيرون، وأصبح للعلم – لا سيما علم القرآن والسنة – في المجتمع الإسلامي منزلة تفوق منزلة الإمارة؛ بل والخلافة، فلا عجب أن أقبل التابعون على العلم بِنَهَم غريب، وكان لرواية الأحاديث والسنن من ذلك حظ كبير"(١).

ثم "أخذت الحياة العلمية في الازدياد، وكثر الراوون للأحاديث والكاتبون لها من التابعين، وفي أواخر عصر التابعين اتسعت رقعة الإسلام، وانطوى تحت لوائه شعوب من كل جنس ولون، وفيهم المخلص وغير المخلص، ومنهم من ذاب في الإسلام ظاهرًا وباطنا، ومنهم من اندمج فيه ظاهرا، وحمل له العداوة باطنا

وكانت قد ظهرت الخلافات السياسية والمذهبية، والعصبيات الجنسية وأطل الزنادقة وأعداء الإسلام برؤوسهم، ووجد هؤلاء وأولئك مجالا لتأييد نِحَلهم ومذاهبهم وآرائهم وإرضاء أحقادهم فشرعوا يضعون بعض الأحاديث لذلك حتى كاد الباطل أن يلتبس بالحق، وأن يلبس الكذب ثوب الصدق. فرأى الخليفة الراشد "عمر بن عبد العزيز" رضي الله عنه (ت١٠١هـ) جمع الأحاديث والسنن

(١) الوسيط ص ٦٠.

في الصحف، وأن تدون تدوينا عاما في الكتب حتى لا يختلط الصحيح بالزائف، وحتى لا يضيع منها شيء بموت حفاظها، فكتب إلى عماله في الأمصار الإسلامية يأمرهم بذلك، وكتب بذلك أيضا إلى العلماء المبرزين في الأقطار، وكان ذلك على رأس المائة الأولى"[١].

أقول: لعل المتأمل لهذه النظرة الموجزة لمسألة الكتابة والتدوين للسنة منذ عصر النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن جاء الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز يدرك مدى أهمية الكتابة في حفظ السنة، وكيف كان للكتابة في كل مرحلة من مراحل التاريخ الإسلامي دور محوري – لا يستطيع أحد أن يغض الطرف عنه – في تثبيت حفظ السنة، وتمييز الثابت من الدخيل المنتحل. وهل الكتابة بقواعدها الكثيرة المعروفة – من حيث الألفاظ والتراكيب، وقواعد الضبط، وغير ذلك – إلا اللغة في أبسط مكوناتها ومعانيها؟. فانظر لهذا الأثر الكبير للقراءة والكتابة في صيانة السنة وحفظها من الضياع، وكيف كان العلماء حريصون على تدوين محفوظاتهم وإيداعها صدور الطروس والقراطيس.

❁❁❁❁❁

(١) نفس المرجع ص ٦٥.

المطلب الثاني
ضبط الكتاب عند المحدثين

يُعَرِّفُ المحدثون الضبط بأنه: "إتقان ما يرويه الراوي بأن يكون متيقظا لما يروي، غير مُغفل، وذلك بأن يَكثر صوابه على خطئه وغفلته، حافظا لروايته إن حدث من حفظه ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، عالما بما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى حتى يثق المطلع على روايته، والمتتبع لأحواله بأنه أدى الأمانة كما تحملها لم يغير منها شيئا"[(١)]. **والضبط نوعان:**

١- ضبط صدر: وهول أن يحفظ ما سمعه في صدره من جهة تحمله إلى وقت أدائه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، مع المحافظة على اللفظ إن كان ذاكرا له، مستكملا لشروط الرواية بالمعنى، إن روى بالمعنى.

٢- ضبط كتاب: وهو أن يصون كتابه الذي تحمل الحديث فيه من وقت تحمله إلى وقت أدائه بحيث يأمن عليه من التغيير والتبديل، والزيادة والنقصان، وإذا أعاره إلى أحد لا يُعيره إلا لرجل مؤتمن[(٢)].

وقد عقد ابن الصلاح في مقدمته لضبط الكتاب نوعًا خاصًا، وهو النَّوْعُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ ترجم عليه بقوله: "فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ، وَكَيْفِيَّةِ ضَبْطِ الْكِتَابِ، وَتَقْيِيدِه". وكان مما قاله فيه: "عَلَى كَتَبَةِ الْحَدِيثِ، وَطَلَبَتِهِ صَرْفَ الْهِمَّةِ إِلَى ضَبْطِ مَا يَكْتُبُونَهُ، أَوْ يُحَصِّلُونَهُ بِخَطِّ الْغَيْرِ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي رَوَوْهُ شَكْلًا، وَنَقْطًا يُؤْمَنُ مَعَهُمَا الِالْتِبَاسُ، وَكَثِيرًا مَا يَتَهَاوَنُ بِذَلِكَ الْوَاثِقُ بِذِهْنِهِ، وَتَيَقُّظِهِ، وَذَلِكَ وَخِيمُ الْعَاقِبَةِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مُعَرَّضٌ لِلنِّسْيَانِ، وَأَوَّلُ نَاسٍ أَوَّلُ النَّاسِ، وَإِعْجَامُ الْمَكْتُوبِ يَمْنَعُ مِنِ اسْتِعْجَامِهِ، وَشَكْلُهُ يَمْنَعُ مِنْ إِشْكَالِهِ. ثُمَّ لَا

---

(١) الوسيط لأبي شهبة ص ٩٢.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَنَّى بِتَقْيِيدِ الْوَاضِحِ الَّذِي لَا يَكَادُ يَلْتَبِسُ، وَقَدْ أَحْسَنَ مِنْ قَالَ: إِنَّمَا يُشْكَلُ مَا يُشْكِلِ"[1]. ثم أخذ يبين جملة مِن القواعد والإرشادات المهمة لمَن يتصدر للكتابة والتدوين، مما يؤكد على أن المحدثين سبقوا الجميع في وضع أصول ضبط الكُتُب وإحْكَامها.

ومن هذه الأمور المهمة التي ينبغي أن تراعى في ضبط الكتاب:

١- ضبط الحروف المهملة، وذلك بوضع علامة معينة تدل على أن هذا الحرف مهمل غير معجم.

٢- الدائرة التي تفصل بين كل حديثين، أو بين كل فقرتين، هي علامة وضعوها للفصل والتمييز بين أحد الحديثين عن الآخر. واستحب الخطيب البغدادي أن تكون الدَّارَات[2] غَفْلا – أي بيضاء لا لون لها –. فإذا قابل النسخة فكل حديث يفرغ من مقابلته ينقط في الدائرة التي تليه نقطة، أو يخط في وسطها خطًا.

٣ – التخريج: أي إثبات شيء ساقط من الكتاب في حواشيه، وصورته أن يخط من موضع سقوطه من السطر خطا صاعدا إلى فوق، ثم يحنيه بين السطرين إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللَّحَق هكذا، ويبدأ في الحاشية بكتبة الكلام الساقط مقابلا للخط المنحني، ثم يكتب في آخره كلمة "صح".

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٨١.

(٢) قال في "المعجم الاشتقاقي المؤصل" ٢/٦٤٣: " "الدارَةُ: كلُّ جَوْبة تنفتح في الرَمْل وجمعها دُوْر. والدائرة: الحلقة. والدائرة والدارة: ما أحاط بالشيء كدارة القمر: هالته، وكل موضع يدار به شيء يحجُره فاسمه دارة".

٤ – الحواشي: ما يكتب في الطُّرَر[١] والحواشي من تنبيه أو تفسير أو اختلاف ضبط، فلا يخرج له خط لئلا يشتبه باللحق، ويظن ظان أنه من نفس الأصل، لكن ربما جعل على الموضع المقصود بالحاشية علامة كالضبة أو التصحيح.

٥ – التصحيح: هو كتابة "صح" على الكلام، أو عنده، وذلك إذا كان الكلام صحيحا رواية ومعنى غير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه "صح" ليعرف أنه لم يَغفل عنه، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه.

٦ – التَّضْبِيب[٢]: ويسمى أيضا التمريض، ويجعل على الكلام الذي صح وروده كذلك من جهة النقل غير أنه فاسد لفظا أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية أو يكون شاذا وما أشبه ذلك. فيمد على مثل هذا الكلام خط أوله مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها كيلا يظن ضربا وصورته هكذا: "صـــــــ".

٧ – الضَّرْب: وهو خط يمد على الكلام الغلط الذي يراد نفيه وإلغاؤه من الكتاب.

٨ – الرمز للألفاظ المكررة في الإسناد: غلب على كتبة الحديث الاقتصار على الرمز في قولهم: "حدثنا" و"أخبرنا"، شاع ذلك وظهر جدا، أما حدثنا فيكتب شطرها الأخير وهو "ثنا" وربما اقتصر على الضمير منها "نا" وأما أخبرنا فيكتب الضمير مع الألف هكذا "أنا" ومنهم من يرمز إليها هكذا "أنبا"[٣].

---

(١) جمع "طرة" وهي الحافة أو الطرف، قاله الجوهري في مختار الصحاح ص ١٨٩.

(٢) التَّضْبيب شِدَّةُ الْقَبْضِ عَلَى الشَّيْءِ كَيْلَا يَنْفَلِتَ" قاله في اللسان ٥٤١/١.

(٣) و "ابن الجوزي" يختصر عبارة: "قال حدثنا" في قوله: "قثنا"، وذلك كثير في كتابه "البر والصلة".

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته "ح" وهي حاء مفردة مهملة، للإشارة إلى التحويل من سند إلى آخر، ومنهم مَن كتب بدلا عنها "صح". والمختار لقارئ الحديث إذا صادف هذه الحاء أن يقرأها كما هي "حا"، ثم يمر إلى الكلام بعدها(١).

وضبط الكتاب عند المحدثين ليس قاصرا على إحكام المكتوب وإتقانه وصيانته من التصحيف والتحريف والدس فقط؛ وإنما يتكلمون في ناحية مهمة تتصل بالراوي الذي يقبل حديثه.

فالراوي الثقة هو من توافرت فيه العدالة والضبط، العدالة تتعلق بدينه وأمانته، والضبط يتعلق بحفظه ويقظته، ولا يشترط أن يكون الراوي لحديث مَّا حافظا له عن ظهر قلب؛ بل يقبل منه أيضا أن يرويه من كتابه، بشروط وضوابط محددة، وذلك على الراجح، وما عليه الجمهور؛ وإلا فالمسألة محل خلافٍ، فقد منع البعض قبول رواية مَن يروي من كتابه وهو غير حافظ لما يروي، وما عليه الجمهور هو الصواب، يقول ابن الصلاح: "وَالصَّوَابُ: مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَهُوَ التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْإِفْرَاطِ، وَالتَّفْرِيطِ، فَإِذَا قَامَ الرَّاوِي فِي الْأَخْذِ وَالتَّحَمُّلِ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَ شَرْحُهُ، وَقَابَلَ كِتَابَهُ وَضَبَطَ سَمَاعَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ، جَازَتْ لَهُ الرِّوَايَةُ مِنْهُ، وَإِنْ أَعَارَهُ، وَغَابَ عَنْهُ، إِذَا كَانَ الْغَالِبُ مِنْ أَمْرِهِ سَلَامَتَهُ مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ مِمَّنْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ – فِي الْغَالِبِ لَوْ غُيِّرَ شَيْءٌ مِنْهُ وَبُدِّلَ – تَغْيِيرُهُ وَتَبْدِيلُهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الِاعْتِمَادَ فِي بَابِ الرِّوَايَةِ عَلَى غَالِبِ الظَّنِّ، فَإِذَا حَصَلَ أَجْزَأَ، وَلَمْ يُشْتَرَطْ مَزِيدٌ عَلَيْه"(٢).

---

(١) ينظر في تفصيل هذه الأدوات: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢١٠ وما بعدها، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص ٢٣٣ وما بعدها.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢١٠.

والخلاصة: أن أهل الحديث برعوا في ابتكار العديد مِن الطرق والوسائل التي يضبطون بها النص المكتوب، حتى يكون في مأمن مِن التصحيف والتحريف.

واشترطوا في الراوي كي يُقبل حديثه الذي يرويه من كتابه أن يكون ضابطا لهذا الكتاب، بمراعاة عدة أمور مبينة ومحددة في تعريفهم لضبط الكتاب.

وواضح للعيان أن ضبط الكتاب عند المحدثين أداته هي اللغة، فبدونها كيف نتصور الكلام في مسألة ضبط الكتاب هذه، وإذا لم يكن الكاتب على دراية باللغة كيف يتمكن من تطبيق هذه القواعد والإرشادات التي وضعها المحدثون؟ فالصلة بين العلمين – الحديث واللغة – تظهر بوضوح وجلاء عند الكلام على مثل هذه المسائل.

المطلب الثالث
التصحيف والتحريف وصلتهما باللغة

مما يترتب على مسألة الإخلال بقواعد الضبط للمكتوب؛ ظهور التصحيف والتحريف، فهما أثران بارزان نتجا عن عدم الضبط في المقام الأول وإن كان لهما أسباب أخرى.

و "التصحيف هو الخطأ في قراءة الصحيفة؛ أي الكتاب سواء أكان الخطأ بتغييرٍ بالنقط أو بالشكل. وفي اصطلاح علماء الحديث: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها كما قال السخاوي في شرح ألفية العراقي[١]. وعرفه الإمام الحافظ ابن حجر: بأنه تغيير حرف، أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق[٢].

"وأول من فرَّق بينهما – فيما أعلم – الإمام الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها حيث قال: "فإن كان ذلك أي التغيير بالنسبة إلى النقط فالمُصَحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل أي الحركات والسكنات مِن شكلت الكتاب قيدته بالإعراب فالمُحرف، وهي تفرقة تدل على الدقة كما هو العهد به رحمه الله ونشر ذكره"[٣].

وأهم الفروق بين التصحيف والتحريف يمكن تلخيصها في أمرين:

الأول: أن التصحيف تغيير الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط، وأن التحريف هو تغيير في شكل الكلمة بزيادة فيها أو بنقص أو بتبديل بعض الكلمات أو بحمله على غير المراد منه.

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ٤/٥٧.

(٢) نزهة النظر ص ٩٦.

(٣) الوسيط في مصطلح الحديث ص ٤٧٨.

والثاني: أن التحريف أعَم مِن التصحيف(١).

ووقوع التصحيف له أسبابٌ عديدة لعل من أهمها:

– الاعتماد الكامل على النقل من الكُتب، يقول السخاوي: "وَالْإِكْثَارُ مِنْهُ إِنَّمَا يَحْصُلُ غَالِبًا لِلْآخِذِ مِنْ بُطُونِ الدَّفَاتِرِ وَالصُّحُفِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْخٌ يُوقِفُهُ عَلَى ذَلِك"(٢).

– أن الكثير مِن حروف العربية متشابه في الرسم، كالباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء، إلى غير ذلك، فهذا قد يوقع البعض في التصحيف.

– "سلوك الجادة" فيما هو مشهور من الألفاظ، بمعني مجاراة المألوف المعروف في نُطقها، قد يتسبب في التصحيف، يقول المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ): "أغلب ما يكون الخطأ بالحمل على المألوف، وغالب ما يقع من التصحيف كذلك، فقد رأيت مالا أحصيه اسم "زَبَّر" مصحفاً إلى "أنس"، واسم "سعر" مصحفاً إلى "سعد"..."(٣).

والتصحيف بمعناه اللغوي والاصطلاحي يُشعر إشعارا قويا بمنشأ الغلط، وهو الاعتماد في تلقي العلم على الصُّحُف، وهي بدعة كانت بعد القرون الأولى الفاضلة التي كان الاعتماد فيها على التلقي الشفاهي من العلماء، وما كانت الكتب والصحف إلا لتأكيد المسموع خشية السهو أو النسيان.

---

(١) بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال لشيخنا الأستاذ الدكتور محمد بكار حفظه الله ص ٤١٢، ٤١٣.

(٢) فتح المغيث ٥٨/٤. وللأستاذ الشيخ محمد عوامة حفظه الله مبحث قيم في كتابه "معالم إرشادية لصناعة طالب العلم" ص ١٧٩ عنون له بقوله: "التحذير الشديد من تشييخ الصحيفة" أتى فيه بكل ما هو مفيد في هذا الباب.

(٣) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ٨٢٦/٢.

ولم يكن التلقي من أفواه العلماء أمرًا خاصًا بالمحدثين؛ بل كانتْ هذه السِّمة الغالبة في أخذ العلوم الإسلامية في العصور الأولى حتى كتب اللغة، والأدب، والشعر كانت تُتلقى هكذا، وتنقل برواية الخلف عن السلف، وإن كانت الرواية عند هؤلاء لم تبلغ مبلغها عند المحدثين، والأمر ظاهر؛ لأن اللغة، والأدب، والشعر، ونحوها لم تكن مصادر. لاستنباط الأحكام مِن الحلال والحرام، وإنما كان مصدر ذلك القرآن الكريم، والسنة النبوية.

وتلقي العلوم الإسلامية كلها عن طريق السماع من الشيوخ، ونقلها عن طريق الرواية من الخصائص التي امتاز بها المسلمون عن غيرهم، فليعِ هذه الحقيقة شبابنا وطلاب العلم في البلاد الإسلامية.

والإنسان مهما بلغ من العلم والمعرفة فأمره مبني على السهو والنسيان، وفي بعض الأحيان تعتري العالم غفلة فيقع في بعض الأخطاء غير المقصودة، فإذا فكر في ذلك فيما بعد عجب كيف يحدث هذا منه؟! ثم لا يلبث أن يُقر على نفسه بالغفلة والسهو.

وليس مِن شك في أن الإكثار من التصحيف يُخِل بالحفظ والضبط ويجعل صاحبه مَلُوما والمشتهر به بين النقاد مذموما، وهو يحصل غالبا لمن أخذ الحديث مِن بطون الدفاتر والصحف، ولم يكن له شيخ يوقفه على ذلك"[1].

ولا شك أن عدم الدقة والتهاون المُفْضِيان إلى تصحيف شيء مِن المتن أو الإسناد أو تحريفه أمرٌ مذموم عند المحدثين، حتى إنهم صنفوا كُتبا مستقلة في رصد هذه التصحيفات والتحريفات وبيان وجه الصواب فيها.

---

(١) الوسيط في مصطلح الحديث، الموضع السابق.

– فألف الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢هـ) كتابه: "تصحيفات المحدثين"، ابتدأه ببابٍ قال فيه: "وبدأت بِذكر جملَة من أَخْبَار المصحِفين وَبَعض مَا وَهِم فِيهِ الْعلمَاء غير قَاصد لِلطَّعْنِ على أحد مِنْهُم وَلَا الْوَضع مِنْهُ، وَمَا يسلم أحد من زلَّة وَلَا خطأ إلا من عصم الله، ثم روى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ: "كَانَ يُقَالُ لَا تَأْخُذُوا الْقُرْآنَ مِنَ الْمُصْحَفِيِّينَ وَلا الْعِلْمَ مِنَ الصحفيين". ونقل عن الإمام يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) قوله: "مَنْ حَدَّثَكَ وَهُوَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْخَطَأِ وَالصَّوَابِ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُؤْخَذَ عَنْه"(١).

– وألف ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) كتابه: "إصلاح غلط أبي عبيدٍ في غريب الحديث"، وقد قال في مقدمته هذه القولة الرائعة: "لعل ناظِرًا كتابي هذا ينْفِرُ مِن عُنْوانه، ويستوحِشُ مِن ترجمته، ويَرْبأ بأبي عُبَيْد عن الهفْوة، ويأبي به الزلة، ولا يعلم أنَّا تقلدنا ما تقلدناه من إكمال ما ابتدأ من تفسير غريب الحديث، وتشييد ما أَسس. وإنَّ ذلك هو الذي ألْزَمنا إصلاح الفَساد وسَدّ الخَلَلِ، على أنّا لم نَقُل في ذلك الغَلَط إنَّه اشْتِمال على ضلالة وزيغ عن سُنَّة، وإنَّما هو في رأي مَضَى به على معنى مُسْتتر، أو حرف غريب مُشْكل. وقد يتعثّر في الرأي جلّة أهل النَّظَر والعُلَماء المبرّزون، والخائفون لله الخاشِعون، فهؤلاء صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلّم ورضي عنهم، وهم قادة الأنام ومعادن العِلْم وينابيع الحكمة، وأوْلَى البَشَر بكلّ فضيلة، وأقربهم من التوفيق والعِصْمة. ليس منهم أحدٌ قال برأيه في الفِقْه إلاّ وفي قوله ما يأخذ به قومٌ وفيه ما يرغب عنه آخرون..."(٢).

---

(١) تصحيفات المحدثين للعسكري ١/١٠، ١١.

(٢) إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث ص ٤٢.

ففي هذا الكلام الذي صرح به ابن قتيبة اعتذار عما قد يظنه البعض خوض منه في إمام كأبي عبيدٍ، وَبَيَّنَ أنَّ صنيعه ما هو إلا طلب للحق، والخطأ لا يسلم منه إلا مَن عصم الله، ومَثَّلَ بجيل الصحابة الكرام؛ مبينًا أن أقوالهم منها ما أخذ به العلماء ومنها ما تركوه، فإن جاز هذا في حق الصحابة ففي حق غيرهم أجوز، وهذا منه غاية الإنصاف. إلى غير هذين مِن الكتب المؤلفة في هذا الشأن مما لا أريد أن أُطَوِّل بذكرها.

والخلاصة: أن التصحيف والتحريف من المباحث المهمة في جميع العلوم الشرعية، وتزداد أهمية التمكن والتمرس في هذا الباب إذا تعلق الأمر بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وكما هو بينٌ، ضعف الملكة اللغوية مِن مُسبِّبات التصحيف في الكثير من الأحيان؛ لذا لا يمكن الاستغناء عن اللغة سواء في ضبط الروايات كما تقدم، أو في إصلاح ما يقع من تصحيف. وهذا يؤكد عمق الصلة بين الدراية باللغة والسلامة من التصحيف أو التحريف.

المطلب الرابع
رواية الحديث بالمعنى واستدلال المجيزين والمانعين بالعربية

"وهي مِن أهم مسائل علوم الحديث؛ لما وقع فيها مِن الخلاف والالتباس، وما أُثير حولها مِن الشبهات. "والرواية" للحديث "بالمعنى" هي روايته بمعناه بعبارة مِن عند الراوي"(١).

"والرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى رَخَّصَ فِيهَا مَنْ رَخَّصَ، لِمَا كَانَ عَلَيْهِمْ فِي ضَبْطِ الْأَلْفَاظِ، وَالْجُمُودِ عَلَيْهَا مِنَ الْحَرَجِ وَالنَّصَب"(٢).

ولا خلاف بين العلماء في أن الجاهل والمبتدئ ومن لم يمهر في العلم، ولا تقدم في معرفة تقديم الألفاظ وترتيب الجمل، وفهم المعاني يجب عليه ألا يروي ولا يحكي حديثا إلا على اللفظ الذي سمعه، وأنه حرام عليه التعبير بغير لفظه المسموع، إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم بالجهالة، وتصرف على غير حقيقة في أصول الشريعة، وتَقَوُّل على الله ورسوله.

ثم اختلف السلف وأرباب الحديث والفقه والأصول في تسويغ الرواية بالمعنى لأهل العلم بمعاني الألفاظ ومواقع الخطاب، يقول الحافظ ابن حجر: " وأَمَّا الراوية بالمعنى؛ فالخِلافُ فيها شَهيرٌ، والأكثرُ على الجَواز"(٣).

– فشدد كثير من السلف وأهل التحري من المحدثين والفقهاء فمنعوا الرواية بالمعنى، ولم يجيزوا لأحد الإتيان بالحديث إلا على لفظه نفسه.

– وذهب جمهور العلماء – ومنهم الأئمة الأربعة – إلى جواز الرواية بالمعنى مِن مشتغل بالعلم ناقد لوجوه تصرف الألفاظ إذا انضم لاتصافه بذلك

---

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ٢/٢٢٣.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢١٤.

(٣) نزهة النظر ص ٩٧.

أمران: أن لا يكون الحديث مُتَعبدا بلفظه، ولا يكون مِن جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم. وهذا هو الصحيح المعتمد؛ لأن الحديث إذا كان بهذه المثابة كانت العمدة فيه على المعنى لا اللفظ، فإذا رواه العالم على المعنى فقد أدى المطلوب المقصود منه.

يدل على ذلك اتفاق الأمة على أنه يجوز للعالم بخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن ينقل معنى خبره بغير لفظه وبغير اللغة العربية. وأيضا فإنَّ ذلك – كما هو ظاهر – هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، كثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحدا في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأنَّ مُعولهم كان على المعنى دون اللفظ.

وينبغي التنبه إلى أن هذا الخلاف في الرواية بالمعنى إنما كان في عصور الرواية قبل تدوين الحديث، أما بعد تدوين الحديث في المصنفات والكتب فقد زال الخلاف ووجب اتباع اللفظ، لزوال الحاجة إلى قبول الرواية على المعنى.

وقد استقر القول في العصور الأخيرة على منع الرواية بالمعنى عملا، وإنْ أخذ بعض العلماء بالجواز نظرا، فلا يسوغ لأحد الآن رواية الحديث بالمعنى، إلا على سبيل التذكير بمعانيه في المجالس للوعظ ونحوه، فأما إيراده على سبيل الاحتجاج أو الرواية في المؤلفات فلا يجوز إلا باللفظ.

كذا ينبغي لمن يروي حديثا بالمعنى أن يراعي جانب الاحتياط، وذلك بأن يُتبعه بعبارة: "أو كما قال" أو "نحو هذا" وما أشبه ذلك مِن الألفاظ، فَعَلَ ذلك "ابن مسعود" (ت ٣٢هـ) ، و "أنس" (ت ٩٣هـ)، و "أبو الدرداء" (ت ٣٢هـ)، وغيرهم رضي الله عنهم"[١].

---

(١) توضيح الأفكار للصنعاني ٢/٢٢٣، ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٨٠ وما بعدها بتصرف واختصار.

والملاحظ أن المجيزين والمانعين للرواية بالمعنى ـ على حد سواء ـ يستدلون بأدلة عديدة منها اللغة، وبيان ذلك:

بداية "لا خلاف بين العلماء أن المحافظة على لفظ الحديث وحُرُوفه ونَقْطه وإعرابه أمر من أمور الشريعة عزيز، وحكم من أحكامها شريف، وأنه الأولى بكل ناقل، والأجدر بكل راوٍ، حتى أوجبه قوم"(١) من العلماء، يقول الحافظ ابن حجر: "لا شكَّ أَنَّ الأوْلى إيرادُ الحَديثِ بأَلفاظِهِ دُونَ التَّصرُّفِ فيه"(٢).

أ ـ فمن أدلة المجوزين:

١ – أن الحديث تجوز ترجمته إلى غير العربية، وهذا إنما يكون للمعنى، وما دامت الترجمة جائزة فمن باب أولى جواز الرواية بالمعنى، يقول ابن حجر: "وأما الرواية بالمعنى فالخِلافُ فيها شهيرٌ، والأكثرُ على الجَوازِ أَيضاً، ومِن أَقوى حُججهِم الإجماعُ على جوازِ شرحِ الشَّريعةِ للعَجَمِ بلسانِهِم للعارِفِ بهِ، فإذا جازَ الإبدالُ بلغةٍ أُخرى فجوازُهُ باللُّغةِ العربيَّةِ أَولى. وقيل: إنما تجوز في المفردات دون المركَّبات. وقيل: إنما تجوز لمَن يَسْتَحْضِرُ اللفظَ؛ ليتَمَكَّنَ مِن التَّصرُّفِ فيه"(٣).

٢ – ما نقله "الرامهرمزي" عن الإمام "الشافعي" أنه قال: "وَمِنَ الْحُجَّةِ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَصَّ مِنْ أَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ قَصَصًا، كَرَّرَ ذِكْرَ بَعْضِهَا فِي مَوَاضِعَ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَنَقَلَهَا

(١) جامع الأصول لابن الأثير ٩٧/١.

(٢) نزهة النظر ص ٩٧.

(٣) نزهة النظر ص ١٢٠.

مِنْ أَلْسِنَتِهِمْ إِلَى اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لَهَا فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَالْحَذْفِ وَالْإِلْغَاءِ، وَالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ وَغَيْرِ ذَلِك"(١).

فهذان دليلان على جواز الرواية بالمعنى مُسْتَند القائل بكلٍ منهما اللغة.

ب- ومن أدلة المانعين:

لهم على منع الرواية بالمعنى أدلة نقلية وأخرى عقلية، ولسنا بصدد تفصيل أدلة الفريقين هنا، وإنما الغرض الإشارة إلى احتجاج الفريقين باللغة، فمما أستدل به المانعون على رأيهم:

١- أن "جَوَاز نَقْلِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى يُؤَدِّي إِلَى الْإِخْلَالِ بِالْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي دَرْكِ الْمَعَانِي الْمَقْصُودَةِ وَتَفَاوُتِهِمْ فِي فَهْمِهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَغْفُلَ النَّاقِلُ عَنْ دَرْكِ بَعْضِ دَقَائِقِهَا وَيَنْقُلَهُ بِلَفْظٍ آخَرَ لَا يَدُلُّ عَلَى تِلْكَ الدَّقَائِقِ. فَلَوْ قُدِّرَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا اخْتَلَّتْ الْمَعَانِي الْمَقْصُودَةُ بِالْكُلِّيَّةِ"(٢).

٢- وَقَدِ اسْتَدَلَّ الْمُنْكِرُونَ الرِّوَايَةَ عَلَى الْمَعْنَى بِحُصُولِ الِاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ وَرَدَ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ قَصَدَ فِيهَا الْإِتْيَانَ بِاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا، نَحْوَ التَّكْبِيرِ، وَالتَّشَهُّدِ، وَالْأَذَانِ، وَالشَّهَادَةِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُنْكَرْ أَنْ يَكُونَ الْمَطْلُوبُ بِالْحَدِيثِ لَفْظَهُ بِعَيْنِهِ، وَمَعْنَاهُ جَمِيعًا، فَيُقَالُ لَهُمْ: وَبِأَيِّ وَجْهٍ وَجَبَ إِلْحَاقُ رِوَايَةِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَفْظِهِ بِالْأَذَانِ وَالتَّشَهُّدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا، فَلَا يَجِدُونَ مُتَعَلَّقًا فِي ذَلِك"(٣).

إلى غير ذلك من الأدلة التي قال بها كلا الطرفان.

---

(١) المحدث الفاصل ص ٥٢٩.

(٢) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ٧٣٦/١.

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب ص ٢٠٠.

والخلاصة: أن الرواية بالمعنى الراجح في حكمها الجواز، وقد رأينا أن للُّغَة دور لا يُنكر في الاستدلال على ذلك عند المجيزين والمانعين على حد سواء.

المطلب الخامس
أثر اللغة العربية في تسمية بعض أنواع علوم الحديث

علوم الحديث أحد مفاخر هذه الأمة، وهي عبارة عن جملة من القواعد التي وضعها العلماء من عصر الصحابة الكرام ومَن جاء بعدَهم إلى يومنا هذا.

وتسمية أنواع علوم الحديث لِلُّغَةِ دورٌ بارزٌ فيها، وسأحاول في هذا المطلب إلقاء الضوء على هذا الجانب.

(أ) **التعريف اللغوي والعلاقة بينه وبين المعنى الاصطلاحي:** مِن طرائق العلماء في معالجة المباحث العلمية أن يعرفوا بأي مصطلحٍ يَعرض في كلامهم، ولا يكتفون بالتعريف في اصطلاحهم فقط؛ بل يقدمون لذلك ببيان معناه في اللغة؛ لأن الغالب وجود علاقة مَّا بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

١- فمثلا: عند تعريفهم للحديث الموضوع، يقول الشيخ أبو شهبة: "الموضوع لغة: اسم مفعول مأخوذٌ مِن وَضَعَ الشيء يَضعه وضعًا، إذا حَطَّه وأسقطه، أو مأخوذ مِن الضِّعَة وهي الانحطاط في الرتبة، أو مِن وضعتْ المرأة ولدها إذا ولدته، ففي القاموس[١]: "مادة "وضع" وضعه يضعه -بفتح ضادها- وضعا، وموضعا وتفتح ضاده، وموضوعا: حطه، وعنه: حط مِن قدره ... وفلان نفسه وضعًا، ووضوعا، وضعة، وضعة قبيحة أذلها، وعنقه: ضربها، والجنابة عنه: أسقطها، والمرأة حملها وضعًا ولدته، والأحاديث الموضوعة: المُخْتَلَقة، وفي حَسَبِه ضِعة -وبكسر: انحطاط، ولؤم وخسة".

---

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٧٧١.

وِمن ثَمَّ نرى أنَّ الوضع يأتي بمعنى "السقوط"، وبمعنى "الانحطاط" و "الخسة"، وبمعنى "الولادة".

وفي اصطلاح المحدثين: هو الحديث المختلق المكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم أو على مَن بعده مِن الصحابة أو التابعين.

فالمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة؛ لأن "الموضوع" فيه معنى السقوط وفيه انحطاط في رتبته عن غيره، وفيه معنى التوليد وإيجاد ما لم يكن موجودا وإذا أُطلق الموضوع ينصرف إلى المفترى"(١).

فالشيخ رحمه الله غَاصَ في الناحية اللغوية ناقلا عن "القاموس" ثم وَضَّحَ العلاقة والصِّلَة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

٢- ويقول ابن الصلاح في تعريف "المُعْضَل": "وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: أَعْضَلَهُ فَهُوَ مُعْضَلٌ (بِفَتْحِ الضَّادِ). وَهُوَ اصْطِلَاحٌ مُشْكِلُ الْمَأْخَذِ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ، وَبَحَثْتُ فَوَجَدْتُ لَهُ قَوْلَهُمْ: (أَمْرٌ عَضِيلٌ)، أَيْ مُسْتَغْلِقٌ شَدِيدٌ. وَلَا الْتِفَاتَ فِي ذَلِكَ إِلَى مُعْضِلٍ (بِكَسْرِ الضَّادِ) وَإِنْ كَانَ مِثْلَ عَضِيلٍ فِي الْمَعْنَى"(٢).

"وأعضل" المتعدي منقولٌ مِن "عَضل" اللازم، فالهمزة للتعدية، وعلى ذلك يكون "عضل" لازمًا و "أعضل" يأتي لازما ومتعديا.

ومما يدل على وجود "عضل" قاصرًا ورود فعيل – بمعنى فاعل– منه كقولهم: أمرٌ عضيل أي مستغلق شديد، ومثل ذلك "ظلم الليل"، و "أظلم الليل"،

---

(١) الوسيط في علوم الحديث ٣١٩.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٩.

و "أظلم الله الليل"، وبذلك ظهر أن لا إشكال في استعمال المحدثين لهذه الكلمة مِن حيث اللغة، وكأن الراوي بإعضال الحديث قد أعياه وأضعفه، فلم ينتفع به مَن يرويه عنه"(١).

٣- وفي تعريف "التدليس" في اللغة، قالوا: "مأخوذ من الدَّلَس، والدَّلَس – بالتحريك – معناه: الظُّلمة، أو اختلاط النور بالظلمة. ومعنى التدليس: إخفاء العيب والتمويه، ويقال: فلانٌ دلَّس في البيع، وفي كل شيءٍ، إذا لم يبين عيبه. قال "الأزهري": "ومِنْ هَذَا أُخِذ التدليسُ فِي الْإِسْنَاد، وَهُوَ أَن يُحدِّث بِهِ عَن الشَّيْخ الْأَكْبَر وَقد كَانَ قد رَآهُ، وَإِنَّمَا سَمعه عَمَّن دونه مِمَّن سَمعه مِنْهُ، وَقد فعل ذَلِك جماعةٌ من الثِّقات"(٢)، وسماه المحدثون تدليسًا؛ لاشتراكه مع المعنى اللغوي في الخفاء، وفي تغطية وجه الصواب فيه(٣).

قلت: تأمل ربط الإمام الأزهري – وهو من أساطين اللغة المبرزين فيها – بين المعاني اللغوية للمفردة، وبين تسمية المحدثين لهذا النوع تدليسا. ونظائر هذا كثيرة جدا.

(ب) **الفرق بين أخرجه وأورده:** وتأثير اللغة في الفرق بين المصطلحين ظاهر؛ إذ يعني الأول أن صاحب الكتاب المعزو إليه قد أتى بالحديث مسندا؛ في حين أن دلالة الثاني قاصرة على مَن جاء بالمتن فقط دون الإسناد، ويَعُدون الخلط بين المصطلحين مما يعاب به المُخَرِّجْ(٤).

---

(١) الوسيط في علوم الحديث ص ٢٩٠.

(٢) تهذيب اللغة ٢٥٣/١٢.

(٣) التدليس والمدلسون دراسة عامة لسيد عبد الماجد الغوري ص ٩.

(٤) طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ص ١١.

(ت) **بل إن التخريج كأحد علوم السنة** الحديثة نسبيًا، مَن أراد أن يُتقن طُرَقه ويتعلمها لا بُدَّ أن يكون على دراية كافية باللغة العربية.

فعندنا إحدى طرق التخريج وهي "التخريج بلفظة بارزة في الحديث"، وكتب هذه الطريقة رُتبتْ فيها المواد اللغوية على حروف المعجم، وذلك بعد تجريد الكلمة من الأحرف الزائدة بالنسبة لكتاب كـ "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي"، فلا بد أن يكون الباحث في هذا الكتاب صاحب ذوق في التمييز بين المفردة الدارجة والغريبة، وأن يعرف كيف يُجرد الكلمة مِن حروف الزيادة.

يقول شيخنا الأستاذ الدكتور "عبد المهدي" – رحمه الله تعالى – في بيان كيفية ترتيب المادة العلمية في الكتاب: "فقد قام القائمون على إعداد هذا الكتاب "بفهرسة الأحاديث على حسب كلماتها، خاصة الكلمة النادرة الاستعمال، فوضعوا الأفعال المجردة مرتبة على حروف المعجم، يعني الفعل الذي أوله ألف، ثم الذي أوله باء... إلخ.

والفعل الذي أوله ألف مرتب أيضا، الألف مع الباء، ثم مع التاء، ثم مع الثاء ... إلخ.

وتحت الفعل المجرد ذكروا ماضيه ثم مضارعه ثم الأمر منه، ثم اسم الفاعل ثم اسم المفعول، يقدمون المبني للمعلوم على المبني للمجهول، ويقدمون المجرد على المزيد، على نحو الترتيب المعروف في النحو والصرف، ويقدمون المرفوع ثم المجرور ثم المنصوب، ويقدمون المفرد ثم المثنى ثم الجمع.

ويذكرون تحت كل كلمة (فعلا كانت أو اسما أو اسم فاعل ... إلخ) الأحاديث التي جاءت فيها هذه الكلمة، مقتصرين مِن الحديث على الجملة التي فيها هذه الكلمة.

فمثلًا كلمة (أَمَرَ) توضع في أثناء الصفحة بعد انتهاء (أَمَد) ويذكر تحتها كل صور الفعل من ماضٍ، فمضارعٍ، فأمرٍ، فاسم فاعل، فاسم مفعول، ثم المزيد منها (أمَّر) بتشديد الميم، فـ (آمر) على وزن أفعل، ثم (تأمر) ثم (ائتمر) ثم (استأمر)، ثم (أمر) ثم (أمير)/ ثم (إمرة)، ثم (أمارة) بالهمزة المفتوحة، ثم (إمارة) بالهمزة المكسورة، ثم (آمر) أفعل تفضيل من (أمر)"[١].

يقول الدكتور عبد المهدي: "ولهذه الطريقة عيوب هي: أن مستعملها لا بد أن يكون على دراية باللغة؛ ليعرف كيف يجرد الكلمة، فإنها تعتمد على الحروف الأصلية للكلمة فقط، فلا بد أن يعرف أن يبحث عن "معتمدًا" في "عمد"[٢].

فتأمل كم أن الطالب المستعمِل لهذا الكتاب في حاجة إلى اللغة مِن نحوٍ وصرف وغيرهما، مما يؤكد أن هذا العلم لا غنى له عن اللغة العربية.

❁❁❁❁❁

(١) طرق تخريج الحديث ص ١٠١.

(٢) طرق التخريج للدكتور عبد المهدي ص ٩٨.

الخاتمة
وبها أهم النتائج والتوصيات

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد: فقد وصلتُ إلى نهاية المطاف، خاتمة البحث، والتي يَطيبُ لي أنْ أُودِعها أهم النتائج والتوصيات.

(أ) النتائج

١- أنَّ الصلة بين العلوم العربية والعلوم الشرعية وثيقة ومتينة بحيث لا يستغني كل منهما عن الآخر.

٢- الحديث النبوي له أثر لا يُنكر في اللغة، على مستوى المفردات والتراكيب، وتصويب بعض الاستعمالات؛ بل وتغيير بعض الدلالات، والسبب في ذلك ما أُوتيه صلى الله عليه وسلم من الفصاحة منقطعة النظير.

٣- خطورة الجهل بالعربية وما لذلك من أثر سلبي على الحديث النبوي، مما يستلزم ضرورة إتقان المحدث لعلوم اللغة العربية.

٤- أنَّ ترجمة السنة النبوية إلى اللغات الأجنبية لا مانع منه؛ بل إن ضرورة العصر توجبه؛ للقيام بواجب البلاغ عن الله عز وجل وعن رسوله صلى الله عليه وسلم.

٥- أنَّ مَن يتصدى لشرح الحديث النبوي لا بد أن يعتمد على اللغة؛ وكم رأينا من شروحٍ اعتمدت على اللغة في جانبٍ كبير منها.

٦- الصلة الوثيقة بين مؤلفات غريب الحديث والمعاجم اللغوية، مِن حيث الترتيب في كلٍ، واستفادة بعضها مِن بعضٍ؛ مما يؤكد عمق الصلة بين علوم الحديث وعلوم اللغة العربية.

٧- لم تقتصر استفادة المحدثين من اللغة على ما يخدم المتن فقط؛ بل إن ذلك تعداه إلى الاستفادة منها في علوم الإسناد كعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل، وكافة علوم الحديث.

٨- أن الحديث النبوي المروي بلفظه حجة في العربية على الراجح من أقوال الأئمة، على ما اختاره "الخضر حسين" رحمه الله تعالى.

٩- أن إعراب الحديث النبوي إعرابا كاملا أصبح من لوازم العصر، لا سيما بعد أن استعجم لسان الكثير من الناس.

(ب) التوصيات

أ- محاولة إيجاد آليات مناسبة لتدريس مواد اللغة العربية في الكليات الشرعية، بدلًا مِن هذه الأساليب القديمة التي جعلت مِن دراسة اللغة حِملا ثقيلا على الطالب والأستاذ معا.

ب- ضرورة العمل على إصدار موسوعة حديثية مخدومة لغويا من حيث الإعراب المبسط، واستخراج الأوجه البلاغية والبيانية، وأن يتولى الأزهر الشريف الإشراف على هذه الموسوعة.

ت- عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التي من شأنها أن تغذي هذه الناحية في عقول الكبار والصغار، المثقفين وغيرهم؛ مما يساهم في إحداث نقلة في خدمة الجانبين معا، اللغة والحديث؛ الأمر الذي يعود بالنفع الكبير على الأمة كلها.

قائمة المصادر والمراجع

- أبجد العلوم، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي المتوفى سنة ١٣٠٧هـ ، ط/ دار ابن حزم ط أولى سنة ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م.
- أثر الحديث الشريف في اللغة العربية وتطورها، د/ فاطمة الزهراء عواطي، بحث منشور على موقع مجلة كلية الشريعة بجامعة الشارقة، الإمارات العربية سنة ٢٠٢٠م.
- إرْشَادُ السَّارِي لِشرح صَحِيح البخَاري، لأحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري، أبو العباس، شهاب الدين المتوفى ٩٢٣هـ، ط/ المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط السابعة سنة١٣٢٣هـ.
- إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦ هـ، ت/ عبد الله الجبوري، ط/ دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، للدكتور نور الدين عتر، ط/ دار اليمامة بدمشق، ط الثالثة سنة ١٤٢٢هـ.
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، لمصطفى صادق الرافعي، ط/ دار الكتاب العربي، ط الثامنة ٢٠٠٥ م.
- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي، للأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم، ط/ أضواء السلف بالرياض، ط أولى سنة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال، أ.د. محمد محمود بكار ط / دار السلام، ط أولى ٢٠١٢م.

- البيان والتبيين، للجاحظ، ت/ عبد السلام هارون، ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة، ط السابعة سنة ١٩٨٨م.
- تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦هـ، ط/ المكتب الاسلامي، ط٢،١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، ت/ أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط/ مكتبة الكوثر السعودية، ط الثانية سنة ١٤١٥هـ.
- تذكرة الحفاظ، أو "طبقات الحفاظ"، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، ط/ دار الكتب العلمية، ط الأولى سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ت/ الشيخ محمد عوامة، ط/ دار الرشيد - سوريا، ط أولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، لأبي بكر محمد بن عبد الملك النحوي (ت ٥٤٥هـ)، ت/ عبد الفتاح الحموز، ط/ دار عمار بالأردن، ط أولى سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- تهذيب الكمال في اسماء الرجال، للإمام/ يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ، ت/ د. بشار عواد معروف، ط/ الرسالة، بيروت، ط أولى سنة ١٩٨٠م.
- توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس، للحافظ ابن حجر، ت/ عبد الله محمد الكندري، ط/ دار ابن حزم، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح الجزائري، ثم الدمشقيّ ت ١٣٣٨هـ، ت /عبد الفتاح أبو غدة، ط / مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر مِن أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، للإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) ط/ دار طوق النجاة.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ت/ د. محمود الطحان، ط/ مكتبة المعارف – الرياض، ط سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- حُكم ترجمة السنة النبوية وعلاقته بالبلاغ المبين، د. عبدالله بن علي الزهراني، منشور على الشبكة العنكبوتية.
- سنن الترمذي، للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى المتوفى سنة ٢٧٩هـ، ت/ بشار عواد معروف، ط/ دار الغرب الإسلامي – بيروت، طبع سنة ١٩٩٨ م.
- السنن الكبرى للإمام النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ، ت/ حسن عبدالمنعم شلبي، ط/ مؤسسة الرسالة–بيروت، ط أولى سنة ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، لمحمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين المتوفى سنة ٦٧٢هـ، ت/ الدكتور طَه مُحسِن، ط/ مكتبة ابن تيمية، ط الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩١هـ.

- طرق تخريج الحديث، للدكتور/ عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، ط/ مكتبة الجامعة الأزهرية، الطبعة الرابعة سنة ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لشيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دار المعرفة–بيروت، ١٣٧٩هـ، ترقيم الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقي، ت/ محب الدين الخطيب.
- الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري المتوفى نحو سنة ٣٩٥هـ، ت/ محمد إبراهيم سليم، ط/ دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون تاريخ.
- القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى المتوفى سنة ٨١٧هـ، ت/ محمد نعيم العرقسُوسي ط/ مؤسسة الرسالة، ط الثامنة سنة ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ، ت الدكتور/ ماهر ياسين الفحل، ط/ دار ابن الجوزي السعودية، ط أولى سنة ١٤٣٢ هـ.
- مختار الصحاح، لزين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي المتوفى سنة ٦٦٦هـ، ت/ يوسف الشيخ محمد، ط/ المكتبة العصرية، بيروت، ط الخامسة سنة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- المدخل إلى السنن الكبرى للإمام البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ، ت/ د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط/ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للإمام السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، ت/ فؤاد علي منصور، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- مسند الإمام أحمد ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيباني المتوفى: ٢٤١هـ ، ت / شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون ، ط / مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض ت سنة ٥٤٤هـ، ط/ المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث.
- معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي المتوفى سنة ٦٢٦هـ، ط/ دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥ م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف/ د أحمد مختار عمر ت سنة ١٤٢٤هـ، ط/ عالم الكتب، ط الأولى سنة ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبوالحسين المتوفى سنة ٣٩٥هـ، ت/ عبد السلام محمد هارون، ط/ دار الفكر، طبع سنة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، للإمام/ عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣هـ، الدكتور/ نور الدين عتر، ط/ دار الفكر– سوريا، طبع سنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العبَّاس المتوفى سنة ٦٥٦هـ، ت/ محي الدين مستو وآخرون، ط/ دار ابن كثير بدمشق، ط الأولى سنة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي ت/ ٦٧٦هـ، ط/ دار

إحياء التراث العربي، ط ثانية ١٣٩٢هـ.

- منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور/ نور الدين عتر، ط/ دار الفكر، دمشق، ط/ الثالثة سنة ١٩٨١ م.
- نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكَرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الأَثَرِ، للحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، ت/ الدكتور/ نور الدين عتر، ط/ مطبعة الصباح بدمشق، ط الثالثة سنة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ، ط/ طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، ط/ المكتبة العلمية – بيروت سنة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للأستاذ الدكتور/ محمد بن محمد ابن سويلم أبو شُهبة المتوفى: ١٤٠٣هـ، ط/ دار الفكر العربي – بدون تاريخ.

SOURCE AND REFERENCES

***The abjad of science, by Abu al-Tayeb Muhammad Siddiq Khan bin Hassan bin Ali ibn Lutf Allah al-Husseini al-Bukhari Al-qunuji, who died in 1307 Ah, I/ Dar Ibn Hazm I Olya in 1423 Ah - 2002 ad.**

***The impact of Hadith in the Arabic language and its development, Dr. Fatima Zahra awati, a research published on the website of the Journal of the Faculty of Sharia at the University of Sharjah, United Arab Emirates in 2020.**

***Guidance of the sari to explain Sahih al-Bukhari, to Ahmad ibn Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd al-Malik al-qastalani al-Masri, Abu al-Abbas, Shihab al-Din deceased 923 Ah, I / the great Amiri printing press, Egypt, I seventh year, 1323 Ah.**

***Fixing the mistake of Abu Obaid in the Hadith of Gharib, for the son of Qutayba Abdullah bin Muslim al - dinouri, who died in 276 Ah, t/ Abdullah Al-Jubouri, I/ Dar Al-Gharb al-Islamiyya, Beirut, I in 1403 Ah-1983 ad.**

*The origins of the wound, modification and the science of men, by Dr. Nour al-Din Ater, I/ Dar Al-Yamama in Damascus, III year 1422 Ah.

*The miracle of the Koran and the eloquence of the Prophet, by Mustafa Sadek Al-Rafei, I/ Dar Al-Kitab al-Arabi, I VIII, 2005.

*The words and phrases of wound and modification between individuals, refining and composition, and the significance of each of them in the case of the narrator and narrator, by Professor Dr. / Ahmed temple Abdul Karim, I / lights of the predecessor in Riyadh, I first year 1425 Ah – 2004 ad.

*Attaining the hopes of the modern term and men, a.Dr. Mohammed Mahmoud Bakar I / Dar es Salaam, I first 2012.

*Statement and explanation, for Al-jahiz, t/ Abdus Salam Haroun, I/ al-Khanji library, Cairo, seventh floor in 1988.

*Interpretation of various Hadith, by Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutayba al-dinouri, who died in 276 Ah, I / Islamic Bureau, i / 2, 1419 Ah - 1999 ad.

*Training the narrator in explaining the approximation of Nawawi, to Imam Jalal al-Din al-Suyuti, who died in 911 Ah, t / Abu Qutayba Nazar Muhammad al-Faryabi, I / Saudi Al-Kawthar library, II in 1415 Ah.

*Preservation ticket, or "layers of preservation", for the governor Shams al-Din Muhammad bin Ahmed Ibn Uthman al-dhahabi, who died in 748 Ah, I / House of scientific books, I, 1419 Ah - 1998 ad.

*Approximation of politeness, for Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani, who died in 852 Ah, t/ Sheikh Mohammed awama, I / Dar Al-Rashid-Syria, I first year 1406 Ah-1986 ad.

*Alerting the hearts to the virtues of expression, by Abu Bakr Muhammad Bin Abdul Malik al-nahawi (d. 545 Ah), t/ Abdul Fattah al – hamouz, I/ Dar Ammar in Jordan, I first year 1416 Ah-1995 ad.

*Refinement of perfection in the names of men, for Imam/ Yusuf bin Abdul Rahman Bin Yusuf, Abu Al-Hajjaj, deceased in 742 ah, d/ d. Bashar Awad Maarouf, I / the message, Beirut, I first year 1980.

*The foundation was established by His Excellency Ibn Idris, governor Ibn Hajar, t / Abdullah Muhammad Al-Kandari, I / Dar Ibn Hazm, first edition in 1429 Ah - 2008 ad.

***Directing attention to the origins of the impact, by Taher Ibn Saleh al - Jazairi, then Al-damasci d.1338 Ah, t /Abdel Fattah Abu Ghada, I / Library of Islamic publications in Aleppo, I, 1416 Ah-1995 ad.**

***Al-masnad Al-Sahih mosque, a brief summary of the matters of the messenger of Allaah (peace and blessings of Allaah be upon him), his years and days, for Imam al-Bukhari (d.256 Ah) I/ Dar taqq Al-Najah.**

***The collector of the ethics of the narrator and the ethics of the listener, for the Khatib al-Baghdadi, who died in 463 ah, d/ D. Mahmoud Al-Tahan, I / Library of knowledge-Riyadh, i year 1403 Ah – 1983 ad.**

***The ruling on the translation of the Sunnah of the prophet and its relationship to the communication indicated, Dr. Abdullah bin Ali Al-Zahrani, published on the internet.**

***Sunan al-Tirmidhi, by Imam Muhammad ibn Isa ibn Surah ibn Musa Ibn al-dahhak, al-Tirmidhi, Abu Isa, who died in 279 Ah, t / Bashar Awad Maarouf, I / Dar Al-Gharb al-Islami-Beirut, printed in 1998 ad.**

***The great Sunnah of the female imam who died in 303 Ah, t / Hassan Abdel Moneim Shalabi, I / al-Risala Foundation-Beirut, I first year 1421 Ah-2001 ad.**

***Evidence of clarification and correction of the problems of the correct mosque, by Muhammad bin Abdullah, the son of Malik al-Ta'i Al-Giani, Abu Abdullah, Jamal al-Din, who died in 672 Ah, Dr. Taha Mohsen, I/ Ibn Taymiyyah library, I, 1405 Ah.**

***Sahih Muslim (the abbreviated correct predicate of transferring Justice from justice to the messenger of Allaah (peace and blessings of Allaah be upon him) Muslim Ibn Al-Hajjaj (d.261 Ah, t/ Muhammad Fuad Abd al-Baqi, i/ House of revival of Arab heritage, Vol. 1, 1991 Ah.**

***Methods of modern graduation, by Dr. / Abdul Mahdi Abdul Qadir Abdul Hadi, I / al-Azhar University Library, fourth edition in 1433 Ah – 2012 ad.**

***The mayor of al-Qari explained Sahih al-Bukhari, to Imam Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed Al-Aini, who died in 855 Ah, I / House of revival of Arab heritage, Beirut, without a date.**

***The opening of al-Bari with the explanation of Sahih al-Bukhari, by the sheikh of Islam Ahmed bin Ali Bin Hajar al-Asqalani, who**

died in 852 Ah, Dar Al-marefa-Beirut, 1379 Ah, numbering of Mr. Mohammed Fouad Abdel Baqi, t / mohebeddin Al-Khatib.

***Linguistic differences, by Abu Hilal Al-Hassan bin Abdullah bin Sahl bin Said Bin Yahya bin Mehran al-Askari, who died around the year 395 Ah, t/ Mohammed Ibrahim Salim, I/ Dar Al-Alam and culture for publishing and distribution, Cairo, no date.**

***The surrounding dictionary, by Majd al-Din Abu Tahir Muhammad ibn ya'qub Al-Firuzabadi, who died in 817 Ah, t/ Muhammad Naim al-arqsusi I / the foundation of the message, I VIII in 1426 Ah - 2005 ad.**

***Sufficiency in knowing the origins of the science of narration, for the Khatib al-Baghdadi, who died in 463 Ah, Dr. / Maher Yasin al-Fahal, I / Dar Ibn al-Jawzi Saudi Arabia, I first year in 1432 Ah.**

***Mukhtar al-Sahah, by Zain al-Din Muhammad Bin Abi Bakr bin Abdulkader Al-Hanafi Al-Razi, who died in 666 Ah, t / Yusuf Sheikh Muhammad, I / The Modern Library, Beirut, I V in 1420 Ah / 1999 ad .**

***The entrance to the great Sunnah of the late Imam Al-Bayhaqi 458 ah, d / d. Mohammed Dia al-Rahman Al-Azmi, I / Dar Al-Khalifa for Islamic book – Kuwait.**

***Al-Mazhar in the sciences of language and its types, by Imam Al-Suyuti, who died in 911 Ah, t / Fouad Ali Mansour, i / House of scientific books-Beirut, first edition, 1418 Ah-1998 ad.**

***The Musnad of Imam Ahmad, by Abu Abdullah Ahmad Bin Muhammad bin Hanbal bin Hilal Ibn Asad Al-Shaibani deceased: 241 Ah, t / Shoaib Al-Arnout and Adel Murshed, et al., I / al-Risala Foundation, T1, 1421 Ah - 2001 ad.**

***Shining the lights on the health of Antiquities, by Judge Ayad in the year 544 Ah, I / the antique library in Tunis, and the Heritage House.**

***Lexicon of countries, by Shahab al-Din Abu Abdullah Yaqut bin Abdullah Rumi Al-Hamwi, who died in 626 Ah, Sadr House, Beirut, Vol. 2, 1995 ad.**

***The dictionary of the contemporary Arabic language, authored by Dr. Ahmed Mukhtar Omar t in 1424 Ah, I/ the world of books, I the first in 1429 Ah - 2008 ad.**

***Dictionary of language standards, by Ahmad bin Fares bin Zakariya al-Qazwini Al-Razi, Abu al-Hussein, deceased in 395 Ah, t / Abdus Salam Muhammad Harun, I / Dar Al-Fikr, printed in 1399 Ah - 1979 ad.**

***Knowledge of the types of Hadith Sciences, by Imam / Othman bin Abdul Rahman, Abu Amr, Taqi al-Din, known as the son of Salah, who died in 643 Ah, Dr. / Nour al-Din Ater, I / Dar Al-Fikr-Syria, printed in 1406 Ah - 1986 ad.**

***The understanding of what constitutes a summary of a Muslim book, by Abu al-Abbas, who died in 656 Ah, t / Muhyiddin Musto and others, I / Dar Ibn Kathir in Damascus, I, 1417 Ah – 1996 ad.**

***The curriculum is explained correctly by Muslim Ibn Al-Hajjaj, for the nuclear d / 676 Ah, I / Dar**
Revival of the Arab heritage, II 1392 Ah.

***The method of criticism in the sciences of Hadith, by Dr. / Nour al-Din Ater, I/ Dar Al-Fikr, Damascus, I / III in 1981 ad.**

***An excursion to clarify the elite of thought in the term people of impact, for Hafiz Ibn Hajar, who died in 852 Ah, Dr. Noor al-Din Ater, I / al-Sabah Press in Damascus, III in 1421 Ah – 2000 AD.**

***The end is in the strange Hadith and impact, by Majd al-Din ibn al-Athir, who died in 606 Ah, I / Taher Ahmad al-Zawi-Mahmoud Muhammad al-tanahi, I / Scientific Library-Beirut in 1399 Ah-1979 ad .**

***The mediator in the sciences and the term of Hadith, by Professor Dr. Mohammed bin Mohammed Ibn swelim Abu Shahba, deceased: 1403 Ah, I/ Dar Al – Fikr Al-Arabi-without a date.**

فهرس الموضوعات

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	الملخص باللغة العربية.	٤٢٨٤
٢	Abstract	٤٢٨٥
٣	المقدمة، وأهمية الموضوع وسبب اختياره	٤٢٨٦
٤	أهداف البحث	٤٢٨٨
٥	حدود الدراسة – مشكلة البحث	٤٢٨٩
٦	الدراسات السابقة	٤٢٩٠
٧	خطة البحث	٤٢٩١
٨	منهج البحث	٤٢٩٢
٩	التمهيد : مكانة اللغة العربية	٤٢٩٤
١٠	المبحث الأول: علوم المتن وعلاقتها باللغة العربية	٤٣٠٠
١١	المطلب الأول: خطورة اللحن في الحديث	٤٣٠١
١٢	المطلب الثاني: تأثير الحديث النبوي في اللغة العربية	٤٣١١
١٣	المطلب الثالث: حاجة شراح الحديث إلى اللغة العربية	٤٣١٧
١٤	المطلب الرابع: غريب الحديث والمعاجم اللغوية	٤٣٢٤
١٥	المطلب الخامس: حكم ترجمة الحديث النبوي إلى غير العربية	٤٣٣٢
١٦	المطلب السادس: هل الحديث النبوي حجة في إثبات اللغة؟	٤٣٤٠

١٧	المطلب السابع: إعراب ألفاظ الوحيين	٤٣٤٤
١٨	المبحث الثاني: علوم الإسناد وعلاقتها باللغة العربية	٤٣٥٠
١٩	المطلب الأول: الجرح والتعديل وحاجته إلى اللغة العربية	٤٣٥١
٢٠	المطلب الثاني: التحمل والأداء وصتهما باللغة العربية	٤٣٥٧
٢١	المبحث الثالث: علوم الحديث وعلاقتها باللغة العربية	٤٣٦٢
٢٢	المطلب الأول : التدوين المبكر للسنة وأثره في الحفاظ عليها	٤٣٦٣
٢٣	المطلب الثاني: ضبط الكتاب عند المحدثين	٤٣٦٧
٢٤	المطلب الثالث: التصحيف والتحريف وصلتهما باللغة	٤٣٧٢
٢٥	المطلب الرابع: رواية الحديث بالمعنى واستدلال المجيزين والمانعين بالعربية	٤٣٧٧
٢٦	المطلب الخامس: أثر اللغة العربية في تسمية بعض أنواع علوم الحديث	٤٣٨٢
٢٧	الخاتمة: وبها أهم النتائج والتوصيات	٤٣٨٧
٢٨	قائمة المصادر والمراجع	٤٣٨٩
٢٩	فهرس الموضوعات	٤٣٩٩

تم بحمد الله تعالى